د
دراسة

أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط رؤى عربية وامريكية

د. احمد صدقى الدجانى / د. دان تشريجي
د. احمد كمال ابو المجد / د. سعد الدين إبراهيم
السفير بيتر كونستايل / د. سليم نصر
د. بروس ناردولي / د. روي متحدة
السفير تحسين بشير / د. علي الدين هلال
د. جون وتربيري / د. فؤاد زكريا
د. حازم البيلاوي / د. محمد الميلي
د. خلدون النقيب / ع . مراد الدسوقي

تحرير : د . سعد الدين إبراهيم / د . حسن وجيه



دار سعاد الصباح

أزمة الخليج
ومستقبل الشرق الأوسط
رؤى عربية
وأمريكية

رقم الإيداع : ٧٩٩٩ / ١٩٩٢
I.S.B.N : 977 - 5344 - 24 - 7

الطبعـــــة الأولى ١٩٩٢

مــركـز ابـن خـــلدون
للدراسات الإنمائية
القاهرة – ١٧ ش ١٢ المقطم
ت: ٥٠٦١٦١٧–ص.ب١٣
فاكس: ٥٠٦١٠٣٠(٢٠٢)
تلكس: ٢١١١٣ صـــبرا

دار سـعاد الصبـــاح
ص.ب : ٢٧٢٨٠
الصفاة١٣١٣٣–الكـويت
القاهرة – ص.ب : ١٣ المقطم
تليفون : ٣٤٩١٧٢٧
٣٤٩٧٧٧٩
فاكس : ٥٠٦١٠٣٠

الاشراف الفنى حلمى التونى

مقـــدمة

بمناسبة الذكري الثانية للغزو العراقي للكويت يقدم مركز ابن خلدون في هذا الكتاب الدراسات التي تم طرحها ومناقشتها في الندوة التي نظمها المركز بالتعاون مع دار الحرية للصحافة والنشر وضمت عددا كبيرا من وجهات نظر الخبراء العرب والامريكيين حول ازمة الخليج ومستقبل الشرق الاوسط. ويأتي هذا الاصدار في سلسلة دراسات مشروع تحليل مضمون الفكر العربي حول ازمة الخليج.

ولهذه الندوة التي عقدت في يومي ٢٦, ٢٧ ابريل عام ١٩٩١، اهمية خاصة من حيث انها تنبع من اهتمام رئيسي لمركز ابن خلدون بالدراسات المستقبلية وبالتالي فإن اهميتها تنبع من ان الدراسات التي قدمت بها تعني اساسا باستشراف مستقبل الشرق الاوسط عقب الازمة. والمحلل والقارىء للاحداث التي مرت بها المنطقة منذ ذلك الحين الي وقتنا هذا يمكنه ربط الاسئلة والتوقعات التي وردت بالدراسات المقدمة في تلك الندوة بالاحداث التي لازلنا نمر بها الي يومنا هذا. ولقد تم عرض ومناقشة تلك الاسئلة والتوقعات من خلال السبع محاور التالية :

المحور الاول : ازمة الخليج ومستقبل النظام الدولي الجديد

وقد قدمت في اطار هذا المحور دراستان للسفير تحسين بشير ود. جون وتربيري WATERBURY حيث تناول الاخير في دراسة بعنوان " الامن

الاقليمي في الشرق الاوسط بعد الازمة" مسألة صراع القوى بالمنطقة لتغيير ما اسماه بملامح "الوضع القائم" (STATUS QUO) خاصة فيما يتعلق بالصراع العربي الاسرائيلي والاجندة الايرانية في الخليج .. الامر الذي ينبىء بأن دول المنطقة سوف تستمر في عملية التسابق من اجل الحصول علي الاسلحة ، خاصة المتقدمة جدا منها، ولقد قدم وتربيري في دراسته التصورات الخاصة بالامن الاقليمي في ظل المستجدات التي حدثت والمتوقعة بالمنطقة وفي ظل ما سمى باطار السلام الامريكي PAX AMERICANA .

اما دراسة السفير تحسين بشير فلقد تعرضت الي ملامح ما سمي " بالنظام العالمي الجديد" وتضمنت عرض شامل للعوامل السياسية التي تفجرت بفعل حرب الخليج، واثر ذلك كله علي "النظام العربي" بما يتضمنه من اليات تفاعل داخل ذات النظام العربي وكذلك اليات تفاعل هذا النظام مع "النظام الدولي" بما استجد عليه، كذلك قدم السفير بشير التصورات الخاصة باعادة تأهيل النظام العربي بالطريقة التي تمكنه من التعامل مع التحديات المختلفة التي تمر وستمر بالمنطقة.

المحور الثاني : ازمة الخليج ومستقبل النظام العربي

وفي اطار هذا المحور قدم د. علي الدين هلال تصوراته فيما يتعلق بآثار حرب الخليج علي السياسات العربية وواضح المحاذير المنهجية التي ينبغي وأن تؤخذ بعين الاعتبار في عملية التنبأ بمسار السياسات والعلاقات العربية العربية في مرحلة ما بعد حرب الخليج والتداعيات طويلة الاجل لهذه الحرب.

اما روي متحدة ROY MOTTAHEDEH فلقد اوضح ثوابت الاطار الفكري الذي ينبغي الاخذ بها في عملية دراسة وتحقيق المقترحات الخاصة بتسوية الصراعات في منطقة الشرق الاوسط.

المحور الثالث : ازمة الخليج ومستقبل الشرق الاوسط

وفي اطار هذا المحور قدم د. احمد صدقي الدجاني دراسة بعنوان " اضواء علي قضية فلسطين بعد حرب الخليج ، وتعرض فيها الي التصورات التي ينبغي التعامل معها في ظل المستجدات التي طرأت علي القضية الفلسطينية. اما السفير بيتر كونستابل PETER CONSTABLE فلقد قدم في دراستة بعنوان " نحو السلام في الشرق الاوسط بعد حرب الخليج" ما يفيد بأن الانماط القديمة في علاج الصراعات الممتدة والمركبة - كما في حالة الصراع العربي الاسرائيلي - لن تجدي، خاصة بعد ما احدثته حرب الخليج من احباطات واضطرابات في المنطقة، واقترح اسلوب جديد لمعالجة قضية السلام والامن في الشرق الاوسط من خلال ما سمي بـ " مبادرة السلام والتعاون " والتي تنبني علي اساس منهج من شأنه ان يعالج نطاق اوسع من القضايا اكثر مما كانت عليه الامور في السابق. وطالب السفير كونستابل بتنظيم سلسلة من الانشطة الخاصة التي تشجع علي تبني منهج شامل ومتعدد القنوات يخدم دعم عملية السلام علي الصعيد الرسمي وكذلك في اطار تطوير مستوي اخر -غير رسمي - يتضمن انشطة وعلاقات اكبر مما يؤدي في النهاية الي ايجاد طرق مبتكرة وغير رسمية لعملية التفاوض بين اطراف الصراع وبحيث يمكن من خلالها التغلب علي العقبات السيكولوجية الكبيرة لدي كافة الاطراف والتي عادة ما تصل بالتسوية الي طرق مسدودة. ان انتهاج اسلوب المفاوضات المبتكرة يماثل هنا والي حد بعيد تلك الاساليب التفاوضية التي استخدمت في اطار مؤتمر هلسنكي الخاص بالامن والتعاون في اوروبا مع اختلاف السياق.

المحور الرابع : ازمة الخليج واعادة البناء الاقتصادي العربي

في اطار هذا المحور قدم الدكتور حازم الببلاوي دراسة بعنوان البحث عن نظام اقتصادي عربي جديد" وتعرض فيها للدروس المستفادة من الماضي وحدد

الاهمية المصيرية لاقامة هذا النظام الاقتصادي الجديد وحدد الاليات الفاعلة التي ينبعي اخذها بعين الاعتبار في عملية البحث عن صورة مثل هذا النظام الاقتصادي الجديد في العالم العربي لحقبة ما بعد حرب الخليج.

اما دان تشريجي DAN TSCHIRGI فلقد قدم بحثا بعنوان "افكار حول موقف الولايات المتحدة من العالم العربي في اعقاب ازمة الخليج ، اشار فيه الي جذور ازمة الخليج وربط في تحليله لمشكلة التنمية في العالم العربي علي المستويين السياسي والاقتصادي معا وتعرض الي اهمية الوصول الي حل للمشكلة الفلسطينية لان بقائها بدون حل هو سبب عدم الاستقرار في المنطقة كلها وبالتالي في العالم باكمله ولقد اتصف بحث دان تشريجي بالجرأة النقدية والموضوعية في تحليله لدينا ميكيات التفاعل السلبية علي اصعدة الاطراف المختلفة المتفاعلة في الشرق الاوسط.

المحور الخامس :ازمة الخليج ومستقبل الخليج ومستقبل الامن في الشرق الاوسط

وفي اطار هذا المحور قدم كل من الباحثين العميد مراد الدسوقي ود. بروس ناردولي PRUCE NARDULLI تصوراتهما لمستقبل الامن في المنطقة. ففي الدراسة بعنوان "حرب الخليج ومستقبل الامن العربي" قدم العميد مراد الدسوقي رؤية نقدية للمقترحات الخاصة بالامن التي تقدمت بها الاطراف العربية وغير العربية علي السواء – بما في ذلك اعلان دمشق – واوضح نقاط الضعف في تلك المقترحات وكذلك الدروس المستفادة من حرب الخليج ونتائجها، خاصة فيما يتعلق منها بالصراع العربي الاسرائيلي، مشيرا في ذلك الي العقبات التي ينبغي وان تتخطاها كافة الاطراف للوصول الي حل عادل لمشاكل المنطقة.

اما الباحث بروس ناردولي،فقد قدم دراسة بعنوان " منظورا امريكيا لمستقبل قضايا الامن بالشرق الاوسط " . وانتقد اوجه القصور في المعالجة الامريكية لقضايا

الامن بالشرق الاوسط وابسطها ان هذه المعالجة تنبع من منظورللامن الامريكي وليس اساسا لامن المنطقة وتعرض للتعقيدات التي يتعامل معها صانع القرار الامريكي في هذا الصدد والتي انتهت الي انتهاج اسلوب جزئي براجماتي ينبع من المحاولة المستمرة للتكيف مع الاحتمالات السياسية المتغيرة في المنطقة، الامر الذي لن يجعل هناك صور واهداف محددة المعالم بشكل قاطع من قبل امريكا تجاه الامن في الشرق الاوسط.

المحور السادس : "ازمة الخليج وتضميد الجراح العربية

في اطار هذا المحور تعرض الخبراء العرب الي تحليل الاوضاع السياسية والاجتماعية علي الصعيد العربي، فقدم د. احمد كمال ابوالمجد بحث بعنوان "مداواة الجروح العربية بعد حرب الخليج" ، وقدم د. محمد الميلي دراسة بعنوان "تضميد الجراح" ، اما د. خلدون النقيب فقدم دراسة عن "احتمالات التعاون والصراع بين العرب والغرب". ولقد ركزت الدراسات المقدمة في اطار هذا المحور علي موضوع الديمقراطية ومستقبلها في الوطن العربي حيث قدم د. فؤاد زكريا دراسة بعنوان "ازمة الخليج ومستقبل الديمقراطية". وقدم د. سليم نصر دراسة بعنوان " حول حرب الخليج والمسألة الديمقراطية".

في نهاية هذا التقديم لمحاور الكتاب يود مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية ان يتوجه بالشكر لكل الخبراء والباحثين الذين ساهموا في الندوة بابحاثهم وتعقيباتهم ومناقشاتهم. ويود ان يتوجه بشكر خاص للدكتور احمد عصمت عبد المجيد ، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى ذلك الوقت وأمين الجامعة العربية حالياً ، والسيد فرانك ويزنر سفير الولايات المتحدة الامريكية في ذلك الوقت والدكتور محمود محفوظ، عضو مجلس الشورى ، ورئيس دار الحرية للنشر لافتتاحهم وتشجيعهم لموضوع هذه الندوة . كما اتقدم بالشكر لشريكي في تحرير

هذا المجلد لقيامه بترجمة الدراسات الانجليزية التي قدمت ضمن اعمال الندوة ، كما اشكر السيد / اشرف بيدس من مركز ابن خلدون علي تحمله عبء كتابة مخطوطة هذا المجلد علي الالة الكاتبة . واخيرا وليس اخرا اتقدم بالشكر لدار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، ولصاحبة الدار علي تبني دراسات هذا المشروع عن ازمة الخليج.

والله ولي التوفيق

د . سعد الدين إبراهيم

المحور الاول
ازمة الخليج ومستقبل النظام الدولي الجديد

١ تأثير ازمة الخليج علي النظام العالمي الجديد

السفير تحسين بشير

شهدت ازمة الخليج ظهور المناظرة القديمة بين مفهومي "اولوية النظام القديم" ومفهوم " النظام العالمي الجديد" مرة أخري. ومستخدموا المفهوم الاول لم يبذلوا الجهد لكافي لكي يعرفوا لنا ما هو مفهومهم " للنظام العالمي القديم"، وما هي العناصر التي اضيفت او حذفت منه.

انني لن ادخل في دراسة نظرية للمعاني المختلفة "للنظام الدولي" ولكنني، بدلا من ذلك، سوف اقصر هذه الدراسة علي التعريف البراجماتي للنظام كما شاع عقب الحرب العالمية الثانية، والذي تشكل واخذ شكل تنظيماته الراهنة من خلال مسودة ميثاق الامم المتحدة ومن خلال عمل الامم المتحدة ومجلس الامن والجمعية العامة حينما احتفظ المنتصرون في تلك الحرب بالمقاعد الخمس الدائمة في مجلس الامن وما يتيحه لهم ذلك من استخدام لحق الفيتو (الاعتراض)، كذلك اتخذ ذلك النظام شكله من خلال المنظمات الاقتصادية المختلفة المتخصصة المتمخضة عن معاهدة بريتون وودز، وكذلك من خلال البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمبني علي ثقل اوزان تصويت الاغنياء الاقوياء.

لقد كان هذا النظام بحق هو نظام ينتمي الي الشمال اساسا ولكنه لم يجد مجال تأثيره في الشمال فقط. لقد كان نظاماً عالمياً للمنتصرين في الحرب العالمية بما في ذلك الصين والاتحاد السوفيتي بجزئيه الاوروبي والاسيوي . ولقد تمخض عن هذا النظام نوع من توازن القوي وبعض القواعد المحددة لممارسة القدرة سواء كانت هذه القواعد سياسية او اقتصادية . وبالتالي فلقد بنيت اللعبة الدولية علي النقاط التالية :

١ - كانت اللعبة تمارس من قبل عدد قليل من اللاعبين ، اساسا من قبل الدول المستقلة والحركات السياسية التي تبحث عن كيان لدولة لها وللشعوب المنتمية اليها، او دول كانت تكافح من اجل الحصول علي استقلالها والحصول علي مقعد يساوي مقاعد الاخرين في الامم المتحدة. ولقد فرضت هذه اللعبة نوعاً من الاتصال بين الدول ونوع من الاختراق المتبادل بين المجتمعات كما نري ذلك في نمط الاستقلال الافريقي، فقد احترمت منظمة الوحدة الافريقية الحدود الاستعمارية التقليدية، ولقد اصبحت هذه الحدود هي حدود الدول الافريقية المستقلة.

٢ - عرفت الاطراف مصالحها القومية علي اساس عملية التداخل المعقدة بين الاهتمامات السياسية المحلية والاهتمامات السياسية والاقتصادية الدولية والتي كانت لها ملامح اللغة السائدة للحركات السياسية المهيمنة في ذلك الوقت.

٣ - ادركت الاطراف المختلفة للنظام العالمي انها تتحرك وفق معطيات في نظام دولي واحد في عالم يتصف بالتداخل المتبادل وكذلك بالاختراق المتبادل. ولقد لعبت التطورات التكنولوجية دورا حاسما في هذا العالم وكان من نتاج هذه التطورات ظهور ما يعرف الان بالقرية العالمية GLOBAL VILLAGE والتي تمخض عن وجودها شبكة اخبارية كشبكة الـ سي ان ان CNN) التي نراها علي شاشات تليفزيونات العالم ولكن سرعان ما تساءل الناس ومن يهيمن في حقيقة

الامر علي نوعية الارسال والبرامج في مثل هذه الشبكة؟!.

٤ - بينما تصاعد التنافس في مجال الاسلحة العسكرية، فلقد انتهي الامر بالوصول الي حالة من التكافؤ النووي وهيمنة نظام دولي ثنائي يسمح للدول الصغرى بهامش للحركة استخدمته هذه الدول لتعزيز وتدعيم اهدافها القومية وحماية هذه الاهداف من هيمنة وتدخل احدى القوتين الاعظم وذلك من خلال ايجاد التوازن الملائم في حركة هذه الدول ما بين القوتين الاعظم. وبناء علي هذا الوضع اندلعت الحرب الباردة وسادت المنافسة التي صاحبتها وظهرت الحروب الاقليمية والاهلية. فلقد انتهت الحقبة الاستعمارية في القرن ١٩ وبدأت اشكال اخري للسيطرة تظهر الي حيز التفاعلات الدولية.

٥ - ولقد اتصف النظام العالمي ايضا بالتركيبة الهرمية الجيو عسكرية اساسا، وكان ذلك من خلال اهرامات قوي جديدة ولقد تواجدت هذه التوازنات الهرمية جنبا الي جنب وحدث بينها نوعا من الاختراق المتبادل.

(٦) ومن خلال القوى التي سيطرت علي النظام ، ظهرت قوي جديدة لها ملامح التعددية بداخلها.

(٧) ولقد حاولت دول العالم التي لم تكن عضواً في واحد من التحالفات الموجودة والتي تهيمن عليها القوى العظمي، في خلق منظمات اقليمية، لكي تلعب دورا في اطار ميثاق الامم المتحدة .

(٨) وبمرور الوقت تحرك النظام القديم ليصل الي نقطة حاضرنا لنجد ظهور خواص اخري لهذا النظام لا تنتمي لدولة بعينها، وهذه الخواص الجديدة تتطلب بالضرورة التعاون بين الدول علي مستوي العالم : خاصة في مسائل مثل تلوث البيئة ، ونفايات البيئة، وقضايا المخدرات والادمان والارهاب. ولقد كانت هذه الخواص بمثابة اختبار متصل لقدرة الامم المتحدة علي التكيف وانتهاج طرق

واساليب جديدة لعلاج هذه القضايا والمشكلات.

كذلك كان لظهور اهمية حقوق الانسان وما تتضمنه هذه القضية من امور علي المستويين القومي والدولي بعدا جديدا ومؤثرا علي علاقات الدول وبعضها البعض واصبحت هذه القضية تمثل احد الملامح الجديدة للنظام العالمي.

كانت هذه هي ملامح النظام الدولي في نهاية الثمانينات .

الملامح الجديدة التي تتكشف علي المستوي العالمي:

بالاضافة الي ما ذكرناه كان لظـهور "البريسترويكا" علي يد جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي دورا كبيرا في انهاء فترة الحرب الباردة. ولقد ادي نهاية الحرب الباردة الي تغييرات ثورية في دول اوروبا الشرقية. ولقد شاهدنا في السنوات الاخيرة دول شرق اوروبا تنهي علاقاتها الخاصة مع الاتحاد السوفيتي، وتنادى بتأسيس نظام جديد يتضمن الاحزاب المتعددة وتندد باحتكار الحكم الذي مارسته الحكومات احادية الاحزاب ، والمنادة كذلك بتغيير الاقتصاد المركزي الي اقتصاد السوق.

كل هذه التغيرات الثورية قد ادت الي تبني قضية حقوق الانسان في دساتير هذه الدول وكذلك اوجدت انماطاً سلوكية جديدة تتعامل مع ما تتضمنه قضية حقوق الانسان. لقد سمح الاتحاد السوفيتي نفسه لهذه التغيرات. لان تحدث سلميا، وكأنه قد ادرك بالفعل عقم نظام ستالين وعدم قدرة هذا النظام لاحداث التغيرات التكنولوجية والاقتصادية اللازمة لمواجهات التحديات القادمة من الولايات المتحدة وكذلك القادمة من المانيا وباقية دول اوروبا الشرقية وحتي تلك القادمة من "الفهود الاقتصادية" في شرق اسيا. لقد مات النظام السوفيتي القديم من الداخل في حقيقة الامر.

ان ما رأيناه في نهاية الثمانينات هو ظهور التوافق بين الشرق والغرب مع

انخفاض اهمية قضايا الشمال والجنوب، الي المستوى الذي ادي الي تهميش افريقيا الا باستثنائيين هما موضوع استقلال ناميبيا بالتدخل المباشر للامم المتحدة والاهتمام الكبير بقضية حقوق الانسان السياسية في جنوب افريقيا. وبعيدا عن ذلك، فان الجهود العالمية كانت مقصورة علي محاولات تقديم المساعدات الغذائية بخصوص مشكلة المجاعة التي اصابت عددا من البلاد الافريقية، والتي صاحبها تصاعد الحروب الاهلية في القاهرة. ولقد رأت دول عدم الانحياز ودول العالم الثالث الوفاق بين الشرق والغرب علي أنه حدث يمثل الي حد بعيد تحقيقا لاهم الاهداف التي كانت تسعي لتحقيقها، الا ان غياب تحديد واعادة تعريف اجندة الاعمال التي تناسب دورا جديدا لدول عدم الانحياز كان له تأثير سلبي علي دول هذه الحركة التي لا تزال تكابد لتحديد صيغة تعاون الجنوب والجنوب وكذلك الاجابة علي السؤال الخاص : كيف يمكن المثل هذا التعاون ان يفي بمتطلبات وشروط صندوق النقد الدولي الاقتصادية ، وكيف يمكن ايضا عدم الانصياع الي نصائح طبقة السبع دول الغنية القوية.

كل هذه التغيرات ، مع ذلك، قد حدثت في اطار ميثاق الامم المتحدة، ولقد اصرت الامم المتحدة علي ان تحدث هذه التغيرات دون اجراء تعديلات علي ميثاق الامم المتحدة. حقيقة، اننا نسمع اصواتا تحاول تغيير الاعضاء الدائمين لمجلس الامن، واعطاء مقعدا لليابان، او المانيا، ومقترحات اخري في هذا الصدد، لكن النظام قد ادي دوره علي الاقل هذا ما تراه الاغلبية خصوصا عند بداية ازمة الخليج وعقب انتهائها .

العالم العربى قبل أزمة الخليج

لقد ساد العالم العربي جوا من التفاول علي المستوي السياسي عقب انتهاء حرب العراق وايران. وارتفعت شعارات اهمية التعددية والاعتدال في العالم

العربي. ولقد لوحظ في مكونات الخطاب العربي علي مستوي الرأي العام ظهور نداءات حرية الرأي واحترام الرأي الاخر.

ولقد رأي القادة العرب ان صدام حسين يقدم نفسه علي الساحة العربية وكأنه قد ولد من جديد وكأنه اصبح ديمقراطيا ينادي الديمقراطية والتعددية، ولقد تبنت كافة الطوائف السياسية العربية من اسلامية ، ويسارية وليبرالية موضوع الديمقراطية كأسلوب حتمي لمواجهة التحديات التي تواجه الدول العربية. اما القومية العربية، فهي لم تقدم الوحدة السياسية المنشودة من الدول، ولا حتي الوحدة علي مستوي الالقاب ، او وحدة الهدف. ولكن علي العكس اتخذت القومية العربية شكلا براجماتيا جديا حيث قامت كل مجموعة من الدول العربية بالتجمع في نظام فرعي وهنا وجدنا ظهور مجلس التعاون الخليجي ، ودول مجلس المغرب ومجلس التعاون العربي. من هنا كان الخط العام ينحو نحو اتجاه براجماتي يؤكد علي التعاون الاقتصادي كطريق يساير التطورات في اوروبا والتنمية بها لعام ١٩٩٢.

ولقد شاهد العالم العربي ظهور عددا من منظمات حقوق الانسان، وخوف من نهاية الحرب الباردة، واختفاء مواجهات الدول العظمي والتي تمنع الدول العربية من اللعب علي هذه الوتيرة لحماية اهدافها ولقد حثت هذه الامور العرب علي اهمية تحقيق قدر اكبر من التعاون بين الدول العربية. وعادت مصر الي العائلة العربية بعد ان عزلت عقب معاهدة السلام مع اسرائيل، وبدأت الجامعة العربية وكأنها قد عادت لتكون جسدا واحدا مرة اخري في مستهل يوليو. وهنا جاءت الضربة القاصمة. فلقد حدث ما لم يكن في الحسبان في الثاني من اغسطس ١٩٩٠ عندما ابتعلت العراق دولة الكويت وليس من اجل توحيد الدولتين ولكن يعلن العراق ان الكويت هي المحافظة رقم ١٩ للعراق وبدأت احداث ازمة الخليج تتوالي .

تأثير ازمة الخليج علي النظام العربي

استخدام تعبير "النظام العربي" هنا ليس بمعناه الفني ، اي بسيادة النظام علي الفوضي داخل" النظام". ولتوصيف نمط العلاقات العربية منذ عام ١٩٤٥ فانني افضل الاستخدام الفني لتعبير " نظام الجامعة العربية".

لقد تحدي هذا النظام تماما بالغزو العراقي للكويت.. ان هذا الحدث يعتبر فريدا من نوعه لانه يشذ عن اي نمط سابق لأنماط التفاعلات والصراعات العربية السابقة. فلقد تضمنت الصراعات العربية العربية نزاعات حول الحدود ومناقضات قبلية وايديولوجية ومنافسات علي قيادة للعالم العربي ولكن التاريخ الحديث لم يشهد محاولة دولة عربية لغزو دولة اخري كما حدث في الخليج مؤخرا.

لقد كان عبء هذا الغزو علي النظام العربي ثقيلا الي الحد الذي احدث انقساما عنيفا في العالم العربي علي مستوي الدول العربية فيما بينها وعلي مستوي كل الطوائف المختلفة في داخل الدول العربية، لقد حث ميثاق جامعة الدول العربية والذي تم العمل به منذ مارس ١٩٤٥ والذي بني علي بروتوكول الاسكندرية في عام ١٩٤٤، علي احترام سيادة الدول العربية لبعضها البعض. لقد بني نظام جامعة الدول العربية علي اساس ان الدول تمثل لاعبين، عليهم ان يؤمنوا استقلالهم وسيادتهم وان يدعمو العلاقات فيما بينهم وان يتعاونوا في التنسيق بين خططهم السياسية علي اساس ان لكل دولة صوتاً واحداً كما ورد في الفقرة الثالثة من الميثاق .

ولقد تم التأكيد علي هذا الامر في الفقرة السابقة للميثاق والتي تقول ان القرارات والحلول تكون سارية المفعول علي تلك الدول التي تقبل بهذه القرارات والحلول. وتقر الفقرة الثامنة بأن تحترم كل الدول الانظمة السياسية الموجودة للدول الاعضاء بالجامعة وان تعمل علي تعزيز هذه الانظمة، والا تتدخل اي دولة

في الشئون الداخلية للدول الاخري، وعلي النقيض من تلك الشعارات التي تكررت لفترات طويلة من تاريخ الامة العربية مثل " الوحدة العربية " " الامن العربي " ، وامة واحدة وهدف واحد، والي ما ذلك ، فانها لم ترد في ميثاق جامعة الدول العربية. فلقد كان الاجماع علي احترام سيادة الدول العربية وعدم التدخل في شئونها الداخلية هي الاعمدة الرئيسية التي اقيم عليها النظام العربي.

حل الصراع بين الدول الاعضاء في الجامعة العربية :

لقد تعامل هؤلاء الذين وضعوا نظام الجامعة العربية مع تلك المواقف المحتملة والتي قد يحتدم فيها الصراع بين دول عضو في الجامعة ودول او دول اخري في الجامعة او غير اعضاء في الجامعة، وحددوا طرق علاج تبعات مثل هذه الصراعات لتجنب خطر الحرب بين اي من الدول الاعضاء وبعضها البعض. ولقد اقر الميثاق ان علي مجلس الجامعة العربية ان يحاول التوفيق بين الاطراف العربية المتنازعة. وتنص الفقرة الخامسة بالميثاق علي عدم جواز استخدام القوة لتسوية النزاعات بين دولتين عربيتين من دول الجامعة العربية، وكذلك تنص علي انه في حالة وجود صراع لا يتعلق باستقلال وسيادة دولة ما، او يتعلق بأمن اراضيها، وبعد ان تقدم الدول المتنازعة عرضا لقضيتها للمجلس، فان قرار المجلس بشأن الفصل في هذه القضية يكون ساريا وملزما للاطراف المتنازعة.

وعند اتخاذ قرار من قبل المجلس لردع العدوان ضد احد الدول الاعضاء ، فإن الفقرة السادسة بالميثاق تنص علي انه علي المجلس الا يأخذ بعين الاعتبار في عملية التصويت علي قراراته رأي الدولة التي قامت بالاعتداء علي الدولة او الدول الاخري. ولقد تم ادراج معاهدة الدفاع والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة حتي تكون تكميلية لمواد ميثاق الجامعة العربية ، والتي تكرر نفس الاسس والمبادىء الرئيسية للجامعة.

وفي عام ١٩٦٣، قدم الرئيس جمال عبد الناصر، سابقة، ودعا الي عقد

مؤتمرات قمة عربية، وفي هذه القمم لم توظف اي من قواعد واجراءات الجامعة العربية. وبدلا من ذلك، تبني الملوك والرؤساء العرب قاعدة براجماتية للغاية مفادها ، ان القمة هي " سيدة ذاتها " .. وهذا يعني الوصول الي اي قرارات طالما كان هناك اجماعا سواء كان في هذا ما ينطبق وميثاق الجامعة العربية ام لا. ولقد منح هذا النظام الدول العربية قدرا اكبر من المرونة. ومن المهم ان نلاحظ انه لا يوجد اي من بنود ميثاق الجامعة العربية او اي من بنود اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون بين الدول العربية، يمكن من خلاله التعامل بكفاءة مع الغزو العراقي للكويت. فإن نمط عملية التصويت السياسي التي تمت في الأيام العشرة الاولي من اغسطس جعل الامر سهلا كي يتم التوصل الي قرار يحترم ميثاق جامعة الدول العربية.

لقد تم الاستفادة من السابقة القائلة بأن " القمة هي سيدة نفسها " فهذه القاعدة التي اتسمت بالمرونة هي التي مكنت من الوصول الي قرار واقتصرت القمة علي ١٤ عضوا، بينما رفض القمة الاعضاء الباقون، انه لو اقتصر الامر علي اتباع نظام ميثاق الجامعة العربية لما تم التعامل بكفاءة مع ابتلاع العراق لدولة الكويت خاصة وان لم تكن هناك دولة من الدول العربية بما فيها دول الخليج تمتلك القوة العسكرية او امكانيات نقلها لرد العراق وتحرير الكويت.

من هنا ادي غزو العراق للكويت الي كشف نواحي الضعف في النظام العربي، وجعل الدول العربية اكثر اعتمادا علي الخارج ، مما نتج عنه في نهاية الامر طلب الاستعانة بالقوات الاجنبية علي المستوي الثنائي والاحادي متعدد الاطراف، والذي ادي في النهاية الي اصدار قرار مجلس امن ليتعامل مع صراع هو في واقعة صراع عربي- عربي.

ان غزو العراق للكويت لم يوضح فقط ضعف وعدم استعداد دول الخليج وضعف اجهزة مخابراتها، وعجزها عن الردع والانذار المبكر، ولكنه اوضح ايضا

ضعف النظام العربي ككل لكي يتعامل مع الموقف الذي نشأ عن الغزو . لقد اصبح النظام العربي، بسبب حرب الخليج ، اكثر اعتمادا من قبل علي النظام الدولي. ولكن هذا الاعتماد علي النظام الدولي ليس بجديد. ففي الماضي لجأت بعض الدول العربية الي اقامة معاهدات للحماية او الصداقة مع دول اجنبية مختلفة ، وأحد هذه الامثلة هو ما حدث اثناء الحرب العراقية الايرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨) والتحالفات التي فرضتها هذه الحرب لمدة ثماني سنوات وكان اخر احداثها هو طلب الكويت ، وبمباركة بعض الدول العربية الاخري في ان تطلب الحماية الامريكية لبترولها وسفنها وذلك عندما تم رفع العلم الامريكي فوق شاحناتها وشاهد العالم تكرار رفع العلم الامريكي والسوفيتي واعلام الدول الاوربيةعلي شاحنات الدول العربية. ولقد اعطي هذا الامر مثلا واضحا علي اعتماد العرب علي حماية القوى الخارجية لهم وان كان هذا الامر قد تم علي نطاق جزئي.

ان تأثيرات ازمة الخليج علي النظام العربي عديدة وهي كالاتي :

١ - تم اعتماد العرب وبصورة اكبر علي الخارج وكذلك تم الاعتماد علي النظام العالمي خاصة من خلال مجلس الامن وتحت قيادة الولايات المتحدة.

٢ - حدث نوع من الانقسام الكبير علي مستوي الشخصية العربية، وبين الدول العربية وبعضها البعض، كذلك حدث الانقسام علي مستوي الطوائف السياسية المختلفة في العالم العربي ، خاصة بين الاتجاهين القومي والاسلامي بخصوص الازمة. لقد كان هذا الانقسام عميقا ولا يمكن اصلاحه بمجرد التوفيق والمصالحة بين رؤساء الدول العربية ، او بمجرد حضور الاجتماعات.

ان معالجة الانقسام تتطلب اجابات محددة يتم تبنيها وقبولها من قبل الجميع لتمثل فيها بعد نمطا للسلوك السياسي العربي.

٣ - ان نوع التحالف الذي ظهر الي الوجود اثناء هذا الصراع قد ربط بين

بعض الدول العربية في الجامعة العربية وبين دول نظام الشرق الاوسط مثل ايران وتركيا واسرائيل ، لقد تم الربط بين دول نظام الجامعة العربية ودول الشرق الاسط هذ النزاع بطريقة تخل بتماسك النظام العربي.

فالحاجة اذن قد اصبحت ملحةلاصلاح واعادة بناء النظام العربي حتي يتمكن من ان يتعامل مع تحدياته ومع تحديات المنطقة، خاصة تلك التحديات التي تفرضها دول نظام الشرق الاوسط علي النظام العربي. وهذه التحديات تكمن في العمل علي تحقيق السلام والتعاون مع ايران وتركيا وحل الصراع العربي الاسرائيلي، وهذا يعني احقاق الحقوق من الشرعية للفلسطينيين وخاصة وقد قبلت منظمة التحرير الفلسطينية قراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨ قبولا تاما.

٤ - اما ما يتعلق بتأثير ازمة الخليج علي نظام الامم المتحدة، فلقد رأينا ان الامم المتحدة، وخاصة مجلس الامن، كان قادرا عل اصدار رد فعل سريع لرد التحدي العراقي. ولقد اشتركت كل من الصين والاتحاد السوفيتي بصورة قوية في اصدار قرارات الامم المتحدة . لقد اظهر الاجماع بين الدول دائمة العضوية نوعا من التغيير النوعي علي نمط سلوك مجلس الامن ونمط طريقة تفسير ميثاق الامم المتحدة من قبل هؤلاء الاعضاء. فلقد تمت الموافقة علي القرار ٦٧٨(١٢ الي ٢ صوت) وامتنعت الصين عن التصويت. ولقد نص القرار علي ان " للدول الاعضاء المؤيدة لموقف دولةالكويت، واذا لم ينسحب العراق الي حدود ما قبل ٢ اغسطس قبل ١٥ يناير ١٩٩١، الحق في تنفيذ الشروط المنصوص عليها في الفقرة (١) للقرار السابق واستخدام كل السوائل الممكنة لتنفيذ قرار مجلس الامن رقم ٦٦٠ لعام ١٩٩٠ ، وتنفيذ كافة القرارات لاستعادة السلام والامن في المنطقة" .

لقد سمحت هذه الفقرة لمجلس الامن في الا يقتصر الامر علي استرداد الكويت ولكن ليستخدم القوات المكلفة بتنفيذ هذا القرار لتضيف اهدافاً اخري تركت غير محددة وهذا يعني ترك الحق الي القيادة السياسية للدول المشتركة في

التحالف في ان تفرض اي التزامات اخري علي العراق.

ان هذه هي المرة الاولي في تاريخ مجلس الامن التي يحدث فيها مثل هذا الامر، فان القرار الذي صدر عندما قبلت العراق وقف اطلاق النار لم يحدد نهاية وقف اطلاق النار، ولكن علي العكس طالب بانهاء الاعمال العدوانية، مع ترك توقيت امر وقف اطلاق النار علي ان يحدد قانونيا من قبل مجلس الامن.

وفي القرار الذي تمت الموافقة عليه في ٢ ابريل لعام ١٩٩١ والذي اعلن فيه عن تحرير الكويت، فرض التحالف علي العراق شروط وقواعد السلوك السياسي والعسكري الذي يتعين علي العراق انتهاجه بينما استمر التحالف في تحقيق اجندة اعماله والتي تختلف عما ورد في قرار مجلس الامن الاصلي برقم٦٦٠، ١٩٩٠ واصبح لدينا بذلك سابقة جديدة، ودورا جديدا لمجلس الامن في فرض قرارته السياسية بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة. ان هذ الامر ليمثل خاصية جديدة في تاريخ "النظام العالمي القديم - الجديد" وعلينا ان نقيم حدود القرار ونتائجه.

٤ - لقد وافق مجلس الامن في ٢١ ديسمبر ١٩٩٠، علي اصدار القرار ٦٨١ والذي يحث الحكومة الاسرائيلية علي قبول تطبيق نصوص معاهدة جنيف لعام ١٩٤٩ الرابعة، علي وضع الأراضي التي احتلتها اسرائيل عام ١٩٦٧ وان تلتزم اسرائيل بشروط هذه المعاهدة. لقد صدر هذا القرار من منطلق روح الصرامة والجدية في الحكم ولرده تهمة التعامل بازدواجية مع الامور في الشرق الاوسط.

لقد كان هذا القرار هو القرار الوحيد الذي اصدره مجلس الامن ولا يخضع للتفاوض كما هو الحال في القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨. ان هذا القرار ، من وجهه نظر كاتب هذه السطور، لم يكن من الممكن الموافقة عليه واصداره من قبل المجلس قبل احداث ازمة الخليج وما ترتب عليها.

الخلاصة :

١ - في مستهل التسعينات، اعتقدت القوى العظمي ان دورها قد تدهور في منطقة الشرق الاوسط ولم تر اي خطورة علي مصالحها في الشرق الاوسط . لقد كانت ازمة الخليج نتيجة لعدم مقدرة نظام الدول العربية او تعاون الدول العظمي علي ردع العراق.

٢ - ان اي مهادنة مع العراق كانت تعني "الحل الوسط" علي حساب سيادة واراضي الكويت وتفتح الباب علي مصراعيه بين الدول لتعديل الحدود.

٣ ـ لقد قدم صدام حسين للقوى العظمي ، وخصوصا الولايات المتحدة والتي ساهمت بحوالي ٨٠٪ من قوات التحالف الفرصة لفرض فهمها للصراع علي العراق، وتمكنت الولايات المتحدة من ان تعبئ نصف مليون مقاتل تحت مظلة مجلس الامن لتنفيذ مهمة تحرير الكويت.

٤ - لقد اكدت الولايات المتحدة والرئيس بوش شخصيا ان الولايات المتحدة لن تدخل الي المستنقع العراقي بتدخلها في الحرب الاهلية الدائرة هناك للشيعة والاكراد. كان هذا في السابع عشر من ابريل وكان الاستثناء الوحيد لذلك الامر في التاسع عشر من ابريل وبناء علي طلب من رئيس فرنسا ورئيس وزراء البحرين تدخلت الولايات المتحدة ، فقط، لانشاء مأوي للاكراد الفارين من المذبحة العراقية.

ومن سخرية القدر، فلقد تعاونت القوات العراقية وقوات الامن العراقية مع هذا التحرك الامريكي ومع فرنسا وانجلترا مضيفة شرعية لهذا التحرك الامريكي الذي لم تتم مناقشته في مجلس الامن.

ان ما حدث يثير حجم المأزق الذي يواجهه العالم كنتيجة لورطة الاكراد، والتي عرضت علي نطاق واسع في وسائل الاعلام علي مستوي العالم. وعلي

النقيض لم تعرض وسائل الاعلام ذاتها اي صورة لما يقرب من مائة الف قتيل عراقي في هذه الحرب. ان هذا المأزق يثير قضايا عديدة مثل :

- من الذي شجع الاكراد علي القيام بمقاومة النظام الحاكم؟

- ومن الذي ساعدهم ؟ - وعلي من تقع مسئولية تسوية اوضاعهم وحصولهم علي حقوقهم السياسية في عدد من بلدان الشرق الاوسط بما فيها العراق؟

ومن سخريات القدر ان قادة الاكراد يتفاوضون الان في بغداد مع حكومة صدام حسين للوصول الي حل سري بينما تعارض المعارضة العراقية مثل هذه المفاوضات بعد القمع الذي مارسه النظام العراقي.

٥ - ان العوامل السياسة التي اندلعت نتيجة لحرب الخليج يجب ان تعالج. فليس هناك مفر من تجنب تغطية الرؤس في الرمال. فهناك قضية الفلسطينيين وحقوقهم المشروعة ، وحق تقريرالمصير، والاعتراف المتبادل بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وقضية انهاء الاحتلال الاسرائيلي وقضية القدس، وقضية تطبيع العلاقات بين العرب واسرائيل وكذلك هناك قضية اعطاء العرب لحقوقهم السياسية داخل البلدان العربية لممارسة عملية ، صنع القرار وتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية واستخدام رأس المال البترولي لتنمية المنطقة العربية بدلا من تمويل الحروب العربية العربية والاسلامية. الخ.

كل هذه القضايا المحلية والخارجية والعوامل المتداخلة بينها تشير الي فقدان التوازن المطلوب تحقيقه من خلال ظهور نظام عربي مؤثر يعطي الحكومات والشعوب العربية الحق في ممارسة حقوق الانسان وتلبية احتياجات الامن والتنمية.

ايضا ، هناك الحاجة الي البحث عن اسلوب للتوفيق بين النظام العربي ونظام دول الشرق الاوسط، لكي يتحقق الاستقرار ويعم السلام في المنطقة.

فاذا لم يتم اتخاذ الخطوات في هذا الصدد فربما يمكننا القول ان حرب الخليج قد فجرت ميكانزمات اعقد في السيطرة عليها وسوف تؤدي الي مزيد من عدم الاستقرار . وبعد كل ذلك فانه اذا كانت الخسائر في الكويت قد وصلت الي ٥٠,٠٠٠ من الموتي، فإن عددالموتي من الاكراد والشيعة اكبر عددا. ان مشاكل العالم العربي ومشاكل الشرق الاوسط ، تحتاج الي ان نقدم صياغة جديدة للنظام تمكنه من التعامل مع التحديات المفروضة. ان المسئولية تقع علي عاتق العرب وعليهم ان يبتكروا ما يتيح للنظام العربي القدرات التي تمكن من تحقيق ذلك .

هل نحن نواجه نظاماً عالمياً جديداً ام عالم يفتقد الي النظام ؟؟

ان اي مراقب ساخر للاحداث ربما يذكر وجود بعض التغيرات في ميزان القوي وتوزان المصالح . ولكنه ساذج جدا ذلك الذي يعتقد ان هذه التغيرات قد تؤدي اوتوماتيكيا الي بزوغ نظام عالمي جديد مبني علي المساواة في تعامل مجلس الامن مع كافة القضايا ، بما في ذلك القضية الفلسطينية ، او ظهور نظاما عالميا تكلله الشرعية والاتساق والعدالة.

ان ما نراه هو بوادر التغيير، الذي لم يحدث بعد مع امكانيات ظهور نظم دولية وإقليمية اكثر نموا.

ولكن اذا لم يتم بذل الجهد الجهيد والحفاظ علي قوة دفعه فانه ربما لا يظهر ذلك النظام العالمي الجديد وربما ساد عدم النظام .

ان التحدي الذي نواجهه هو تحديد كيفية مشاركة دول العالم الثالث والدول المتوسطة والدول العظمي مع شعوب العالم في اثراء النظام، وفي البحث عن حلول للصراعات التي يواجهها العالم . ان النظام الدولي الجديد لم يولد بعد ، ويمكن فقط ان يظهر الي الوجود بتكاتف الجهود والمشاركة الفعالة للشمال والجنوب والشرق والغرب حتي يكون ذلك النظام مقبولاً ومتماسكاً وقادراً علي تلبية احتياجات البشر والتعامل الايجابي مع اهتمامتهم.

٢ الامن الاقليمي بمنطقة الشرق الاوسط بعد الازمة

د. جون ووتر بيري

كتبت معظم اوراق هذا البحث قبل البداية الفعلية للعمليات العسكرية يوم ١٥ يناير ١٩٩١، وقبل ان يري الكاتب مدى سرعه انهيار القوات العسكرية العراقية بعد اسابيع من القصف الجوي الا ان الافتراضات الاساسية المذكورة علي مدى الصفحات التالية تظل متعلقة بذلك.

والهدف هو بحث امكانيات احتواء الالةالعسكرية ان لم يكن خفض الاسلحة بمنطقة الشرق الاوسط.

وان امكن تحقيق اي منهما فإن ذلك يرجع الي الوضع الفريد للازمة في الخليج مع نجاح القوتين العظميين في انتهاج اساليب واجراءات في تخفيض اسلحتها الاستراتيجية والتقليدية. وهذا التقارب الواضح في الهدف بين القوتين العظميين ربما يؤدي الي خلق فرصة لارساء القواعد الجديدة للامن الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط .وإذا اهدرت هذه الفرصة فإن النظام الذي بلغ عمره الان اربعة عقود سيعيد تأكيد نفسه بمعني ان السباقات الاقليمية المختلفة للتسلح والتي تغذيها القوى الخارجية عن المنطقة تتيح فرصا كبيره للحروب الاقليمية. واهم ملامح النظام او هذا الاسلوب القديم معروفة جيدا، فقد نشبت اربع حروب بين اسرائيل وتجمعات مختلفة من اعدائها العرب. ودخلت ايران والعراق اكبر حرب

وكانت اتفاقيات كامب ديفيد ـ ولسخرية القدر ـ بمثابة جولة اخري لسباق التسلح للفترة ما بين عام ١٩٧٩، ١٩٨٤، فقد باع العالم الخارجي لمنطقة الشرق الاوسط اسلحة تقدر بـ ١٥٥ بليون دولار وبين عام ٨٥ ، ١٩٨٩ صفقات أسلحة اخري لذات المنطقة بـ ٤٨ بليون دولار باسعار عام ١٩٨٥. والاحصاءات المذكورة لهذه الفترات لا تتضمن منح الاسلحة والعدات الحربية التي استفادت منها اسرائيل بصوره كبيرة، وكذلك مصر ولكن بصوره اقل. (انظر DOWNS, SIVERSON ١٩٨٥، ١١٨: ١٤٦). وايضا لا تعكس التقديرات المعدله لما اشترته العراق من اسلحة ومعدات حربية في السنوات الاخيرة والتي تساوي حوالي ١٠٠ مليون دولار.

وهناك سيناريو آخر يوضح عبثية او لا معقولية الممارسات الراهنة. فربما يكون من الضروري خلع صدام سين او ازاحتة عن السلطة في العراق .. الا ان حلفاء حرب الخليج والاتحاد السوفيتي ربما يجدون انفسهم في موقف يملي عليهم اعادة تسليح العراق غير المحمية علي الاطلاق في مواجهة جيران مدججين بالاسلحة وليسوا اصدقاء... ان لم يكونوا اعداء وهم بالتحديد :. ايران، سوريا، تركيا والمملكة العربية السعودية ، وربما يسفر تسليح كل الاطراف او الدول المتنافرة في منطقة الشرق الاوسط بنفس الاسلحة الهجومية تقريبا ، بما في ذلك اسلحة الدمار الشامل، عن استقرار لنظرية " الدمار الشامل المتبادل ".

الا انني أفترض ان مثل هذا الحل لن يكتب له الدوام. وعلي العكس من ذلك فان أؤيد اجراء الحوار من اجل اجراءات تفاوضية لخفض معدل القدرات الهجومية المتقدمة والاسلحة الاستراتيجية وخاصة الصواريخ ارض/ ارض والقدرات والاسلحة البيولوجية والكيماوية وتسهيلات انتاج اية اسلحة ذات درجة نووية. للاطراف المختلفة.

ولست مؤهلا او متخصصا للدخول في التفاصيل الفنية لأنظمة الاسلحة

وجدوى مراقبتها.. وما اظن انني قادر علي شرح منطقية تخفيض هذه الاسلحة في اطار الامن الاقليمي. ويوجد كما ذكرت انفا، مسارح عديده للصراع العسكري والفعلي في منطقة الشرق الاوسط بعضها لا تربطه علاقة بالاخر مثل: قبرص، اقليم الصحاري "الاسباني سابقا" وافغانستان، وجنوب السودان. والبعض الاخر في حقيقة الامر متداخل او يتسم بتركيبات معقدة مثل الصراع العربي الاسرائيلي، الحرب اللبنانية، والصراع العراقي- الايراني واخيرا المسرح العراقي - الكويتي. والعلاقات او التداخلات بين هذه المسارح ليست واضحة وقائمة ودون الدخول في الكثير من التفاصيل فإنني سأقول وببساطه انها كلها متعلقة بالصراع مع القوى الرئيسية بالمنطقة من اجل السيطرة او الهيمنة السياسية والعسكرية او في حالة اسرائيل، الاحتفاظ بالتفوق او السيادة العسكرية في المنطقة.

اما بالنسبة للقوى الاخرى.. العراق ، سوريا ، مصر ، فان الزعامة تقاس الي حد ما بالمواقف التي يتخذونها ضد اسرائيل .. وموضوع الدولة الفلسطينية. وبهذا المنطق - وبغض النظر عن البواعث المباشرة لغزو صدام حسين للكويت - فإن الربط بين الغزو والصراع العربي كان شيئا لا يمكن تجنبه.

وانني اري ان الامن الاقليمي لابد ان تتم صياغته من خلال مكونين او عنصرين اثنين : -

١) خفض القدرات الهجومية للقوى الاقليمية بما فيها اسرائيل.

٢) تعهد من اعضاء مجلس الامن باجراء مفاوضات ، تؤدي الي حل لمشكلة الدولة الفلسطينية يقبله العنصرين الرئيسيين في المشكلة وهما اسرائيل والفلسطينيون.

والعنصر الاول لابد ان يسبق الثاني .... ولكن ليس بكثير.. وفي هذا الاطار فانني اختلف مع مقترحات جون بول ، ريتشارد ميرفي ... واخيرا مع جيمس

بيكر وزير الخارجية الاميريكي... فجميعهم قد اقترحوا مؤتمراً دولياً يناقش كل المشاكل المعلقة علي التوازي او بمعنى اخر مناقشة كافة المشاكل المعلقة في نفس الوقت.

وهذا يبدو لي، بمثابة مدخل للشلل والانهيار . وعلاوة علي ذلك فإن اسرائيل، بعدما رأت هذا النهج العراقي ستكون في موقف قوي لمقاومة الضغوط الدولية للتوصل الي اتفاق مع الفلسطينيين في اطار القرار رقم ٢٤٢ للامم المتحدة. والرأي العام الاسرائيلي ربما يؤيد الموقف المتشدد للحكومة الاسرائيلية.

وباقتراب موعد انتخابات الرئاسة الامريكية عام ١٩٩٢ بالولايات المتحدة ، فان كلا الحزبين سيعزف عن تأييده للمواقف السياسية التي يعلنها مؤيدو اسرائيل وسينظر علي انها مواقف عدائية. وذلك مثلما حدث مع مبادرة بيكر القديمة بشأن منظمة التحرير الفلسطينية، اذ ان تناولنا الموضوع الاساسي او الكبير بصورة مباشرة، يمكن ان يؤدي الي توقف وعدم ثقة بدلاً من بناء الثقة، وعدم القدرة علي التعامل مع اي موضوع اخر وخاصة التسليح.

والمشكلة في الشرق الاوسط هي " الوضع الراهن" (STATUS QUO) فاسرائيل ترغب في الحفاظ عليه كما هو، وكل الدول العربية وايران وبدرجات متفاوتة ترغب في تغييره. وان الوضع الراهن يمكن رؤيته كتفاعل ديناميكي للمعطيات والمبررات التالية :

١ – من اجل بقاء اسرائيل، فإنها تحتاج الي التفوق العسكري بصورة تمكنها من هزيمة اي اتحاد من اعدائها الاقليميين. ومنذ عهد حكومة جونسون ، فإن الولايات المتحدة الامريكية قد ضمنت لاسرائيل هذا التفوق.

٢ – ان التفوق العسكري الاسرائيلي قد سمح لها بتجميد حالة " الوضع الراهن" في الضفة الغربية وغزة علي وجه الخصوص، وعلي المسرح العربي – الاسرائيلي بوجه عام.

٣ – منذ عام ١٩٥٥ حاول العرب تغيير حالة "الوضع الراهن عن طريق استحواذهم علي اسلحة هجومية واستراتيجية ومنذ ذلك الوقت استمر سباق التسلح العسكري الذي استطاعت اسرائيل فيه ان تحافظ علي تفوقها.

٤ – وبسبب ما جاء بالبند السابق، فإن سباقات في الاسلحة التقليدية قد بدأت ايضا مثل تلك التي حدث بين ايران والعراق، مصر وليبيا في السبعينيات. الامر الذي يحدو الفرد ان يعتقد ان دولة اليمن الموحدة حديثا ربما ترغب في انشاء قوة عسكرية موازيه لترسانة السلاح السعودي.

٥ – ان اسلحة الدمار الشامل يمكن ان تسمح للقوى الاقليمية بالاختلاف حول افضل الحلول للصراعات الاقليمية.

وفي ظل هذه المعطيات فان كثيرا من الجهود الدولية السليمة تبذل لمحاولة كسر حالة " الوضع الراهن ". فلا يمكن لاي رئيس في المنطقة ان يعيش في سلام وامن مع وجود تهديد الاسلحة الكيماوية والنووية. حتي اسحاق شامير نفسه قد ذكر انه يرغب في رؤية منطقة الشرق الاوسط كمنطقة خالية من الاسلحة النووية. والخطوات الاولى نحو خفض الاسلحة لابد ان تتضمن موافقة كل القوى الاقليمية وعلي رأسها اسرائيل للأذعان لاتفاقية عدم انتشار اسلحة الدمار الشامل.

وهذا سيؤدي الي فتح المنطقة امام التفتيش والمراقبة الدولية. ورغم ان المراقبة والتفتيش تعتبر اصعب في حالة القدرات البيولوجية والكيماوية ، فإنني اعتقد ان الصعوبات المتوقعة يمكن التغلب عليها من خلال تحجيم وخفض نظم اطلاق الصواريخ والمقذوفات النووية او الكيماوية او البيولوجية.

وعملية خفض الاسلحة او البناء العسكري قد تكون مرغوبة لذاتها، وان لم تكن قد اسفرت عن تحقيق تقدم في حل بعض القضايا الاخري. الا ان عملية

تخفيض البناء العسكري تلك لن تحدث بالفعل الا اذا تم الحصول علي تعهد موثق من اسرائيل بانها ستبدأ مفاوضات جادة ومخلصة مع الفلسطينيين تحت اشراف مجلس الامن. وانني اود التهوين من صعوبةالحصول علي مثل هذا التعهد من أسرائيل الا في حالة الفشل في ذلك ... فان عملية تخفيض حجم البناء العسكري من خلال اشراك كافة اطراف هذه اللعبة با لمنطقة) في نفس الموقف .

ان حالة " الوضع الراهن" يمكن ان تستمر في ظل المعطيات السابقة الذكر الا انه اذا ما نجحت المفاوضات في نزع السلاح او احرزت تقدما مرضيا، في اي جزئية من جزئيات القضية التي لا تصبح فيها العواطف علي درجة عالية من الحرارة... مثل قضية الدولة الفلسطينية، حينئذ يمكن احراز ثقة وبالتالي يمكن التعامل مع موضوعات تفاوضية اخرى مثل حق تقرير المصير للفلسطينيين .

٢ - القوي والقدرات النسبية

منذ عامين اثنين تقريبا، صرح ادوارد شيفرنادزة وزير الخارجية السوفيتي انذاك، " في التخوم الملاصقة لاوروبا بانه يتم بناء ترسانات اسلحة قوية وليس كافيا فقط ذكر انه قد تم نشر ٢٥ الف دبابة، ٤٥٠٠ طائرة وهي جاهزة للقتال في منطقة الشرق الاوسط بل هناك خطر حقيقي من استخدام الاسلحة النووية والكيماوية بالفعل؛ فقد ظهرت الي حيز الوجود صواريخ يبلغ مداها ٢٥٠٠ كيلو مترا ... والخلاصة واضحة وهي ان اجراءات نزع السلاح في اوروبا والتسوية في منطقة الشرق الاوسط، لابد وان تتزامن". (انظر الي التقرير السنوي لمعهد استكهولم الدولي ١٩٩٠، ٢٣٠:٢٣١).

وعندما ينظر المرء الي الارقام الخاصة بانواع ومعدلات الاسلحة الهجومية في منطقة الشرق الاوسط (انظر الي دراسات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية بلندن IISS ١٩٨٩ ـ ١٩٩٠) ، فانه يجد ان هناك دولا معينة بها كميات هائلة

ومكدسة من الاسلحة البرية والقوات الجوية وقدرات مختلفة لاطلاق الصواريخ (نووية او كيماوية) وهذه الدول بالتحديد هي : العراق وسوريا واسرائيل . والغريب في الامر ان هذه الدول الثلاث ليس مسلمة وبشدة وكذلك لديها الرجال في ذواتها العسكرية فقط ... لا توجد دولتين من بين هذه الدول الثلاث... في علاقة جيدة مع دولة اخري ... ولا اقول علاقة صداقة.

وقريب من هذه الدول الاساسية المدججة بالسلاح، توجد دول اخري كبيرة من ناحية الافراد والاسلحة وهي : مصر وايران.والقوات البرية والجوية والبحرية لهذه الدول قوية، ولكن لا يعتقد ان اي منها تفكر في حوزة اسلحة نووية، ولا اية تسهيلات حديثة متقدمة في مجال الاسلحة الكيماوية او البيولوجية.

واخيرا هناك دولتين وهما ليبيا والمملكة العربية السعودية، التي تمتلك الان (ليبيا) او ستمتلك في المستقبل (المملكة العربية السعودية) مواد واسلحة معقدة حديثة للغاية. ولكنها ذات قوة هجومية محدودة في حالة الاستخدام حيث ان هاتين الدولتين لا تمتلك القوات البرية لمتابعة الهجمات الجوية والصاروخية. وهاتين الدولتين تشكل تهديدا اساسيا من حيث انها يمكن ان تسقطا في يد قوة ثالثة ... ويمكن لترسانات السلاح بها ان تؤول الي دول اخري لديها تسهيلات شاملة او قوية تمكنها من القيام باعمال هجومية مؤثرة باستخدامها هذه الاسلحة.

ان خفض القوى العسكرية لابد وان يركز علي الدول الرئيسية او الاساسية الثلاث، وان يتم التزامن في الخفض النسبي في اسلحتها، وتخفيضات محدده في الاسلحة لكل من تركيا ومصر وايران. والافتراض القائم هو ان اسرائيل – حتي وان قامت بالخفض في اسلحتها فانها ستحتفظ بتفوقها علي جيرانها علي الدوام.

وعلي صعيد اخر فليس مطلوبا من العراق وسوريا ان يقوما بتخفيض في التسلح يؤدي الي الحد الذي يضعفهما اذا ما حدثت مواجهات مع تركيا او ايران.

وهكذا فإن هاتين الدولتين لابدان تقوما بتخفيض في اسلحتهما مع ملاحظة ان حرب السنوات الثمانية مع العراق قد اثرت بالفعل وبقدر كبير علي القدرات الهجومية لايران.

وفي المقابل فربما تخشي تركيا من تغير ملحوظ في الميزان العسكري لصالح اليونان، او حتي لصالح الاتحاد السوفيتي... وايران لابد وانها تخشي هذا التغير علي الجانب الاخير « الاتحاد السوفيتي » واخيرا فانه يتعين علي كل من ايران والعراق الرضوخ بقبول التواجد البحري الامريكي الكبير في الخليج اذا ما نظرنا لمعطيات الامر بشمولية.

ان جدول اعمال مفاوضات التسلح ستكون معقده للغاية وستضم عدد من الاطراف المختلفة . ويخبرنا سجل التاريخ انه عدنما تكثر الاطراف المشتركة فإن احتمالات الوصول الي اتفاقيات ذات معني او تأثير عندما تكون ضعيفة.

وعلاوة علي ذلك، فإن المؤسسات العسكرية في كل الدول المتقدمة قوية جدا من الناحية السياسية وهي بالفعل لديها تحكم وسيطرة لا ينافسها فيها احد علي الجزء الاكبر من المصادر القومية في تلك البلاد. وهذه المؤسسات العسكرية ربما لا يوجد لديها سوي بعض البواعث اوالحوافز الضعيفة التي تدفعها الي الدخول في اتفاقيات ربما تقلل من وزنها او قيمتها اجتماعيا واقتصاديا.

وعلي النقيض من ذلك اذا ما استخدمت القوتين العظميين وكبار الموردين الاخرين للاسلحة سيطرتها علي عملية الامداد بالاسلحة فان يمكنها بذلك ان تدفع هذه الدول نحو اجراء مفاوضات فعلية، اما بالحظر الشامل اوحظر بعض الاسلحة عنه.

ولعلنا نأمل في ان تفضل الدول القوية عسكريا في المنطقة ان تتسلم بعض شحنات الاسلحة بدلا من لا شئ علي الاطلاق. وبالطبع فإن موردي الاسلحة

لابد وان يمارسوا نوعا من التنظيم والدقة غير المسبوقة (رغم ان الولايات المتحدة وفرنسا وانجلترا قد فرضت حظرا علي الاسلحة علي المتحاربين في الحرب العربية - الاسرائيلية الاولي).

والمفاوضات الناجحة السابقة للحد من الاسلحة ، قد ضمت بوجه عام تدخل وتأثير طرف ثالث . وفي هذا الاطار فإن الحد الادني، التوافق بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية يحدد اساسا الأليات المتاحة امام الاطراف الاقليمية، ولكن حتي يكون هناك تأثير عملي لهذا التوقف .. فإن كلا القوتين العظميين لابد وان تتفقا علي ان حالة " الوضع الراهن " التي اصبح كل منهما علي دراية والفه بها تعني .. لابد وان تتغير وايضا لابد للقوتين العظميين ان توافقا علي حركة الاتجاه العام لهذا التغيير. فتطبيع العلاقات بين الاتحاد السوفيتي واسرائيل من ناحية واجراء حوار بين الولايات المتحدة ومنظمة التحرير الفلسطينية مثلان امران من الممكن النظر اليهما علي كونهما علامات ودلائل علي مثل ذلك الاتفاق بين القوتين الاعظم نحو ذلك التغير المستقبلي للوضع القائم منذ فترة في الشرق الاوسط

وفي النهاية يمكننا ان نخلص الي القول بانه اذا لم تفشل المحادثات ، فانها ستحتاج الي سنوات لتقديم نتائج ملموسة. وموافقة اسرائيل علي اتفاقية عدم انتشار الاسلحة النووية من حيث المبدأ ، يمكن ان يؤدي الي بدء محادثات ايجابية. وبعد ان تبدأ المحادثات وتسير سيرا حسنا، فمن المناسب في تلك الاثناء شن مبادره مفاوضات حول الدولة الفلسطينية. واذا تم الاخفاق في ذلك ... فإن محادثات الاسلحة من الاسلحة لن تجد اي دافع لاستمرارها.

مره اخري فالنقطة هي ان نوعي التفاوض او المحادثات لابد وان يبدأ ويستمرا او يتزامنا معاً.

خاتمة

كان يمكن كتابه الجزء الاكبر من هذا البحث قبل اغسطس وقبل غزو الكويت وما كان ليتغير فيه شيئا. و واذا ما اقترحنا ما افترضاه هنا والان قبل الغزو العراقي للكويت.. فإن الافتراضات الوارده هنا، كانت ستستبعد علي اساس انها غير واقعية ان لم تكن خيالية. وسبب ذلك بسيط جدا وهو ان كل كافة الاطراف الاقليمية ومعظم القوى الخارجية قد تعلمت ان تتعايش مع مفهوم " الوضع القائم" (STATUS QUO) وان لم تكن فى حالة رضا عنه ، والاستثناء الوحيد بخصوص تغيير الوضع القائم هم الفلسطينيين. اما صدام حسين فان حساباته جعلته يخاف من استمرار الوضع الراهن، في فترة او مرحلة جديدة لن يستطيع الاتحاد السوفيتي في الاستمرار في خدمة القوى التي تتحالف معه في المنطقة من ناحية. وكذلك فإن طموحات قيادة العالم العربي قد جعلته ايضا لا يستريح لقبول "الوضع القائم" الذي اراد ان يغيره... اما وفي ظل الاحداث التي مرت با لمنطقة فإن طموحاته في قيادة الوطن العربي قد تلاشت وللابد .

واليوم ونحن نخرج من حرب كاملة او شاملة، والاقتصاد الدولي متأثر بحرب الخليج وعلي رأس هذه الدول التي تأثرت بالحرب كل من العراق والكويت، فان وجود عراقا مدمرا مع وجود اكثر من مليون لاجئ كردي وشيعي فإن حالة ما سمي " بالوضع القائم" والذي تمت الاطاحة به لم يعد مفهوما له قيمته السابقة باي حال من الاحوال.

وكما ذكرت قبل ذلك، انه من الممكن بزوغ نظام اقليمي جديد يمكن ان يشبه والي حد كبير النظام القديم. فنجاح الاسلحة الامريكية بصوره مذهلة في الحرب الاخيرة ، مع وجود حالة من الرجود الكبير في حركة الاقتصاد الامريكي تمثل نوعا من الضغوط علي البيت الابيض ليستأنف علي الفور عملية بيع الاسلحة لاي ولكل المستهلكين للسلاح. وعلاوه علي ذلك ، فان الجولة الجديدة لشحنات الاسلحة ستتضمن اجيال جديدة من الاسلحة " الحديثة جدا " والتي ستزيد من الاخطار والمعدلات المحتملة للدمار في اي حرب مقبلة في منطقة الشرق الاوسط.

وبهذا فاننا من الممكن ان نري ان الامن الاقليمي سيتم عن طريق، القوات الامريكية وبعض القوات العسكرية المحلية بالمنطقة ، ويمكن ان يتواكب ذلك مع الحفاظ علي معدلات التسليح والاسلحة لكل من المملكة العربية السعودية واسرائيل ، اما تركيا وسوريا ومصر فقد انضمت الي معسكر التحالف العسكري، فيمكنها ان تطالب بشحنات اسلحة تعويضية طبقا لما تحتاجه.

وعراق ما بعد صدام ، ستحتاج الي اعادة التسليح ضد جيرانها ان عاجلا ام اجلا ... وسواء سعد بذلك معسكر التحام الغرب ام غضب فان الضرورة ستفرض تسليح الاردن بنوع خاص من الاسلحة علي ايديهم .

واخيرا فإن كل ذلك ربما يحدث دون صراعات عرضية. ومثل هذا النظام الجديد وسواء اسميناه بالسلام الاميركي ام اطلقنا عليه اي اسم اخر، فإنه سيسهم في توفير جو مستقر نسبيا. وفي ضوء هذا فإن المقترحات المقدمة هنا لن تكون بمثابة مجرد قائمة رغبات او اماني بل جدول اعمال في الحقيقة .

المراجع

-Downs, George; Rocke, David; and Siverson, Randoph, "arms Races and Cooperation". World Politics, v. XXXVIII, n,l, 1985, pp 118-46.

International Institute for Strategic Studies (IISS), The Milirary Balance, 1989-1990, Bassey's, London, 1989.

- Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI), SIPRI Yearbook 1990, Oxford University Press, 1990.

المحور الثاني

ازمة الخليج ومستقبل النظام العربي

(٣) حرب الخليج والسياسات العربية العربية

د. علي الدين هلال دسوقي

احدث الغزو العراقي للكويت وما تمخض عنه من احداث موجة من الصدمات في انحاء العالم العربي.

لقد طرح غزو العراق للكويت وضمها- تحت شعار "الحقوق التاريخية". مشكلة لم يكن لها اي سابقة او مثيل في تاريخ العرب الحديث. لقد خلقت الازمة نوع من التعبئة السياسية في بعض البلدان العربية وشعورا عميقا بالخوف وعدم الثقة في بعض البلدان الاخري . وفي النهاية فلقد ادت الازمة الي حدوث نوع من الاستقطاب ودخلت الجيوش العربية في حرب ضد بعضها البعض .

اما فيما يتعلق بتأمل ما احدثته هذه الحرب من اثار وما هو حجم هذه الاثار.. اي هل ستكون الاثار محدودة اما ستكون الاثار كبيرة لدرجة احداث تغييرات كبيرة في العناصر التركيبة الرئيسية للسياسات العربية، فإن هذا ما سوف يكشف عنه المستقبل.

وهناك عدد من المحاذير المنهجية التي يجب تعريفها من البداية اولها : ان

تأثيرات الحرب علي الاطراف المباشرة اي العراق والكويت لم تنتهي بعد. فان الاحداث مازالت تتطور وتتلاحق في البلدين وداخل حدوديهما.

ثانيا : ان تبعات واثار الاحداث الرئيسية والكبيرة عادة ما تأخذ مجراها عبر وقت زمني طويل نسبيا. وحقيقة، فإن المراقب قد يذهب الي القول ان هناك تأثيرات سيكون لها طابع الثبات والدوام اخذه في التبلور والتطور . وبالتالي فإن ما نراه اليوم هو مجرد رد الفعل العاطفي والطبيعي للحرب. اما التأثيرات ذات المدي البعيد وكيفية معالجة المجتمعات والدول لما توجده من مواقف جديدة فذلك يتطلب وقتا اكبر.

ثالثا: يجب الا نقلل في تقديراتنا من قدرة المؤسسات العربية السياسية علي التكيف مع الظروف المتغيرة. فلقد يتغير اللاعبون السياسيون ولكن تبقي الملامح التركيبية وانماط التفاعل.

ما اقصده بهذه الملامح " والانماط هو التنافس المعروغ فيما بين الدول العربية، والتحالفات المؤقتة، والصراع ذو المستويات المختلفة بين الشخصيات والعواطف - وكل هذه الامور تساهم في خلق جو من عدم الثقة، والانقسام السياسي والاستقطاب.

اذا فانه من خلال هذه المحاذير يجب وان ننظر الي ازمة حرب الخليج التي عمقت التناقضات دون حل اي من هذه التناقضات. ولكنها في واقع الامر قد خلقت حالة من "السيولة" التي تتيح بدورها تفريخ افكار وسياسات جديدة. ويبقي ان ننظر الي تبعات الاحداث وهل سوف تستغل النخبة العربية في المنطقة ككل حالة السيولة هذه لصالح العالم العربي!

ان الازمات والحرب ليست بالضروة وان تتسبب في تحولات فجائية في انماط

الفكر والممارسة . ايضا فإنه ليس بالشرط ان تتفق الاطراف بالضرورة علي ماهية الدروس المستفادة من الازمة او الحرب. فالاطراف المختلفة اقرب الي الوصول الي نتائج وعبر مختلفة. والي الان فان تأثيرات الحرب لها صفة التباين والخلط بين الامور ولعلنا نحدد الان بعض هذه التأثيرات.

١ - تكوين وتدعيم الدولة

ان تأثيرات الازمة علي عمليات تكوين الدولة تختلط بطبيعتها. فمن ناحية اوضحت الازمة والحرب الطبيعة الهشة للحدود وكيف ان هذه الطبيعة قد رأها قطاع من الرأي العام العربي علي كونها اصطناعية ، ومن الناحية الاخري فلقد اكدت الازمة مبرارات الوجود كمبدأ يوجه السلوك التفاعلي للدولي العربية. كذلك من النقاط المتعلقة بهذا الامر الصراع بين العروبة " والدولة العربية " وهنا ايضا نجد تأثيرات متداخلة فمن ناحية استطاع صدام حسين ان يقوم بتعبئة قطاع لا يستهان به من الرأي العام العربي لصالحه تحت اسم العروبة ضمن اشياء اخري. ومن الناحية الثانية تأكد مفهوم " الدولة العربية " وما يتعلق بها من نواحي الوطنية الاقليمية.

وهناك قضية ثالثة وهي تأثير الازمة والحرب علي عملية الديمقراطية في المنطقة. فلقد اوضحت الازمة غياب قائمة الاولويات والاتفاق عليهم حتي فيما بين هؤلاء الذين ينتمون الي حزب او طائفة ايديولوجية ما. ومن الامور الهامة في هذا الصدد ، هو تأثير الازمة علي شرعية للانظمة العربية في كل من الكويت والعراق.

٢ - انماط التحليل السياسي

ادت الازمة لا الحرب الي عملية اعادة التكيف والتغيير فيما يتعلق با لمواقف.

علي سبيل المثال ففي الفترة من ١٩٨٥- ١٩٩٠ طورت مصر علاقاتها الخاصة مع الاردن والعراق وادي ذلك الامر الي اقامة مجلس التعاون العربي. وكانت الدولتان العربيتان اللتان استعادت علائهما الدبلوماسية بمصر هما سوريا وليبيا. اما الموقف اليوم فإنه ينعكس . فهناك تحالف جديد بين دول بمجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا- اخذ في التطور . وهذا التحالف مبني علي موقف الدول الاعضاء هذا التحالف. ولهذا التحالف التوترات والانقسامات الخاصة به وسيعتمد نجاح هذا التحالف علي قدرته علي تحقيق الاتي :

١ - اقامة المؤسسات التي تضمن نجاح تبادل المصالح بين اعضائه.

٢ - تحقيق الموائمة بين التحالف والدول العربية الاخري التي تتخذ موقفا مخالفا فيما يتعلق بالحرب.

٣ - تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي.

٤ - الاخذ بزمام المبادرة في اصلاح الجامعة العربية واعادة الحيوية اليها لصالح تحقيق وتطوير امن المنطقة.

٣ - النظام العربي في مواجهة نظام شرقي اوسطي

لقد كان هناك دائما نوعا من التوتر بين صورتين للمنطقة احدهما هي صورة النظام العربي والاخري هي نظام الشرق الاوسط.

لقد عززت الازمة دور الدول غير العربية مثل ايران واسرائيل وتركيا. وكل من ايران وتركيا تطمحان في لعب دور اكبر وتحقيق نفوذ اوسع . ونعتقد ان المنطقة سوف تتطور في اطار تفاعل النظامين العربي والشرق اوسطي. فالجامعة العربية

ومؤسساتها سوف يتعاملان مع شئون العلاقات العربية العربية. اما الموضوعات الخاصة بالحد من انتشار الاسلحة وقضايا ندرة المياه فسوف يتم التعامل معها علي مستوي مختلف وهو نظام الشرق الاوسط. وهنا فان المنهج الاوروبي الخاص بالامن والتعاون قد يكون مفيدا.

ان ازمة حرب الخليج (١٩٩٠ - ١٩٩١) كانت بسبب الغزو العراقي للكويت. كان هذا هو السبب المباشر ، الا انه من المتعين علينا ان نفهم ما حدث من خلال السياق الاوسع للسياسات العربية التي خلقت المناخ لحدوث الغزو. ان هذا المناخ لا يزال موجودا. واذا لم يتمكن العرب من التعامل الايجابي مع هذا المناخ وما يصاحب ذلك من مشكلات متعلقة به (عدم الثقة ، التقسيم السياسي، عدم التوازن الاقتصادي اقليميا ...) فإن هناك زلازالا اخر سيكون وشيك الحدوث.

٤ افكار حول تسوية ما بعد الازمة في الشرق الاوسط

د. روي متحدة

ادركت الولايات المتحدة وحلفاؤها في حرب الخليج وكذلك دول الشرق الاوسط التي تأثرت بالحرب اهمية الاسراع المدروس لحل قضايا ما بعد الحرب وكذلك القضايا التي سبقتها . لقد ثبت ان عملية ربط القضايا في المنطقة عملية صعبة التعامل معها ولكن، مع ذلك ، هناك ثلاث اسس تبدو صالحة وينبغي اخذها بعين الاعتبار عند وضع اطر المقترحات الخاصة بتسوية الصراع في الشرق الاوسط . وهذه الاسس هي:

١ - تبقي " الدولة كوحدة اساسية " في تصور التسوية. وهنا يبقي مفهوم الحدود كما هو متعارف عليه .

٢ - تستمر الامم المتحدة ومجلس الامن في لعب الدور الرئيسي في عمليات التسوية لاضفاء الشرعية علي جهود التسوية والوصول الي الاتفاقيات الخاصة بالقضايا المتميزة. وهذا لا يعني ان كل القضايا ينبغي معالجتها داخل اروقة الامم المتحدة او علي المستوي الدولي. هناك بعض القضايا التي يمكن معالجتها علي المستوى الثنائي بين الدول، ولكن قد تؤيد الامم المتحدة المبادرات الخاصة بهذه القضايا ولتضيف اليها صبغة الشرعية.

٣ - ان قضايا الامن والسياسات في الشرق الاوسط ترتبط ارتباطا وثيقا

ببعضها البعض مما يجعل احتمال الوصول الي حلول دبلوماسية من الامور غير المحتملة الحدوث دون وجود ربط بين القضايا الامنية والقومية بالمنطقة.

ان هذه الاسس لا تجاوب بطبيعة الحال علي الاسئلة الحرجة ولكنها تلقي بالضوء علي اختيار افضل المناهج والاساليب الموائمة للتعامل مع هذه الاسئلة. لقد بدأت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الاعلان صراحةوبوضوح عن عدم الرغبة في تأييد تقسيم العراق، هذا بالرغم مما يكون البعض قداستنتجه من خلال الحرب الاعلامية الساخنة - اثناء الحرب والتي اوحت للبعض بأن هناك اصرارا شديدا من قبل التحالف علي الاطاحة بصدام حسين. ان هذا الموقف من عدم تقسيم العراق لم يتضمن توضيح كافي عن دور الوجود الملائم والمستمر للتحالف ودوره كذلك في الحرب الاهلية الداخلية . هناك بعض الدلائل التي تشير الي ان الدولة (في العراق) ليست ذات كيان هش كلية . فهناك قطاع كبير من الاكراد العراقيين والشيعة ان لم تكن اغلبيتهم يرون ان دولة العراق هي الساحة السياسية التي يريدون ان يشاركوا فيها . ففي كل الاجتماعات الهامة لطوائف المعارضةالعراقية مثل اجتماع بيروت في مارس الماضي، ايدت جماعات الشيعة طلب الاكراد في الحصول علي الاستقلال الذاتي في اطار سيادة دولة العراق طبقا لما تم التوصل اليه في مفاوضات حزب البعث الحاكم والاكراد في عام ١٩٧٥. واكثر من ذلك ، فإن الشيعة العراقية لها ولاء لقادة الشيعة في جنوب العراق وليس لاية الله الخميني في ايران.

ولسوف يطالب التحالف بان يلعب دورا قويا في اعادة بناء الاقتصاد والانسان في العراق . وبالرغم من تحفظ الولايات المتحدة علي هذا المطلب والذي ورد في تقرير (هاتيساري، فان الولايات المتحدة بدأت في الاستجابة الي الاحتياجات اللازمة للايفاء بحل المشاكل الصحية والغذائية التي يعاني منها السكان في العراق ففي هذه المنطقة، قدمت الامم المتحدة خدمات هامة بتقديم

التقارير ومن خلال خدمات المنظمات التابعة لها في المستقبل خاصة من خلال صندوق النقد الدولي تستطيع تقديم المعونة الفنية والمالية في عمليات اعادة بناء الاقتصاد. وهذا الجهد لن يقتصر فقط علي العراق ولكنه سيمتد الي مجموعة بلاد الشرق الاوسط وذلك من خلال انشاء بنك لاعادة التعمير والتنمية يكون مصدر تمويله من عائدات البترول ومن اسهامات الدول الصناعية ودول السوق الاوروبية.

ويبدو انه من المحتمل ان تستخدم اموال عراقية لدي العراق بما في ذلك عائدات البترول المستقبلية في تمويل اعادة ما تسببت فيه الحرب طبقا لاتفاقية وقف اطلاق النار . ان عملية حفظ اجزاء من عائدات العراق لسداد ما ترتب عليه من عقوبات من الممكن وان تكون ذات نتيجة ايجابية اذا ما قامت الدول الرئيسية في انتاج البترول في الخليج باقتطاع جزء من عائدات بترولها لبنك اعادة التعمير المزمع انشائه . وهناك معادلة تاريخية في التاريخ الاسلامي وتتمثل في المبدأ القائل "بانه ينبغي دفع ٢٫٥٪ من زيادة صافي الدخل السنوي للمحتاجين." ان هذا المبدأ من الممكن وان يشكل الاساس لاسهامات سنوية كبيرة، ومن شأن تجنب حدوث تفرقة عنصرية اقتصادية وكذلك من شأنه تأكيد الشرعية الداخلية التي تشجع بدورها اسهامات خارجية كبيرة.

ان من اهم ما يشغل المراقبون فيما يتعلق بمرحلة ما بعد الازمة هو قضية الامن، فهذا الامر له اثاره علي التطورات السياسية ليس فقط في العراق، ولكن ايضا في المملكة العربية السعودية والكويت . فان مجلس الامن قد وضع الشروط اللازمة لتحقيق وقف دائم لاطلاق النار، وسوف يتأكد من هذا من خلال مراقبته لهذه الشروط. وللامم المتحدة خبرة لا تضاهيها خبرة اخري في عمليات حفظ السلام، ولكن هناك قليل من المواقف التي اوضحت حجم التحديات التي

تواجه العراق مع وجود حاكم مهزوم يحاول ان يقمع الثورة الداخلية، وما زال يحتفظ باسلحة معقدة وخطيرة.

واذا ما نظرنا الي حالة كحالة ناميبيا والتي تمثل حالة ابسط فانها تذكر العالم انه مع وقف اطلاق النار الذي تم الوصول اليه بعد مفاوضات دقيقة ومحكمة، فان اصدار قرارات وقف اطلاق النار ليست كافية لسريان هذه القرارات. وهناك ايضا سوابق في الكونجو وقبرص تتطلب ان تتخذ قوات حفظ السلام التابعة للامم المتحدة اجراءات صارمة لسريان وقف اطلاق النار ووقف الاعتداءات ، خاصة وان العراق قد يغير من مضمون ما قد تم التوصل اليه .

ففي حالة العراق، سيكون من الصعب التأكد من ان المخزون الكيمائي والبيولوجي قد تم تدميره حتي اذا كان هذا الامر شرطا من شروط وقف اطلاق النار. وهنا علي الامم المتحدة ان تلعب دورا رئيسيا في التحقق من التأكد من ان المخزون الكيمائي والبيولوجي العراقي قد تم تدميره فعلا حتي لو استلزم الامر القيام بفحص فني للمواقع وهذا الامر لم يتسم اتفاقه بعد حتي في عمليات تنفيذ الحد من انتشار الاسلحة بين القوتين الاعظم. وبالتالي فإنه لذلك السبب ينبغي ان تكون المراقبة العسكرية وقدارات الرد الفوري علي مستوى قوي وفعال.

ومع ذلك، فان الولايات المتحدة يجب و ان تتعامل مع التناقض السياسي في المنطقة اذا ما حافظت علي وجود قوة كبيرة وابطأت في عملية سحب قواتها المحاربة بمعدل غير المتوقع. فان استمرار احتلال العراق قد يصبح مصدرا للقلق والاضطراب ، هذا بالرغم من ان الاشارات التي صدرت عن الحلفاء من دول الخليج والتي تعني ان يستمر هذا الاحتلال والا تترك القوات الامريكية المنطقة. اي نظرة العالم العربي للغرب مازالت متأثرة بالخضوع السياسي والثقافي والاقتصادي الذي كان من سمات الحقبة الاستعمارية. فمهما كانت دول الخليج

تشعر بعرفان كبير لدور الولايات المتحدة فان مذاق ما حدث قد يصبح ذو مرارة كبيرة ، خاصة اذا ما حدثت اضطرابات سياسية في داخل هذه الدول. وقد يكون للولايات المتحدة وجود شبه دائم، ولكن وجود قوات برية دائمة وكبيرة بالدرجة التي تمكنها من الوقوف ضد اي حملة عراقية مستقبلية سيكون من شأنه زعزعة الاستقرار السياسي في منطقة الخليج المتفجرة كذلك فإن التعهد الامريكي بوجود قوات كبيرة لن يكون مستساغا من منظور السياسة الداخلية لدول الخليج خاصة وان الولايات المتحدة ستكون مهتمة اكثر في الفقرة المقبلة بقضايا السياسة الاقتصادية الداخلية بها. اذا فالسؤال المطروح الان هو : ما هو الهيكل الامني الاكثر ملائمة الذي يحل محمل قيادة الولايات المتحدة التي قاذف سبعين دولة وحاربت بكفاءة عالية جدا؟

والاجابة هي اما ان يحدث تخفيض اكثر للقوات تحت اشراف الامم المتحدة، او ان يتم الاعتماد علي قوات اقليمية تحت اشراف دول مجلس التعاون الخليجي. وفي كل من الحالتين فإن الدور الامريكي من الممكن وان يتناقص تدريجيا ويقتصر علي التدريبات المشتركة.

وبالرغم من ان وجود تعاون امني متزايد في الخليج من قبل الدول العربية في الشرق الاوسط سيكون شيئا منطقيا وربما يكون له اثاره الايجابية لتقليل التنافس التاريخي في المنطقة وفي ترسيخ الاستقرار الا انه قد يخلق ازمة حادة للولايات المتحدة . فان اعداد وتدريب قوات المنطقة تدريبا جيدا سيلتزم بالضرورة امداد هذه الدول بالاسلحة المتطورة وبكميات كبيرة وبالالتزام بالعمل ولمدة طويلة ومستمرة مع الدول المتعاونة في هذا الصدد للتأكد من ان هذه القوات قد اصبحت علي مستوي عال من الكفاءة. الا ان قدرة هذه القوات التي سوف تكون في اعين الاسرائيليين بمثابة نوع من التهديد في ظل الظروف السياسية الراهنة.

ومن الناحية النظرية ، فهناك ربط واحد واضح، قد تمت مناقشته وهو انه لتحقيق قدر عال المستوي لا من الخليج فان الامر يتطلب تقوية القدرات العسكرية لدول الخليج التي تحالفت في حربها مع العراق. ولكن بدون حالة من التعايش السلمي مع اسرائيل، فسو يكون الوضع حرجا بالنسبة للولايات المتحدةوكأنها تدعم ما يمثل تهديدا لبقاء اسرائيل.

ولذلك فلكي نشعر بالثقة من ان قواتنا يمكنها وان تنسحب بامان وبالكامل من الخليج فان المرادف هو تنمية وتطوير قدر من التعاون بين دول الخليج والدول العربية ولا يعني الامر مجرد تزويد هذه الدول بالسلاح، كل علي انفراد . ولكن علينا ان نتأكد من ان هذه الدول يمكنها تكوين قوة عسكرية مؤثرة تتمكن من رد اي عدوان دون وجود امريكي كبير في المنطقة .

وقد لا تكون هناك طريقة، في ظل هذه الظروف، في ان نمد اسرائيل بما تريده من احتياجات عسكرية وضمانات . فليس لاسرائيل مصادر كافية الان لصد قوة عربية فعالة تحقق قدر كبير من التنسيق فيما بينها ، ولا تستطيع الولايات المتحدة ان تعطي لاسرائيل مقابل لما يمكن ان تعطيه للقوات العربية تحت هذه الظروف المستجدة. كذلك فإن الولايات المتحدة لا ترغب في ان تري اسرائيل مجبرة علي ان تكون قلعة عسكرية مسلحة اكثر مما هي عليه الان. ومع ذلك فان السياسة الامريكية تتحرك نحو جولة حلزونية من سباق التسلح، بينما تتحدث عن الحد من انتشار الاسلحة . ان الغاء القيود علي قروض بذلك EX-IM يمثل احد مظاهر التراخي في عملية نقل السلاح التي تحدث الان ويلقي الضوء علي السؤال الخاص بامكانية التعامل مع قوة الردع الاسرائيلية النووية في ظل هذه الظروف؟

واذا ما لم يتم التعامل مع هذا السؤال، فإن التركيز علي عدم انتشار الاسلحة

النووية والكيمائية سوف يكون امرا صعب التحقيق.

ان احد الدروس المرة المستخلصة من حرب الخليج هي ان دولة الكويت قد تكون مرة اخري مهددة من قبل العراق وهذا قد يجعلها تحاول ان تحصل علي اكثر الاسلحة بشاعة مهما كان ثمنها لتردع اي عدوان مماثل في المستقبل.

وبغض النظر عن اسرائيل ، فإنه من الواضح ان السعوديين يسعون للحصول علي كل من الاسلحة التقليدية وغير التقليدية. ولقد اصبح الموقف بالغ الصعوبة بالنسبة للولايات المتحدة فهي تجد من الصعب جدا ان ترفض طلبات السعودية ودول الخليج لحماية النفس وبالتالي فإنها بالفعل لم ترفض مثل تلك الطلبات. فلقد تمت صفقة اسلحة تقدر بمبلغ ١٨ بليون دولار للدول العربية المتحالفة في حرب الخليج وطلب السعوديون بالحصول علي طائرة الشبح " ستليت" وكذلم بصواريخ باتريوت . ومثل هذه الطلبات اذا ما قدم تم الترحيب بها ولو حتي جزئيا فان هذا الامر سوف يؤثر سلبا علي نجاح الجهود الخاصة بالدعوة لعدم انتشار الاسلحة خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان نجاح مثل هذه الجهود يمثل خطوة هامة نحو تدعيم حالة الامن والاستقرار في الشرق الاوسط. ان مخاطر سباق التسلح في المنطقة تزداد في ظل هذه الظروف بالرغم من سريان وقف اطلاق النار . ان الدعوة السوفيتية باعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من الاسلحة الكيماوية والبيولوجية والنووية الخطيرة سيكون من الصعب تحقيقه في وجود حالة من العداء في المنطقة بين الاطراف المختلفة وقدرة بعض هذه الاطراف علي الحصول علي الاسلحة التقليدية المتقدمة وكذلك الحصول علي وسائل استخدام هذه الاسلحة المتقدمة.

ويبدو ان امر وجود بدائل لسباق التسلح الحلزوني المتصاعد في الشرق الاوسط من الامور البالغة الصعوبة بعد انتهاء الحرب ، ويزداد الامر صعوبة يوما

بعد يوم فإن زيادة الاعتماد علي قوات امن كبيرة للامم المتحدة قد تخفف من الضغط الذي تشعر به كل دولة من حيث وجوب ان تقوم بتطوير قوات حديثه وسريعة الحركة . ولكن مثل هذا الاعتماد علي قوات للامم المتحدة لن يحدث بطريقة اوتوماتيكية . فإن هذه القوات في حاجة الي ان تكون مجهزة باحدث الاسلحة، ولها حجم كبير يحقق لها القدر المطلوب من المعقولية والقدرة علي الردع. وهذه القوة ستكون اقل تهديدا من قوة اقيمية عربية بالنسبة لاسرائيل. وسوف . وقع صورة هذه القوات اقل من وقع صورة قوات الغرب الاستعماري المعهودة في المنطقة العربية حيث ان القوات العربية ستساهم فيها وكذلك ستساهم فيها دول العالم الثالث . وسوف تكون الولايات المتحدة جزء من هذه القوات ، ولكنها لن تكون مرئية كما هو الوضع الراهن بل ستكون قوة ضمن قوة تحالف الامم المتحدة.

ان النتيجة المطلوبة من اعداد وتواجد قوات كبيرة للامم المتحدة هو ان تتأكد الدول التي قد تشعر بأنها قد تعاني من اي طموح عراقي مستقبلي بانه لا حاجة لها لبناء قوات عسكرية خاصة بها فالمنطق يقول انه لا ينبغي ان تترك دولة ما قضية الامن للصدفة.

لقد كانت هناك مناقشات متزايدة ومستمرة منذ الحرب بخصوص تكوين قوة دولية تحت المادة ٤٣ بالفصل السابع لميثاق الامم المتحدة . وهذا الامر يتطلب من الدول الاعضاء في الامم المتحدة ان تخصص جزء من قواتها لتكون جاهزة تحت تصرف مجلس الامن وذلك سيكون من منطلق اتفاقية خاصة سوف تحتاج بطبيعة الحال الي تصديق علي المستوي المحلي للدول المساهمة بقواتها. اذا فمن الواضح ان هناك قدر من الصعوبات علي المستوي السياسي لتكوين هذه القوة الدولية والتي لن تخص الشرق الاوسط وحده بل ستكون جاهزة لتحرك الي اي جهة من العالم. ولقد داوم السوفيت علي النداء بتكوين مثل هذه القوة وهم في

صدد احياء اللجنة العسكرية . ان هذا الامر سوف يثير قضايا داخلية داخل الولايات المتحدة وكذلك في العديد من الدول الاري ولقد يتطلب ذلك وقتا كبيرا للوصول الي تكوين القوة الدولية ولقد تكون المادة رقم ٤٣ الخاصة بالامن الجماعي بمثابة خطوة كبيرة نحو نظام عالمي جديد لا يمكن تحقيقه في عام ١٩٩١. ولو ان هذا الامر ينبغي وان يناقش وان يظل كاقتراح او اختيار مفتوح قابل للتنفيذ. ولحسن الحظ فانه المادة رقم ٤٣ تمثل الطريق الوحيد لكوين قوة دولية لحفظ امن الخليج وللامن بصفة عامة . وتخول المادتان ٣٩ و٤٢ الامم المتحدةد لاستخدام تلك القوة في حالة تعرض السلام والامن للتهديد. الا ان وجود القوة الدولية ولو بصفة مستمرة في الخليج لن يمتد الدواء الشافي. فهذه القوة قد تخفف من رغبة بعض دول المنطقة من تسليح جوشها بافضل العتاد الا انها لن يكون لها القدرة بطبيعة الحال لان تمنع ذلك. اذا فلقد اصبح من الصعب لان وقف النمو العسكري فلقد كان هذا الامر اسهل فور وقف الاعمال الحرب ولكن سوف يكون من الايسر علي الولايات المتحدة ان تقاوم الطلبت الخاصة بالحصول علي الإسلحة المتقدمة من قبل دول الخليج منفردة اذا ما تم اقناع هذه الدول بأن الامن مضمون لها بطريقة افضل من خلال القوة الدولية الاضعة لاشراف الامم المتحدة ودون الدخول في سباق للتسلح والاعتماد علي قواتها المسلحة.

وهنا تبقي عدة عقبات لمثل هذا الحل . والعقبة الاولي هي الوصول الي نوع من التعاون والموقف الموحد بين الدول المنتجة للسلام. وهذا سهل القول صعب التنفيذ . واول رد فعل لمثل هذا الامر جاء في مقولة المؤسسات الامريكية الصناعية العسكرية "اذا لم نفعل ذلك - فسوف تفعله فرنسا ، اي اذ لم نبيع السلاح باعه الاخرون . وهنا نقول انه لا يزال ممكنا ان يتم التوصل الي اتفاقية بين الدول الصناعية في دول التحالف، خاصة اذا كان هناك تفاهم حول مفهوم " مشاركة

السوق" . ولكن هذا سوف يترك لدول اخري الحرية في عقد صفقات الاسلحة مع دول الشرق الاوسط . فدول مثل كوريا الشمالية والصين والبرازيل لن تمانع في بيع الاسلحة خاصة وانه ليس هناك حافز يمنعها من الاقدام علي ذلك . كذلك فإن الاتحاد السوفيتي الذي سمعنا منه كل العبارات البلاغية لوضع القيد علي بيع السلاح لديه كل دافع لبيع الاسلحة بسبب الازمةالاقتصادية الطاحنة التي يمر بها. اذا فلك جهد علي ساحة السيطرة علي بيع الاسلحة ينبغي وان يتم علي مستوي العرض والطلب بحيث يتم الوصول الي صيغة تمكن من تنفيذ الحد من انتشار الاسلحة.

الجهود الدبلوماسية :

ان عدم رسوخ الامن العربي لا يرجع فقط الي تهديدات القوى الخارجية ولكن يعزي مصدره ايضا الاضطرابات الداخلية . فاذا ما تم التمكن من تخفيف درجة الخوف، فإن الرغبة للحصول علي الاسحة سوف تقل الي حد ما. فأحد المكونات الرئيسية لاستقرار الانظمة العربية يكمن في مقدار القدر الذي تسمح فيه الحكومات العربية للقوى الوطنية والمعارضة الاشتراك في صنع القرار بطريقة دستورية. ومن اوجه القصور الملاحظة في هذا الصدد هو نزوع صانع القرار الغربي للخوف من مشاركة هذه القوى في صنع القرار العربي الي الحد الذي يصل بأن لا يلتفت صانع القرار الغربي الي سياسات القمع التي تمارسها بعض الانظمة العربية الصديقة للولايات المتحدة في معالجتها لقوى المعارضة بداخلها.
ان ميل صانع القرار الغربي لهذا الموقف هو الخوف من ان تؤدي المشاركة في صنع القرار العربي الي ظهور عناصر معادية للغرب وخاصة عناصر التطرف الاسلامي. الا اننا نري ان هذه النظرة قاصرة اذا ما اخذنا ايضا بعين الاعتبار ان مبدأ الشورى هو مبدأ قديم للغاية في هذه المنطقة ولقد اتخذت المملكة السعودية

عدة خطوات جادة لوضع هذا المبدأ في اطار مؤسسي اثناء ازمة الخليج. اما فيما يتعلق بتعبير "التطرف" او "الاصولية" فان هذا التعبير قد استخدم بطريقة تركت انطباع وصورة في الغرب بوجود حركة اسلامية سياسية وفكرية منظمة بينما الواقع يقول بأن هناك توجهات عديدة ومتباينة بين مثل هذه الحركات الاسلامية وانه بمجرد وان يسمح لهذه الحركات بممارسة السياسة الحقيقية فإن مثل هذه الحركات اثبتت انها تتطور وتصبح ذات توجه عملي براجماتي اكثر. واكبر الامثلة التي اثبتت وجهة النظر هذه هو ما حدث في الجزائر بعد ان فازت القوى الاسلامية المنتمية للجبهة الاسلامية للخلاص في الانتخابات المحلية واصبحت تمارس السياسة ممارسة فعلية، بل ان التجربة الايرانية ذاتها قد اثبتت ان الحركات الاسلامية الراديكالية اصبحت تنحو نحو براجماتي وهذا النحو كان الدافع لدول مجلس التعاون الخليجي لان تدعو بضم ايران في الترتيبات الامنية الجماعية الخاصة بالخليج.

انه عند استبعاد الحركات الاسلامية من المشاركة فإن التجربة اثبتت انهم يقتنعون ان الغرب هو الذي وراء ذلك الاستبعاد وبالتالي يزداد العداء للغرب. مرة اخري لقد اثبتت التجربة تغير سلوك مثل هذه الجماعات عندما اتيح لها المشاركة في الحكم وصنع القرار ان الموقف الذي تستنفر معه الحركات الاسلامية باختافها هو ما يتعلق بقضة فلسطين وبالطبع تظل القضية الفلسطينية هي القضية المحورية في الوعي العربي والاسلامي بصفة اكثر وبطبيعة فان للقضية الفلسطينية اهمية خاصة لتلك الدول التي تشترك مع اسرائيل في الحدود او قريبة منها . ولقد لاحظ المراقبون ان تحالف مصر بثقلها السكاني والسعودية بثقلها النفطي كان مؤثرا وفعالا في ازمةالخليج الراهنة كما كان مؤثر وفعالا في ازمة الخليج الراهنة كما كان مؤثرا في تمكين مصر من الانتصار في حرب ١٩٧٣. اذا فالتعاون بين مصر والسعودية سوف يتيح لمصر القيام بدور الوسيط من اجل ايجاد تسوية

للمشكلة الفلسطينية وهذا الدور تستطيع القيام به فقط. دولة كمصر ولفترة قادمة من الوقت. وباستعراض الكثير من العوامل الخاصة بهذا الدور ودور الفلسطينيين نجد انه بخلاف هذه الادوار فان الولايات المتحدة لم تجد عملية الضغط علي اسرائيل عملية سهلة بسبب ضغوط القوى المحلية داخل الولايات المتحدة. ولازالت اسرائيل مستمرة في زيادة عدد المستوطنات في الضفة الغربية ومازالت تشجع المهاجرين السوفييت عليان يستقروا هناك وي نفس الوقت تقوم بطرد الفلسطينيين ، وهذا في الوقت الذي تتجاهل فيه كافة النداءات الامريكية وايضا نداءات المجتمع الدولي في هذا الصدد. من هذه المنطلقات يمكننا القول بأن المؤتمر الدولي للسلام من الممكن وان ينعقد في ظل هذه الظروف ولكن بلا شك سوف تكون الخطوات التالية صعبة التحقيق . ومن هنا يمكن لادارةالرئيس بوش ان تتخذ اجراءات للضغط علي اسرائيل والا تؤيدها فيما تقوم به وهنا يمكن للادارة فتح باب هجرة اليهود السوفييت اليه ويمكن لاوروبا ان تقوم بنفس الخطوه . كذلك يمكن للولايات المتحدة اي تضع قيودا علي معونتها الاقتصادية لاسرائيل بالطريقة التي تسمح بممارسات في اتجاه السلام . كذلك ينبغي حث الاسرائيليين علي معاملة الفلسطينيين من الناحية القانونية بطريقة لا تسمح بالتعسف وممارسة العنصرية ضدهم . كل هذا ممكن ولكن يبقي وجود عل ايجاب في هذا الاتجاه وحتي يمكن ان تضغط الولايات المتحدة فعليا علي اسرائيل لتستجيب لتنفيذ قرارات الامم المتحدة خاصة القرار ٢٤٢ كثمن للمساعدة الاقتصادية وفي اسكان المهاجرين الجدد في اطار حدود ما قبل ١٩٦٧ داخل الخط الاخضر.

ولكن الامر الاكثر احتمالا هو الا يتم التحرك سريعا نحو تحقيق هذه الامور، وهنا يجب اتخاذ اجراءات مؤقتة لمنع التصاعد في عملي سباق التسلح الذي سوق يزيد من تعقيدات الامور وسيزيد من الخوف والتوتر بين العرب والاسرائيليين.

وهنا نشير الي انه مما يزيد من تعقيدات الامر هو سعي الدول العربية للحصول علي الاسلحة غير التقليدية واصرار اسرائيل علي رفض اقتراح نزع السلاح النووي من الشرق الاوسط الي الان. ولكن كل هذا يحثنا اكثر علي اتخاذ اجراءات بناء الثقة في المنطقة لاحتواء الاثار السلبية المستقبلية . كذلك فإنه من المقترح بهذا الصدد ان نبدأ بالاصول الي اتاقية لتحريم التفجير والتجارب النووية بين القوي العظمي لتكون البداية نحو السيطرة علي ما تقوم به الدول الصغر في هذا المجال. فالسيطرة علي انتشار الاسلحة النووية يمنع بدوره انتشار الاسلحة الكيماوية التي يجد الفقراء ماديا وتكنولوجيا في امتلاكها طريقة لايجاد نوع من توازن القوي ولقد اثبتت حرب الخليج عدم دقة وسائل استخدام هذه النوعية من الاسلحة لدي الدول الصغرى مثل العراق حينما استخدمت صواريخ سكود بي الا انه من المقدر ان تتحسن قدرة وسائل نقل هذه النوعية من المتفجرات لدي هذه الدول الصغرى لمدى يصل ٥٥٠٠ كيلو متر وبدقة في فترة تقل عن عشرة سنوات.

انه في سياق علاج هذا الموقف المتردي ينبغي القول بأن الولايات المتحدة كانت ولا تزال بطيئة في تحركها القيادي لتدعيم وترسيخ دبلوماسية الحد من انتشار من انتشار الاسلحة. بل بالعكس فان سياسة الولايات المتحدة لتسليح دول الشرق الاوسط المتحالفة بالاسلحة التقليدية قد جعل الامر بالنسبة للدول الاخري المنتجة للسلاح اكثر صعوب في ان تحجم عن بيع الاسلحة لدول المنطقة. وكما قلنا من قبل فإن الامل الوحيد هو بناء معايير للثقة في المنطقة مما يتيح التخلص من اسلحة الدمار الشامل في المنطقة وفي الوصول الي حل سلمي للمشكلة المحورية. وهناك عدة خطوات يجب وان تتخذ وهي :

١ - الاعلان عن تحرك القوات والمناورات العسكرية كما حدث في اوربا في ايام التوتر في اوروبا في الثمانينات والذي ادي الي محادثات عسكرية - عسكرية وبالتالي الي تعاون في قضايا الامن.

٢ - تكوين سجل للامم المتحدة تسجل فيه مبيعات الاسلحة مما يتيح معرفة حجم تلك المبيعات للمنطقة وتعاقبها الزمني. وهناك منظمات خاصة لها مطبوعات منتظمة تقوم بهذه المهمة مثل "التوازن العسكري في الشرق الاوسط" والذي يمكن من خلالها التأكد من سجل الامم المتحدة والعكس. فان قيمة المعلومات في انها قد تخلق نوع من الاحراج والضغط وعادة ما تستخدم كأداة قوية عقد وتطبيق المعاهدات الدولية .

٣ - وضع قانون علي غرار القانون الجنائي بحيث يطبق داخليا علي الشركات التي تتعاقد علي بيع الاسلحة للمنطقة .

انه من المهم ان نلاحظ ان ادارة الرئيس بوش تضع عينيها علي النموذج الاوروبي الخاص بمعايير بناء الثقة التي تم اتخاذها اثناء فترة الحرب الباردة في محاولتها التعامل مع مشكلة الشرق الاوسط. ان ما نقترحه هنا وجوب اتخاذ مثل هذه الاجراءات بالطبع ولكن في اطار مؤتمر دائم لعملية السلام ليس كالمؤتمر الدولي للسلام الذي طرح علي الساحة السياسية في السبعينات ولكن هذا المؤتمر الدائم ينبغي وان يكون تحت اشراف الامم المتحدة لاضفاء الشرعية علي الجهود المبذولة فيه ويكون من شأنه منع الفشل الحتمي الذي سوف يحدث بطبيعة الحال قبل ان تكون كافة الاطراف راضية عن النتيجة . ومن الشروط اللازمة لنجاح مثل هذا المؤتمر هو اقامة مؤتمرات لعملية السلام علي مستوي الجماعات ذات الاهتمام المشتركة لتصب نتائج هذه المؤتمرات في المؤتمر الدائم لعملية السلام.

وبعكس ما يراه بعض الصحفيين الغربيين من ان الشعور العربي بمصيرهم الوحدوي قد اختفي، الا ان هذا الشعور في الواقع لم يخبو بعد وهو قوي لدي الاغلبية ومن هنا فإن دعم شعور التعاون الاقتصادي في المنطقة، من خلال وجود سوق عربي للعمالة، سيدعم شعور الاغلبية في هذا الصدد مع الحفاظ علي سيادة

كل دولة عربية. وسوف يؤثر هذا ايضا ايجابيا علي العلاقات العربية. ومن خلال السياق الاسلامي ينبغي دعوة كل من ايران وباكستان للاشتراك في قوات حفظ السلام حيث ان انظمام هذين البلدين سوف يؤثر ايجابيا علي قوة وفعالية قوات حفظ السلام في الخليج وفي المحيط الهندي وهذا يساهم في الوصول الي اتفاقيات للحد من انتشار الاسلحة.

ايضا من العوامل الهامة لضمان نجاح هذا المؤتمر الدائم للسلاح والتي ينبغي وان تؤخذ بعين الاعتبار هو ان نعيد القوى العظمي صياغة اساليب تفكيرها ، فعليها ان تتغلب علي سلبيات سيكولوجية الردع التي سادت فترةالحرب الباردة . وهنا فاننا نعتبر رغبة الرئيس بوش لدعوة السوفييت في مؤتمر سلام لحل الصراع العربي الاسرائيلي ليمثل اشارة وفهم ايجابية من قبل الولايات المتحدة في هذا الصدد.

فان تعاون الدولتين الاعظم سوف يكون هاما بقدر متساو فيما يتعلق بالحد من امداد دول المنطقة بالاسلحة وكذلك فيما يتعلق بالسيطرة علي حجم مخزون الاسلحة في المنطقة .

وبطبيعة الحال، ليست كل دولة من دول الشرق الاوسط سيكون لها القدر الكافي من الحماس في المشاركة في مثل هذا المؤتمر . ولكن المشاركة الايجابية لحث الاطراف المختلفة علي الاشتراك في مثل هذا المؤتمر ينبغي وان تكون هدفا لدول مثل مصر والولايات المتحدة بحيث يعود الاشتراك في مثل هذا المؤتمر بالنفع الاقتصادي والسياسي المجدي علي الدول المشتركة في المؤتمر علي المدي القصير والطويل مما يجعل من الصعب رفض الدعوة والاشتراك الايجابي فيه.

المحور الثالث

ازمة الخليج ومستقبل الشرق الاوسط

(٥) اضواء على قضية فلسطين بعد حرب الخليج

د. احمد صدقي الدجاني

في صباح الخميس ١٤ شعبان ١٤١١ هـ، ٢٨/ ٢/ ١٩٩١ بدأت مرحلة "ما بعد حرب الخليج"، عقب سبعة شهور من أزمة نشبت يوم ٢/ ٨/ ١٩٩١ اثر الاجتياح العراقي للكويت، واستمرت خمسة شهور ونصف وحملت طابع العالمية، ثم تفجرت حربا يوم ١ رجب ١٤١١ هـ، ١٧/ ١/ ١٩٩١ دارت رحاها علي الارض العربية في العراق والكويت بخاصة، وكانت المواجهة فيها بين قوات تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ومشاركة عدد من الدول العربية وبين قوات العراق، وقد انتهت هذه الحرب بانتصار قوات التحالف الدولي.

واضح انه ستكون لهذه الحرب اثار بعيدة المدي علي قضايا كثيرة في عالمنا الذي يشهد تحولات. وقد بدأت هذه الاثار في الظهور بسرعة علي قضية

اعتمدت هذه الورقة علي بحوث كتبها صاحبها نشر الاول في مجلة الهلال عدد فبراير ١٩٩١ ونشر الاخر بمجلة مستقبل العالم الاسلامي عدد ابريل ١٩٩١، وتم تقديم الثالث ضمن بحث لاكاديمية المملكة المغربية ثم تقديمه لدورتها في يوم ٢٤/ ٩/ ١٩٩١. كما تم تقديم الجزء الاول والثاني في ندوة مركز دراسات الوحدة العربية عن ازمة الخليج.

فلسطين والصراع العربي الصهيوني . وكان الكيان الصهيوني قد عاش علي مدي الازمة والحرب وضعا خاصا حيث تعرض للقصف بصواريخ " سكود الحسين" العراقية ، ولم تسمح له الولايات المتحدة بأن يشارك في أية عمليات عسكرية ضد العراق متولية بنفسها امر توفير الحماية له . كما كانت الانتفاضة الفلسطينية قد تابعت نضالها ضد الاحتلال .

سنحاول في هذه الورقة ان نتعرف اولا علي معالم مجري الاحداث فيما يخص القضية والصراع ، ونتأمل ثانيا في موقف الكيان الصهيوني اثناء الازمة والحرب، وندرس اوضاع الامم المتحدة اليوم من منظور تعاملها مع القضية وموقف الولايات المتحدة بخاصة .



- ١ -

كانت أزمة الخليج فى بداية شهرها الثانى حين اكملت الانتفاضة الفلسطينية ألف يوم من الانتفاض علي الاحتلال الاسرائيلي الصهيوني للاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. وقد اندلعت حرب الخليج بينما دخلت هذه الانتفاضة عامها الرابع مسجلة تصعيدا ملحوظا، علي غير ما توقعت كثير من الدوائر الصهيونية والغربية. الامر الذي اكد ان هذه الظاهرة عميقة الجذور في ارضها بحيث لم تستطع ازمة في حدة ازمة الخليج ان تؤثر علي روح الانتفاض فيها سلبيا. وهذا ما يدعونا الي ان نقرأ الانتفاضة قراءة صحيحة ، لأن هذه القراءة ضرورية للقيام بعملية الاستشراف والتشوف والرؤية المستقبلية. لقد كان الاحتفال بدخول الانتفاضة عامها الرابع مناسب لوقفة تتم فيها القراءة. والقراءة في اللسان العربي تتضمن معني مقارنة الاشياء ببعضها بحيث يمكن وضع اليد علي العناصر

المكونة للاحداث وعلي العوامل الفاعلة والتمييز بين ما هو ثابت وما هو متغير ورصد التطورات الجارية في المناخ السائد والتعرف علي حال الامة. وتولى هذه القراءة عناية لتتبع حركة الناس وتأخذ في الاعتبار والحسبان في اي تحليل التحرك الجماهيري ضمن رؤيتها الشاملة . فهي تقع في اطار " تأريخ الافكار" الذي يرصد "التيار الغالب" في المجتمع.

الصراع العربي الصهيوني كما هو واضح من اسمه يقوم بين طرفين ومعسكرين، وجوهره قضية فلسطين التي عنصراها الارض والشعب. والسؤال الذي يبرز بمناسبة اندلاع حرب الخليج والنظر في مستقبل قضية فلسطين بعدها هو كيف كان توجه كل من طرفي الصراع عشية نشوب الازمة؟ وماذا طرأ علي التوجهين بفعلها ؟ وماذا سيطرأ عليهما بفعل الحرب ؟ "

كان التوجه الصهيوني عشية نشوب الازمة محددا ومحكوما بحملة التهجير الصهيوني لليهود السوفييت من اوطانهم الي فلسطين . وهي الحملة التي مثلت حلقة جديدة في سلسلة حلقات التهجير الصهيوني لليهود من اوطانهم منذ عام ١٨٨٢ الذي استهدف قلب الوطن العربي . وقد وضعت هذه الحملة نصب عينها عدد المليون مهجر تبلغه خلال التسعينات لتكون اكبر الحملات جميعا في تاريخ الغزو الاستعماري الصهيوني لفلسطين . ولم تخف الصهيونية العالمية تطلعها لاغتصاب اراضي عربية اخري لاسكان المهجرين اليهود فيها، واحلالهم محل اصحابها العرب ، مطمئنه الي التحولات التي جرت في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية بعامة ضمن دائرة الحضارة الغربية وادت الي ان تصبح الولايات المتحدة ومعها بريطانيا صاحبة اليد العليا في هذه الدائرة وقد اوجز اسحق شامير في تصريحه وهو يستقبل طلائع هذه الحملة شرح هذا التطلع حين قال " هجرة كبيرة كهذه تتطلب اسرائيل الكبري ".

اقترنت حملة التهجير الصهيوني هذه كما كان متوقعا ووفق ما حدث في

الحملات السابقة بتصعيد الارهاب الاسرائيلي الرسمي وغير الرسمي لشعب فلسطين العربي الرازح تحت الاحتلال ، في محاولة اخري لانهاء الانتفاضة . كما اقترنت هذه الحملة بالرفض الاسرائيلي لمجرد التحرك لاية تسوية سلمية تنهي احتلالها للاراضي الفلسطينية والعربية في جنوب لبنان والجولان السورية. واقترنت ايضا بنجاح تكتل ليكود والمجاهرين برفع شعارات " اسرائيل الكبري" و " طرد العرب من فلسطين " و " القضاء علي منظمة التحرير الفلسطينية " ، و " التوسع في الاردن لانه فلسطين " ، في تولي السلطة والانفراد دون " التجمع" بتشكيل الحكومة الاسرائيلية التي اعلنت علي لسان رئيسها مرارا انها تدعو الدول العربية فرادي الي القدس لابرام تسويات معها!! وهكذا كان التوجه الصهيوني عشية نشوب ازمة الخليج نحو تصعيد العدوان المستهدف اغتصاب مزيد من الارض العربية وسكانها بيهود مهجرين من اوطانهم يحلون محل اصحابها العرب الذين يجري طردهم منها بوسائل مختلفة مباشرة وغير مباشرة .

شجع هذا التوجه الصهيوني علي ان يصبح غالبا في التجمع الاسرائيلي ، ويعبر عن نفسه في سياسات توسعية ، الموقف الداعم له في الغرب بعامة وفي الولايات المتحدة بخاصة . وقد تجسد هذا الموقف في الضغط علي الاتحاد السوفيتي ودول اوروبا الشرقية ، لا لمجرد السماح بالتهجير الصهيوني لليهود الاوربيين الشرقيين بل للتعاون في انجاح عملية التهجير الكبري ، وتجسد في توفير الدعم المالي لمتطلبات نقل المهجرين واستيعابهم وتوطينهم ، وفي اغلاق ابواب الدول الغربية امامهم كي يحشروا في فلسطين والاراضي العربية المحتلة . واتجهت السياسة الاميركية منذ ربيع عام ١٩٩٠ الي تضييق الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية وصولا الي تجميده في شهر يونيو - حزيران من ذلك العام. كما اتجهت الي استخدام اقسي الوسائل الدبلوماسية تجاه الدول العربية للقبول

بالتهجير كأمر واقع ، وبدا ذلك جليا في المذكرة التي وجهتها الخارجية الاميركية لمؤتمر القمة العربي الذي انعقد في بغداد اواخر مايو - ايار الماضي . وجاهرت هذه السياسة بتصميمها علي تحقيق التفوق الاسرائيلي بالسلاح علي الدول العربية مجتمعة ، وبعزمها علي تحديد قوة بعض هذه الدول علي الصعيد العسكري ، وبتأييدها للسيطرة اليهودية علي بيت المقدس والمقدسات الاسلامية والمسيحية .

كان التوجه الفلسطيني عشية نشوب ازمة الخليج قد اصبح اشد عزما واقوي تصميما علي استمرار الانتفاضة وتصعيدها وتوسيع دائرتها ، بعد ان وصل التحرك السياسي لاجراء مفاوضات اسرائيلية فلسطينية باشراف امريكي الي طريق مسدود، وبانت بشكل جلي اخطار جملة التهجير الصهيوني الجديدة ، وتصاعدت سياسة القمع الاسرائيلية للانتفاضة الفلسطينية. وهكذا ارتفع في اوساط شعب فلسطين العربي الرازح تحت الاحتلال الصهيوني شعار " لا رجوع " ... ولابد ان تنتصر الانتفاضة " . واصبح التيار الغالب في الساحة الفلسطينية عموما ينادي بتصعيد الانتفاضة .

عزز هذا التوجه الفلسطيني ، المناخ الذي ساد في الوطن العربي خلال الشهور السبعة الاولي من عام ١٩٩٠ بفعل حملة التهجير الصهيوني والارهاب الاسرائيلي الرسمي وغير الرسمي المستهدف الانتفاضة والسياسة الاميركية بوسائلها الدبلوماسية القاسية . وقد بدا هذا المناخ مشبعا باستشعار خطر ماثل وبيأس من التحرك السياسي الاميركي لابرام تسوية عادلة وباقتناع بأن السياسة الاميركية معادية للمصالح العربية وباحساس بضرورة حماية الانتفاضة ودعمها. وتجلي هذا كله في عدة مناسبات منها اجتماع مجلس التعاون العربي علي مستوي القمة بعمان في ربيع عام ١٩٩٠ واجتماع القمة العربية غير العادي ببغداد علي المستوي الرسمي ، وردود الفعل العربية والاسلامية علي قرار الكونغرس الاميركي

بشأن القدس علي الصعيدين الشعبي والرسمي وهو القرار الذي تحدث عن القدس كعاصمة ابدية لاسرائيل .

لعل اهم نتيجة يخرج بها مؤرخ الافكار بشأن مستقبل الصراع العربي الصهيوني عشية نشوب ازمة الخليج بعد ان تعرف علي توجه كل من طرفي الصراع ، هي ان الصراع سيحتدم وهو يشهد بروز البعد العقيدي فيه بشكل حاد بحيث يتحول تدريجيا الي صراع عقيدي . فالهيمنة علي الصعيد الصهيوني هي لمقولات " ارض اسرائيل الكبري " و " اعادة بناء الهيكل محل المسجد الاقصي "

و" اليهود والاميين" و " طرد الفلسطينيين او قتلهم " . والحملات الدعائية المعادية للحضارة العربية الاسلامية تتزايد في الغرب وتجد ارضا خصبة لها بين الغربيين الذين لا يزالون اسري عقدة حروب الفرنجة والاعلام الصهيوني والاقتناع الغالب علي الصعيد الغربي " ان الصهيونية لا تقبل الا بالسيطرة الكاملة علي المنطقة بالتحالف مع الغرب " ، و " ان السياسات الغربية تستهدف الامة العربية بالعداء "، " ولا سبيل الا سبيل المواجهة " ، " فالصراع صراع وجود" ، وهو " امتداد للصراع مع الفرنجة" .

* * *

لقد حفلت الخمسة شهور ونصف الشهر التي تصاعدت خلالها ازمة الخليج باحداث تتعلق بالصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين ادت في مجموعها ومحصلتها الي النفخ في كل من توجه طرفي الصراع ودفعهما الي المواجهة والضرب علي وتر البعد العقيدي للصراع . فالسياسة الاسرائيلية تابعت تنفيذ مخططات التهجير لليهود السوفييت من اوطانهم الي فلسطين . ولم تتردد سلطات الاحتلال الاسرائيلي في القيام بمذبحة القدس يوم ٨/ ١٠/ ١٩٩٠ التي اقترنت بقيام

عرب القدس بالدفاع عن مقدساتهم امام اعتداء "جماعة الهيكل" ، القيام بمذابح اخري تالية في قطاع غزة والضفة الغربية ، والسياسة الامريكية تابعت دعمها للتهجير الصهيوني لليهود ، وتعطيلها لأنفاذ احكام الشرعية الدولية في الامم المتحدة بما يخص الصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين . وقد بدت المفارقة بين المعيار الذي تتعامل به الولايات المتحدة علي صعيد الامم المتحدة في القضايا التي تتعلق بمصالحها والمعيار الذي تتعامل به في قضية فلسطين. الامر الذي ادي الي ابراز الخلل القائم في النظام الدولي . وقد شجعت هذه السياسة الامريكية اسحق شامير علي ان يعلن يوم ١٨/ ١١/ ١٩٩٠ في اجتماع مؤسسي حركة ليكود " ان قادة حزبنا السابقين تركوا لنا رسالة واضحة ان نسيطر علي " ارض اسرائيل من البحر المتوسط الي نهر الاردن من اجل مستقبل الهجرة الجماعية والشعب اليهودي الذي سيجتمع معظمه في هذه البلاد" كما وصل الامر بسلطان الاحتلال الي حد اقتراح اسلوب جديد لقمع الانتفاضة اعتمده الكنيست يوم ١٢/ ١٢/ ١٩٩٠ يقوم علي " نشر الجيش الاسرائيلي قناصة من افراده علي مسافات بعيدة من رماة الحجارة واطلاق النار وتسليح اربعين الف مستوطن صهيوني للمساعدة في قمع الانتفاضة" . وقام موشي ارينز وزير الحرب الاسرائيلي بزيارة الاراضي اللبنانية المحتلة في الشهر نفسه واعلان العزم الاسرائيلي علي الاستمرار في احتلالها .

ان ازمة الخليج التي بدأت محلية لم تلبث ان اصحبت عربية ثم سرعان ما غدت عالمية واذا كانت هذه الازمة علي الصعيد المحلي فتحت ملف " العلاقات العراقية الكويتية" ، وفتحت علي الصعيد العربي ملف " العلاقات العربية العربية" وملف " الاوضاع العربية الداخلية" ، فإنها علي الصعيد الدولي

فتحت ملف " الغرب والدائرة العربية الاسلامية " ، وملف "التحالف الغربي الصهيوني للتحكم في الوطن العربي " وملف " غني الشمال وفقر الجنوب " ، كما توقع رولان دوما وزير خارجية فرنسا ان يحدث منذ الاسبوع الاول للازمة. واذا كانت هذه الازمة علي الصعيدين المحلي والعربي قد اثارت التعاطف مع شعب الكويت العربي والاستنكار لانتهاكات حقوق الانسان التي نجمت عن اجتياح الجيش العراقي للكويت، فإنها اثارت في بعدها الدولي قلقا شديدا في اوساط الدائرة العربية الاسلامية من طريقة تعامل الغرب معها ، وتحسبا قويا من اندلاع حرب مدمرة علي الارض العربية ، وشجونا كثيرة من واقع النظام الدولي الذي اوجده الغرب وتسيطر عليه الولايات المتحدة . وقد تردد الحديث بقوة في اوساط الدائرة العربية الاسلامية عن افتقار هذا النظام الي العدل واعتماد الغرب فيه معيارين . وغذي هذا الحديث الموقف الاميركي في مجلس الامن عند مناقشة مذبحة القدس وما تلاها من ممارسات ارهابية اسرائيلية كما غذاه رفض الولايات المتحدة القاطع لكل الدعوات الدولية التي طالبت بالعمل علي تطبيق الشرعية الدولية بشأن الصراع العربي الصهيوني وقضية فلسطين ، والحجة الاميركية " أن هذا الرفض "مبدئي " ! كيلا ينال المعتدي جائزة علي عدوانه " فهذه الحجة بدت تأكيدا علي الوقوف الاميركي مع المعتدي الذي يحتل الاراضي الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧ ، وتجسيدا لازمة القيم التي تحكم سياسات الغرب والنظام الدولي وتجعلها تكيل بكيلين وتقيس بمقياسين .

ادت تفاعلات ازمة الخليج في بعدها الدولي الي تنبيه الذاكرة التاريخية لشعوب الدائرة .العربية الاسلامية عن الجذور التاريخية للازمة . وهكذا استحضرت هذه الذاكرة كيف انفردت الدائرة الغربية - بغربها وشرقها - في اقامة النظام الدولي عام ١٩٤٥ فأغفلت مصالح الشعوب الاسيوية الافريقية

التي كانت تناضل الاستعمار الغربي وتحررت واصبحت تحمل اسم العالم الثالث، وكيف خاضت بريطانيا وفرنسا حرب السويس عام ١٩٥٦ موظفتين القاعدة الاستعمارية الصهيونية التي اقامها الغرب في فلسطين عام ١٩٤٨ لمجرد ان مصر استخدمت حقها في تأميم قناة السويس ، وكيف عملت الولايات المتحدة لتمكين "اسرائيل" من ضرب مصر عام ١٩٦٧ . واستحضرت الذاكرة التاريخية وهي توغل في تتبع الجذور التاريخية انفراد الدائرة .الغربية في اقامة النظام الدولي عام ١٩١٩ وقيام الدول المتحكمة فيه بتقطيع اوصال الدائرة الغربية الاسلامية وتجزئة اراضيها وفرض الاستعمار الغربي تحت اسم الانتداب والوصاية علي شعوبها واقطارها، وكيف اقرت "عصبة الامم" عام ١٩٢٢ صك الانتداب البريطاني علي فلسطين الذي تبني جهرا وبدون مواربة تنفيذ تصريح بلفور الذي اصدرته بريطانيا يوم ٢/ ١١/١٩١٧ بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ، وكيف انهي الغرب الدولة العثمانية وفرض علي تركيا الغاء نظام الخلافة عام ١٩٢٤ ، وكيف اقام بين الاقطار العربية والاسلامية حدودا سياسية لم تعرفها الدائرة العربية الاسلامية من قبل انطلاقا من رؤية نظام الخلافة لدار الاسلام ، وكيف تحكمت مصالح الغرب في رسم هذه الحدود وتعسفت في انكار مصالح المنطقة .

لعل اهم ما كشف عنه البحث عن الجذور التاريخية للأزمة هو الصلة الوثيقة القائمة بين اقامة الغرب " وطنا قوميا لليهود في فلسطين " وما للدائرة القومية الاسلامية من اهمية استراتيجية وسياسية واقتصادية وحضارية تجعل الغرب يخشي قوتها ويعمل لاضعافها والتسلط عليها والتحكم بثرواتها وكذلك الصلة الوثيقة بين الحدود السياسية التي اقامها الغرب بين الاقطار العربية ومخططاته للتحكم في ثروة النفط التي تختزنها اراضي الدائرة العربية الاسلامية. كما كان مما كشف عنه هذا البحث عن الجذور التاريخية للازمة استهداف

الغرب مصر بصورة خاصة منذ معاهدة لندن عام ١٨٤٠ بعد ان نجح التكتل الغربي في ضرب قوة محمد علي العسكرية ، وتركيز الغرب علي اضعافها وعزلها ومحاصرتها ، لما لها من مكان ومكانة في الدائرة العربية الاسلامية .

* * *

لم يكن مستغربا وقد اندلعت حرب الخليج ان نشهد احداثا تتعل بالصراع العربي الصيهوني وقضية فلسطين تكون محصلتها ان تجعل المواجهة بين طرفي الصراع تدخل مرة اخري المجال العسكري النظامي مع حدوث اختلاط للاوراق فيها، وان يبلغ البعد العقيدي في الصراع والقضية مداه ، ايا كانت النتائج التي تسفر عنها هذه الحرب . وكان متوقعا ايضا ان تكون لهذه الحرب آثار بعيدة علي الصراع والقضية . ولقد جري حديث كثير عن اثار الازمة علي الصراع والقضية خلال فترة تصاعدها ، وكان جل هذا الحديث واقعا في اسر دعايات اعلام الازمة بكل ما فيه من تشويش ، ولم يأخذ في الاعتبار الازمة ومضاعفاتها المتوقعة، وافتقد وجود مقياس علمـــي يجري قياس الاثار به ، واستهدف تغليب وجهة نظر علي اخري . ومن هنا اهمية الرؤية العلمية لهذه الاثار، وضرورة التأمل في موقف الكيان الصهيوني اثناء الازمة والحرب والوقوف امام ما تكشف من حقائق استراتيجية تتعلق بالمنطقة.

* * *



تصرف الكيان الصهيوني عند نشوب ازمة الخليج باعتباره قاعد استعمارية استيطانية اقامها الاستعمار الغربي للتحكم في الدائرة العربية الاسلامية وهجر اليها يهودا من انحاء مختلفة تحت راية الحركة الصهيونية ، فحرض علي تصعيد

الازمة وعمل علي تشجيع الاتجاهات المنادية بخوض حرب في الغرب ضد العراق والتشويش علي المساعي السلمية لانهاء الازمة قبل ان تنفجر حربا ، تماما كما فعل في صيف عام ١٩٥٦ حين نشبت ازمة السويس . وتتجلي هذه الحقيقة من خلال تتبع الاعلام الصهيوني في الغرب بعامة والولايات المتحدة بخاصة ومراجعة التحركات الاسرائيلية مع الدول الغربية . ويذكرنا هذا السلوك الصهيوني في ازمتين عالميتين نشبتا في منطقتنا ، بسلوك القواعد الاستعمارية الاستيطانية الاوروبية الاخري ابان ازمات مماثلة كما حدث مع المستعمرين المستوطنين الفرنسيي في الجزائر والمستعمرين المستوطنين الايطاليين في ليبيا ابان ازمة عام ١٩٣٩ التي تفجرت حربا عالمية ثانية . ويبدو من خلال استذكار ادوار هذه القواعد في ازمات القرن العشرين ان الاستعماريين المستوطنين كانوا دائما عاملا قويا في غلبة الاتجاهات الفاشية العنصرية في الاوطان التي جاءوا منها . وقد ايد المستعمرون المستوطنون الفرنسيون في الجزائر الماريشال بيتان، تماما كما ايد الايطاليون في ليبيا موسوليني ابان الحرب العالمية الثانية.

كان من الملفت للنظر بعد ان تفاقمت ازمة الخليج وامسك بزمامها اطرافها الاصليون، ان ذلك الصوت الاسرائيلي الزاعق الذي كان يملأ الاعلام الغربي حول الدور الاسرائيلي في المنطقة قد خفت الي ادني مستوي . وهكذا لم يعد العالم يسمع تلك " الجعجعة" الاسرائيلية ، الامر الذي اكد ان الدور الذي تقوم به القاعدة الاستعمارية الاستيطانية يقع ضمن استراتيجية شاملة للمستعمر الاصلي الذي اقام تلك القاعدة ووفر لها مقومات الاستمرار ، وان هذا الدور يتحدد طبقا لمتطلبات هذه الاستراتيجية .

لقد كان اول ما عكف عليه الاستراتيجيون الاسرائيليون الصهاينة النظر في الدور الذي يمكن " لاسرائيل " ان تقوم به اثناء الازمة . ولم يلبث هؤلاء ان

تحدثوا عن " مقدرة اسرائيل علي الردع في الظروف الجديدة ، واهمية تحالفها مع الولايات المتحدة" كما جاء في صحيفة بوست يوم ٨/ ١٩٩٠٨ . ولكن ما اسرع ان فوجئوا بحقيقة انه " ليس لدي واشنطن رغبة في ان تعمل مع اسرائيل علي صعيد ازمة الخليج الان ، والارجح هو العكس " . وفق ما نقل جيمس دورسي في واشنطن تايمز يوم ٧/ ٨/ ١٩٩٠ عن مسؤول في الادارة الامريكية في رده علي سؤال عن الجانب العسكري من الدور الاسرائيلي في الازمة . بل ان الاخبار تتالت من واشنطن موضحة " ان اسرائيل تقدم نفسها علي انها جاهزة لتحارب، بينما تحذرها الولايات المتحدة من الانتهازية " ، وتم ارجاء زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي التي كان موعدها مقررا من قبل وهال هؤلاء الاستراتيجيون الاسرائيليون ما لمسوه من حساسية بالغة لدي واشنطن تجاه اي دور اسرائيلي في الازمة .

جعل الكيان الصهيوني همة حين نشبت الازمة ان يحول بين اي ربط لها بقضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني . وحين رأي قادته ان حدوث الازمة سلط اضواء علي الصراع من زاوية جديدة حاول اسحق شامير في تصريحه يوم ٨/ ٨/ ١٩٩٠ التغطية علي ذلك قائلا " ان مشكلة الخليج تضع جانبا جميع مشاكل المنطقة بما في ذ لك نزاعنا مع الفلسطينيين ". وهال هؤلاء القادة ان تأتي تصريحات مسؤولين غربيين وسوفييت لتؤكد عكس ما صرح به شامير . وقد تحدث وزير خارجية فرنسا رومان دوما في الاسبوع الاول من الازمة موضحا ان الصراع العربي الصهيوني والموقف العربي منه هو احد اسباب ثلاثة تجعل الازمة الراهنة مؤهلة لتفجر كبير، والسببان الاخران الموقف الغربي من الحضارة العربية الاسلامية وغني الشمال وفقر الجنوب . وتحدثت موسكو عن ضرورة معالجة قضية فلسطين وازمة لبنان اذا اريد استئصال جذور ازمة الخليج. وكانت الخارجية الاسرائيلية تتبني منذ نشوب الازمة سياسة دعائية نصح بها الغرب

يتجلي فيها الحرص علي عدم الظهور بمظهر المستفيد من الازمة ، ويتجنب فيها الاعلان عن ان القضية الفلسطينية اصبحت في الاونة الحالية قضية فرعية " كما لاحظت صحيفة دافار يوم ٨/٨/ ١٩٩٠ وجاءت مبادرة العراق يوم ١٢/ ٨/ ١٩٩٠ متضمنة ربط الازمة بالصراع العربي الصهيوني لتصبح قضية الربط هذه محل اهتمام عالمي ولتجعل الصراع العربي الصهيوني في بؤرة الشعور سواء عند من رفض المبدأ او من قبله .

عرف الكيان الصهيوني بفعل الازمة وتداعياتها مناخا جديدا عن مختلف اوساط التجمع الاسرائيلي الذي برز فيه شعور بالهلع من احتمال اندلاع حرب لا يكون بمنجاة منها . وقد اخذ الاسرائيليون " مأخذ الجد ما تردد عن امكانية استخدام اسلحة كيماوية في هذه الحرب وتدمير نصف اسرائيل ". وبرز ايضا في اوساط التجمع شعور بالقلق من استمرار الانتفاضة اثناء الازمة علي غير ما توقعه استراتيجيوه . وقد عبر عن هذا الشعور يوال ماركسوس في هاراتس يوم ٩/ ٨/ ٩٠ اثر مقتل مجندين اسرائيلين بقوله " جاءت هذه الحادثة كي تذكرنا بأن الانتفاضة لا تزال مستمرة كما كان عليه الوضع دائما، وان القضية التي تواجهنا هي قضيتنا وحدنا، وليست قضية امريكا ، وانها تحرق اقدامنا نحن، وان جنوننا وفقدان اعصابنا واندفاعنا كالعاصفة الجامحة المدمرة في الرد علي الانتفاضة والانتقام منها يجعل الفلسطينيين يردون علي العنف بعنف . اننا نواجه مشكلة شديدة التعقيد ، وهي تتطلب منا اتزانا وهدوءا واعصابا ثابتة ، والا فسوف يكون الانهيار نهايتنا . "

تطلع قادة الكيان الصهيوني وسط هذا المناخ الجديد الثقيل الي الغرب الذي اوجده ووفر له الدعم والحماية ، والترقب القلق يستولي عليهم في انتظار ما ستقرره قيادة التحالف الدولي بشأن " دورهم " وحمايته ونشطت الحركة

الصهيونية العالمية في الولايات المتحدة لتذكير واشنطن بالتزاماتها تجاه قاعدتها الاستعمارية الاستيطانية . واستقبلت الادارة الامريكية دافيد ليفي وزير الخارجية الاسرائيلي يوم ٥/ ٩/ ١٩٩٠ بعد اكثر من شهر علي نشوب الازمة . وتردد الحديث بعد لقائه بجيمس بيــكر عن وعد امريكي بتزويد اسرائيل بصواريخ ضمانة لامنها ، وعن تقديم مساعدات مالية لها ، وعن طلب اسرائيل شطب ديون مستحقة للولايات المتحدة عليها. وبدا واضحا ان الكيان الصهيوني يمثل عبئا علي موجديه الذين استشعروا نقل هذا العبء علي اكتافهم في ظرف كانت مصلحتهم فيه تقتضي تعطيل دوره التقليدي .

اندلعت حرب الخليج وحفلت باحداث كثيرة كان من بينها فيما يتعلق بالكيان الصهيوني تعرضه لصواريخ " الحسين سكود " التي اطلقها العراق عليه ردا علي القصف الجوي الذي قامت به قوات التحالف الدولي الامريكية والبريطانية والفرنسية في المواقع العراقية ، وقد بلغ عدد هذه الصواريخ حوالي اربعين ، ويبدو انها اصابت جميعا اهدافا اسرائيلية حيوية في العمق وبدقة تلفت النظر . ولا تزال المعلومات حول ما سببته غير متوافرة بسبب الحظر الذي فرضته الحكومة الاسرائيلية . وقد سارعت الولايات المتحدة الي تزويد الكيان الصهيوني بصواريخ "باتريوت" المضادة للصواريخ وبالطواقم اللازمة لتشغيلها من ضباط الجيش الامريكي وجنوده . ولم تفلح هذه الصواريخ في توفير الحماية اللازمة للاسرائيليين من القصف الصاروخي العراقي الذي بقي منتظما حتي وقفت الحرب .

كان تعرض الكيان الصهيوني في اعماقه لهذا القصف الصاروخي حدثا جديدا علي الاسرائيليين . وقد اصابهم بالهلع الذي تخوفوا منه اثناء الازمة . وبقي شبح ان تحمل هذه الصواريخ اسلحة غير تقليدية – كيماوية او جرثومية او بيولوجية – ماثلا امامهم . ونأخذ فكرة عن هذا الهلع مما جاء عنه في الصحف

الاسرائيلية . فهذه جريدة بوست تحدثت يوم ٢٣/ ١/ ١٩٩٠ واصفة صاروخ الحسين بأنه سلاح مرعب ويحطم نفسيات المواطنين " ومتحسبة من ان يكون لدي العراق المقدرة علي تسليحه برؤوس كيماوية . وهذه صحيفة يديعوت اوردت وصفا في اليوم نفسه لما جري في احد احياء تل ابيب بعد " ان تناهي الي سمع سكانه صوت صفير خافت قادم من السماء اخذ في التزايد فقد انطلقت صفارات الانذار ، .. بيد ان اصداءها اخذت تخفت حتي تلاشت ولم يبق سوي صوت الصفير الغريب علي الاذان الاسرائيلية ثم فجأة دوي صوت انفجار رهيب . وكان المنظر الذي خلفه انفجار الصاروخ مفزعا حقا وحافلا بالدمار والاشلاء والحطام المتناثر في كل مكان ..." وتابعت الصحيفة وصف ما اذاعه الناطق باسم الجيش الاسرائيلي وتحرك طـــواقم الدفاع المدني والذعر الكبير الذي ساد في اوساط الاسرائيلين وقيام الرقابة العسكرية الاسرائيلية بفرض حظر علي مراسل محطة (سي.ان.ان) مواصلة تزويد محطته بالمعلومات وحال رجال الشرطة الذين وصلوا الي المنطقة حائرين ومرتبكين لا يدرون ما الذي يتوجب عليهم عمله .." وقد اوضحت صحيفة دافار يوم ٢٤/ ١/ ١٩٩١ " ان الجماهير الاسرائيلية لاهم لها وهي تري الصواريخ تنصب علي رؤوسها سوي المطالبة باسكات مصادر هذه الصواريخ بأي ثمن كان الي الحد الذي جعل مسألة حسم الحرب تبدو ثانوية جدا الي جوار المطلب آنف الذكر .. وطالبت الصحيفة " بضبط النفس " ، واشارت الي اصوات تعالت هنا وهناك مشيرة الي " الخزي " الذي لحق باسرائيل جراء تعرضها للضرب الصاروخي دون ان تكيل الصاع صاعين كما جرت عليه عادتها .

* * *

لقد كشفت ازمة الخليج منذ ايامها الاولي - كما يتضح من هذا العرض- عن حقيقتين استراتيجيتين تتعلقان بالكيان الصهيوني كقاعدة استعمارية

استيطانية لتأمين المصالح الغربية . وهاتان الحقيقتان وفق ما تحدث عنهما كاتب هذه السطور في الاسبوع السادس للازمة هما اولا ان القيمة الاستراتيجية " لاسرائيل" في تأمين المصالح الغربية النفطية بدت " معدومة " وتتبدد وهم كبير اوحت به دراسات صهيونية امريكية . وثانيا ان " اسرائيل " علي العكس من ذلك مثلت عبئا ثقيلا علي الولايات المتحدة اثناء الازمة عملت واشنطن علي طبضه كي لا يخل بادارتها للازمة ، وسط مشاغل اميركية كثيرة وشواغل . وكانت هاتان الحقيقتان وراء حرص الادارة الامريكية علي ارجاء زيارة وزير الخارجية الاسرائيلي التي كانت مقررة في الاسبوع الاول للازمة ، " كي لا يبدو لاحد ان ما تعتزم واشنطن القيام به في الخليج هو نتاج مؤامرة تمت حياكة خيوطها مع الاسرائيليين" كما نقلت جريدة مصايف يوم ١٠/٨/ ١٩٩٠ عن زعيم يهودي امريكي في حديث له مع ابا ايبان . وقد لاحظ القادة الصهاينة باسي حساسية الادارة الامريكية البالغة من التعامل معهم ، وتجنب الرئيس الامريكي بوش التشاور مع اسحق شامير حول الازمة في وقت كان يتشاور فيه مع قيادات دول كثيرة اخري في المنطقة العربية . وبدا ان العبء المعنوي للكيان الصهيوني علي الولايات المتحدة اثقل بكثير مما كان متصورا ، حيث كشفت الازمة ان السياسة الامريكية في تعطيل تطبيق الشرعية الدولية لانهاء الاحتلال الاسرائيلي للقدس والاراضي العربية والفلسطينية علي مدي ثلاثة وعشرين عاما منذ يونيو ١٩٦٧ اصابت النظام الدولي بخلل في الصميم واظهرت انه يعتمد مقياسين ، ومن ثم زعزعت الثقة في قدرته علي تحقيق الامن الجماعي لبعض اطرافه .

تجلت هاتان الحقيقتان الاستراتيجيان بصورة اوضح اثناء اسابيع الحرب الستة . وكان علي الادارة الامريكية كي تحول دون اي تصرف يقوم به الكيان الصهيوني من ذاته خارج ما رسمته هي له ان ترسل مبعوثا عاليا منها هو " لورنس ايجلبرجر" ليضبط الامور فيه . وقد تساءل الاستراتيجيون الاسرائيليون

بعد الحرب " ، وتوقع بعضهم " ان اسرائيل لن تفلح في اقناع امريكا بأنها ذخرا استراتيجا لها . وكان مما كتبه دان فرجليت في ها ارتس يوم ٢٣/ ١/ ١٩٩١ حول هذا الموضوع قوله " كانت اهمية اسرائيل الاستراتيجية منذ حرب ١٩٦٧ وحتي الحرب اللبنانية تشكل حجر الزاوية في علاقة اسرائيل بالولايات المتحدة . وقد تراوحت هذه الاهمية منذ ذلك الحين بين مد وجزر حتي تمت بلورتها في مذكرة التفاهم الشهيرة بين الدولتين التي صمد فحواها امام جميع الازمات التي انتابت العلاقات الامريكية الاسرائيلية . ولقد اصبحت اهمية اسرائيل الاستراتيجية في الاونة الحالية في حاجة الي دراسة من جديد في اعقاب ما طلبته من الولايات المتحدة من تعويضات وما صرح به رئيس الحكومة من ان الجيش الامريكي يفصل بين الجيش العراقي والاسرائيلي تعبيرا عن الركون الي الحليفة الكبري وخفض الرأس لها .. وستجد اسرائيل نفسها حال انتهاء الحرب اما حقيقتين . الاولي انها لم تسهم في حرب الخليج بقوتها العسكرية . والاخري ان وجودها علي هامش الحرب يشكل عبئا علي الولايات المتحدة " وتوقع الكاتب الاسرائيلي " ان يصبح دمج اسرائيل في النظام الاقليمي الجديد في الشرق الاوسط اكثر تعقيدا مما كان عليه في السابق ويتطلب استراتيجيا عميقا " .

حقيقتان استراتيجتان اخريان كشفت عنهما حرب الخليج تتعلقان بالكيان الصهيوني ، فضلا عن سابقتيهما .

الحقيقة الاولي هي ان هذا الكيان الصهيوني قابل للاصابة في اعماقه بضربات موجعة تهزه ، فهو لا ينفرد بالقدرة علي ان تطول ضرباته الاعماق العربية ، لان هناك قدرة عربية يمكن ان تطول ضرباتها اعماقه ، وهذه القدرة في تنام مستمر. ولا يعني كونه نجا منها علي مدي اربعة عقود ، كما لا يعني كونه اصابته هذه المرة جاءت محدودة، انه يمكن ان ينجو في مرة قادمة اذا استمر في

نهجه العدواني . وقد اكدت هذه الحقيقة ما اثبتته الانتفاضة قبل ذلك من امكانية التصدي للألة العسكرية لهذا الكيان ، وكذلك ما اثبتته العمليات الفدائية علي خطوط التماس وبخاصة في جنوب لبنان .

الحقيقة الاخري هي ان الصورة التي يرسمها هذا الكيان الصهيوني لقوته مبالغ فيها وهناك فارق ليس بالقليل بينها وبين واقعها القائم . وقد ظهر اثناء الحرب وجود ضعف واضح في العناصر المكونة لهذه القوة ، تحدثت عنه جريدة بوست يوم ١٢/ ١/ ١٩٩١ . قائلة " ... امكن اكتشاف هذا الضعف في اربعة مجالات هي الاستخبارات ، والجبهة الداخلية ، والعلاقات مع الولايات المتحدة، والردع الاسرائيلي ... فمع اول هجوم صاروخي عراقي ابدي الاسرائيليون وهنا وادركوا انهم يواجهون نوعا جديدا من الحروب حيث اصبحت الجبهة الاسرائيلية الداخلية خط المواجهة الرئيسي ورغم قلة الخسائر المادية والبشرية الا ان الاسرائيليين لم يواجهوا الوضع الناشي علي وجه حسن ، حيث اشار استطلاع الي رغبة ٤٤٪ من سكان تل ابيب مغادرتها . والاكثر اذهالا هو فشل جهاز الاستخبارات الاسرائيلي في تحليل التهديدات العراقية وتقدير النوايا الاسرائيلية وفي مجال جمع المعلومات الاستخبارية . واجبرا هذا الافتقار الي المعلومات الدقيقة اسرائيل الي التخلي عن خياراتها العسكرية ، وربطها بالمصالح الاستراتيجية الامريكية فاثبتت مرة اخري انها لا تستطيع اتخاذ قرارات مستقلة . ونتيجة لذلك كله تضررت قدرة الردع الاسرائيلي بشدة ، علما بأن استراتيجية اسرائيل منذ تأسيسها اعتمدت علي الافتراض القائل ان تفوق الاسلحة والتكنولوجيا التي تستخدمها مقرونة بتفوق طاقتها البشرية سيكون رادعا جيدا للعدو . وقد جاءت الهجمات الصاروخية العراقية لتثبت فشل الردع الاسرائيلي "

لقد كشفت الازمة والحرب حقيقتين استراتيجيتين اخريين تتعلقان بالطرف العربي في الصراع العربي الصهيوني ، وتتضمنان من ثم تأثيرا مباشرا علي الكيان الصهيوني .

الحقيقة الاولى هي الحاجة الى وجود نظام فى المنطقة نابع منها . هذا النظام لم يكن في صالح استقرار النظام الدولي . ووجوده هو الكفيل بتأمين استقرار دائرة الحضارة العربية الاسلامية . وحماية مصالحها المشتركة مع كل الاطراف الدولية، وضمان تدفق النفط منها باعتباره سلعة استراتيجية. الامر الذي يؤكد وقوع السياسة الامريكية في عدد من الاخطاء الفادحة ، حين استهدفت انهاء دور مصر في دائرتها وعملت علي عزلها وحاولت فرض نظام اقليمي تكون لاسرائيل فيه اليد العليا ، وتابعت تبني الاستراتيجية البريطانية التي اصطنعت تناقضا بين الدول العربية وشقيقاتها في العالم الاسلامي.

الحقيقة الاخري هي وجود صحوة في اوساط الدائرة العربية الاسلامية جري التعبير عنها بصورة مختلفة فالانتفاضة الفلسطينية استمرت وتصاعدت مؤكدة ان الجذوة التي اشعلت نورها منذ اكثر من ثلاث سنوات وقدرتها علي الانارة في تزايد . والتحركات الشعبية هنا وهنا في الدول العربية والاسلامية تعبر بقوة عن روح الانتفاضة ، ولا تزيدها النكسات الا تصميما واصرارا وقد حفلت فترة الازمة والحرب بصور منها .

تأكدت هاتان الحقيقتان للغرب بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ، فاصبح لابد من اخذهما بعين الاعتبار في التعامل الغربي مع المنطقة وقضاياها وفي مقدمتها قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني . وقد وضح الامر في التحركات الغربية والامريكية بخاصة ، في اعقاب الحرب ، وان جاء محدودا للغاية ومخيبا لامال من تمنوا ان يكون الغرب قد استوعب عبر الازمنة والحرب

ودروسها . ومع ذلك فهو يشير الي تحول محدود قابل لان ينمو مع زيادة فاعلية المنطقة .

* * *

السؤال الذي يبرز امامنا في ضوء ما سبق هو " هل طرأ تغير علي التوجهات الاسرائيلية بفعل تكشف هذه الحقائق الاستراتيجية ؟ وهل من المتوقع ان يطرأ مثل هذا التغير في مدي قريب " ؟.

لقد حفل الاسبوعان الاولان في مرحلة ما بعد حرب الخليج باحداث كثيرة تشير الي ان التوجهات الاسرائيلية لم يطرأ عليها اي تغير بل قوي نزوعها الي التشدد المتزايد الامر الذي جعل الممارسات الاسرائيلية تستمر كما كانت علي مختلف الصعد ، بحدة اقوي . فالارهاب الاسرائيلي الرسمي وغير الرسمي لشعب فلسطين العربي استمر ، وبلغ به الامر ان يتابع فرض حظر التجول العام الذي بدأه اثر تفجر حرب الخليج ، واطلاق الرصاص علي المتنفضين استمر ، وكذلك القصف الجوي لقواعد فلسطينية في جنوب لبنان ، والحكومة الاسرائيلية استقبلت جيمس بيكر ببيان اصدرته تؤكد فيه علي انها ترفض ما تسميه "تنازلات اقليمية " واستقبلته ايضا بمجموعة تصرفات متغطرسة ، وضمنت برنامج زيارته رحلة " بالطائرة المروحية فوق جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة لتقنعه بمطالبها الامنية ، وزيارة " الي مستوطنة استيطانية جديدة تستهدف المنطقة العربية . والقيادات الصهيونية تابعت تصريحاتها عن السلام با لمفهوم الصهيوني وطرحها الافكار القديمة اياها التي لا تستاهل تبديد المداد الذي سيصرف في مجرد تسجيلها كتابة

ان حقيقة نزوع التوجهات الاسرائيلية في مرحلة ما بعد حرب الخليج الي التشرد المتزايد ، لا ينبغي ان تمثل مفاجأة لنا . بل هي تعبير صادق عن طبيعة

القاعدة الاستعمارية الاستيطانية عموما . وقد اوضح كاتب هذه السطور في كتابة "ماذا بعد حرب رمضان" ان هذه الطبيعة لا تعرف الا العدوان وهي تجعل القاعدة الاستعمارية الاستيطانية عاجزة عن مواجهة الحقائق عقلانيا ، فتعمد الي مواجهتها بالقوة الغاشمة . وتجعل مراهنتها علي اخراج موطنها الاستعماري الذي اوجدها كي يحميها من اثار ذلك . وتشير جميع تجارب الاستعمار الاستيطاني التي عرفها عالمنا الي ان اخراجهم من الاراضي التي يحتلونها تمت قسرا وبالفرض بعد ان وصل المستعمر الذي كان يحميها الي اقتناعه بذلك.
وقد يتضمن الامر احيانا تفجر صراع محدود بين القوة المستعمرة وقاعدتها الاستعمارية تكون الغلبة فيه طبعا للقوة المستعمرة، كما حدث بين ديجول والمستعمرين المستوطنين الفرنسيين في الجزائر الذين دعموه اول الامر، املين ان ينجح في قمع ثورة الجزائريين ثم ناصبوه العداء حين توجه لانهاء الاستعمار الفرنسي للجزائر والتفاهم مع الثوار في بداية الستينات .

السؤال الاخر يبرز عند هذا الحد هو " هل وصل الغرب بقيادة الولايات المتحدة في ضوء الحقائق الاستراتيجية التي كشفت عنها الازمة الي اقتناع بأن الوقت حان ليفرضوا علي الكيان الصهيوني الانسحاب من الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام ١٩٦٧؟ .

- ٣ -

قضية فلسطين هي اليوم موضوع الاختبار الصعب الذي تواجهه الامم المتحدة بعد حرب الخليج فهل ستكون المنظمة الاممية صاحبة قرار حاسم في الصراع العربي الاسرائيلي ، ويكون في استطاعاتها تطبيق احكام الشرعية الدولية الخاصة بقضية فلسطين وانجاز هذا الوعد الدولي ؟ .

الاجابة عن هذا السؤال تقتضي ان نلقي نظرة تحليلية علي الامم المتحدة

اليوم في مطلع التسعينات ، وفي اذهاننا تنظيمها وفلسفتها وحصيلة تجربتها في فض النزاعات بعامة ومع قضية فلسطين بخاصة علي مدي اربعة عقود ونصف العقد من السنين .

نركز النظر اولا علي الجمعية العامة التي تتكون من جميع الدول الاعضاء في المنظمة الاممية ، وعددها اليوم مائة وخمسون عضوا ، فنجد انها تمثل جهاز الامم المتحدة المركزي ، ولها ان تناقش اية مشكلة تؤثر علي السلم والامن والعدل في العالم عدا المشاكل التي ينظرها مجلس الامن ، والمسائل التي هي من صميم شؤون الدول الاعضاء الداخلية . ويكون لها اذا ما صوت مجلس الامن علي مشكلة ثم تعطل قراره بحق النقض ان تتولي هذه المشكلة . وهي تتخذ قرارات بشأن ما يعرض عليها بالتصويت ولكل دولة عضو صوت واحد في الاقتراع وليس لاي منها حق النقض ، وقراراتها بمثابة توصيات لها تأثيرها " الادبي الاستشاري " علي اعضائها وعلي مجلس الامن .

لقد اصدرت الجمعية العامة مئات القرارات بشأن قضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي . وتتضمن هذه القرارات في مجملها ما يحفظ الحقوق الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف لشعب فلسطين العربي وما يوصل اذا تم تطبيقه الي حل مقبول للصرا ، وما يتصدي لانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي في الاراضي العربية لحقوق الانسان والقانون الدولي . ويمكن القول من ان الجمعية العامة مكنت الامم المتحدة من التعرف علي الرأي العام العالمي بشأن هذه القضية ، واسهمت في بلورة ضمير دولي. وقد نما هذا الضمير الدولي مع اتساع دائرة العضوية في المنظمة الاممية ودخول الدول التي استقلت حديثا في اسيا وافريقيا. ولا تزال الملاحظة التي ابداها مالك بن نبي في كتابة فكرة الافريقية الاسيوية عام ١٩٥٥ واردة اليوم نستعيدها بكلماته " نحن مضطرون الي ان نلاحظ في ضوء عشر سنوات من النقاش داخل الامم المتحدة ان التقدم الاخلاقي الذي يحقق

صلاحية هذه المنظمة ليس في رصيد الكبار ، فإن الدرجة الكلية للحضارة الانسانية لا يدل عليها رصيد اسلحة الدمار المختزنة في قلاعهم ، وانما يكون هذا التقدم في نمو ضمير دولي في العالم" . وقد تطلع يومها الي ان يصبح هذا الضمير الدولي هو القوة التي تقر توازنا اجتماعيا وسياسيا يحكمه منطق البقاء وليس منطق القوة الغاشمة .

ان مراجعة ما حدث لهذه القرارات الامية الصادرة عن الجمعية العامة بشأن قضية فلسطين تبين لنا ان جلها بقي مجرد توصيات لم يؤخذ بها ، وان مضمونها يتكرر تضمينه قرارات جديدة تصدر سنويا دورة اثر دورة . ويكفي ان نشير الي مثل واحد هو قرار ١٩٤ لعام ١٩٤٩ الذي يقضي بحق العودة او التعويض لمـــن لا يرغب العودة لكل فلسطيني ، والمضمون كما هو واضح من الحقوق

التي نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولكن يمكن القول مع ذلك ان مجمل هذه القرارات ساعد علي تكوين " اقتناع دولي " محدد بشأن قضية فلسطين وأسهم في صنع " مناخ دولي " مناسب لمعالجتها .

ننتقل بنظرنا الي الامانة العامة للمنظمة الامية وعلي رأسها الامين العام الذي تعينه الجمعية العامة بناء علي توصية مجلس الامن . فنجد ان له دورا مهما من خلال حقه في التقدم لمجلس الامن لعرض اي مسألة يري انها قد تهدد السلام ، واعداده التقرير السنوي بأعمال المنظمة الذي يقدمه للجمعية العامة، وكونه ضابط اتصال بين مختلف هيئات الامم المتحدة. وحين نراجع اداء من شغلوا هذا المنصب في قضية فلسطين والصراع العربي الصهيوني ، نجد انه لم يكن علي مستوي واحد وتفاوت بتفاوت قدراتهم . الامر الذي يجعلنا نتطلع الي ان يحتل هذا المنصب شخصيات من الرجال العظام يكون ولاؤهم لميثاق الامم

المتحدة وللاسرة الدولية بمجموعها ويستعصي علي اي دولة عظمي احتواؤهم ويتميزون بالحكمة ونفاذ البصيرة .

نصل الي مجلس الامن الذي يتألف من اربع عشر عضوا، خمسة منهم اعضاء دائمون وهم الدول العظمي الخمس كما كانت عام ١٩٤٥ الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ، والتسعة الاخرون تنتخبهم الجمعية العامة لمدة سنتين .فنجد ان الميثاق نص علي ان اعضاء الامم المتحدة يعهدون الي هذا المجلس بالتبعات الرئيسية في امر حفظ السلم والامن الدولي ويوافقون علي ان يعمل نائبا عنهم في قيامه بواجباته التي تفرضها عليه هذه التبعات (بندا من المادة ٢٤) . وقد بينت الفصول ٦ و٧ و ٨و١٢ من الميثاق هذه الواجبات وتتعلق بحل المنازعات حلا سلميا ، وبالاجراءات التي تتخذ في حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان ، وبالتنظيمات الاقليمية ، وبنظام الوصاية الدولية . وقد اعطي الميثاق كلا من الدول الخمس دائمة العضوية حق النقض بان تمتنع عن الاقتراع فلا يصدر القرار . ومكن هذه الدول مجتمعين من القيام باسمه وباسم المنظمة الاممية من اخضاع الدول الاخري للنظام والرد علي اي منها اذا رفضت قرارات المجلس. وهكذا فان سلطة المجلس فيما يتعلق بالاجراءات لا يمكن استخدامها بطريقة تحرج احدي الدول العظمي . وكانت الولايات المتحدة هي التي اصرت علي وضع مبدأ " حق النقض " عند صياغة الميثاق بحجة ان الامم المتحدة لا تستطيع استخدام القوة ضد اي دولة كبيرة ، ومحاولتها ذلك يمكن ان ينسف المنظمة الاممية . وانضمت الي هذا الرأي الدول الاربعة الاخري في المطالبة به شرطا لتوقيع الميثاق.

لقد نظر مجلس الامن في مشروعات قرارات كثيرة تتعلق بقضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي منذ عام ١٩٦٧ بخاصة ، لم تصدر بسبب استخدام

الولايات المتحدة الامريكية حق النقض بامتناعها عن التصويت. وكانت جميع هذه المشروعات تنحي باللائمة علي انتهاكات اسرائيلية للقانون الدولي ورفض تطبيق الشرعية الدولية .ومن المفارقات التي لفتت الانظار ان الحديث الذي كان يتردد عن اسراف الاتحاد السوفييتي في استخدام حق النقض ابان السنوات الاولي من انشاء المنظمة الامية ، اصبح يصدق علي الولايات المتحدة . وقد بدا مع كل مرة استخدم فيها هذا الحق وكأن هزة تصيب الثقة بامكان المنظمة الامية اقرار الشرعية الدولية القائمة علي العدل ، وليس علي مجرد المصالح .

استطاع مجلس الامن ان يصدر عددا من القرارات المتعلقة بقضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي دعت الي انهاء الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧ . ومن اشهرها قرار ٢٤٢ وقرار ٢٥٢ بالقدس وقرار ٣٣٨ . ولم يقدر لهذه القرارات ان تنفذ لان مجلس الامن لم يمضي قدما في تطبيق مواد الميثاق الواردة في الفصل السابع والخاصة بالاجراءات . وهذا يدعونا الي البحث عن السبب الذي حال دون التنفيذ .

ان تنفيذ قرارات مجلس الامن في حال رفض العضو المعني القبول والخضوع لاحكامها يقتضي تطبيق اجراءات الفصل السابع . وهذا يتطلب اولا توافر مناخ صالح للتطبيق يتجلي في صدور قرارات عن الجمعية العامة تعبر عن الضمير الدولي والارادة الدولية وتحث علي ان يتخذ مجلس الامن القرارات اللازمة للتطبيق ويمضي في تنفيذها ، ويتطلب ثانيا ان تتوصل محصلة سياسات الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الامن الي بلورة ارادة التنفيذ . ولقد جعلت معادلة التوازن الدولي القائم منذ عام ١٩٤٥ وحتي عام ١٩٨٩ بلورة هذه الارادة مرهونة الي حد كبير بتفاهم الدولتين اللتين مثلتا قطبي المعادلة وبرزتا كقوتين عظميين وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي.

يمكننا حين نستحضر قرارات المنظمة الاممية بشأن قضية فلسطين وما جري بشأنها ان نجد امثلة كثيرة علي ما اوردناه . فقد تفاهمت الدولتان عام ١٩٤٧ علي اقامة اسرائيل فكان صدور قرار تقسيم فلسطين عن الجمعية العامة. وحين تقاطعت ارادتاهما اواخر عام ١٩٥٦ ابان حرب السويس استطاعت المنظمة الاممية ان تقوم بدور فعال في فـــرض الانسحاب علي اسرائيل من سيناء ثم من قطاع غزة . وقد اوصل تفاهمهما المحدود بعد حرب رمضان في خريف عام ١٩٧٣ الي انعقاد مؤتمر جنيف برئاسيتهما وتحقيق تقدم محدود في عملية تسوية الصراع تجسد في فض اشتباك علي الجبهتين المصرية والسورية . وفي جميع هذه الامثلة كان المناخ صالحا للتطبيق بيجسده توجه غالب الجمعية العامة . ويلفت النظر ان اتفاقهما علي خطوط تسوية الصراع الذي تضمنه البيان السوفييتي الاميريكي الصادر يوم ١/ ١٠/ ١٩٧٧ لم يصمد اكثر من ثلاثة ايام ظهر بعدها بوضوح اتجاه الولايات المتحدة للتحرك منفردة وسيرها في طريق ابرام افتاقات كامب دافيد بين مصر وأسرائيل باشرافها . وقد برز حرص الولايات المتحدة علي هذا الانفراد قويا بين عامي ١٩٧٧ و ١٩٨٥ الي درجة امتناعها عن الحوار مع الاتحاد السوفييتي حول الصراع العربي الاسرائيلي . وحين اتسأنفت هذا الحوار منذ عام ١٩٨٥ وظفته لاقناع الاتحاد السوفييتي بوجهة نظرها وتلبية مطالبها بشأنه مقابل تلبية مطالبه بشأن امور اخري .

ان المتابع لموقف الولايات المتحدة من المنظمة الاممية خلال النصف الاول من الثمانينات يري بوضوح ضيقها بقرارات الجمعية العامة والمنظمات الدولية المتخصصة المتعلقة بقضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي والمعبرة عن الضمير الدولي . وقد بلغ هذا الضيق حد الامتناع عن المشاركة في نشاط المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم - اليونسكو - والتهديد بعدم تسوية التزاماتها

المالية تجاه الامم المتحدة ، واستخدام لغة دبلوماسية تتميز بالحدة في وصف المنظمة الاممية . ووصل الامر الي بروز تيار قوي في الاوساط الامريكية السياسية ينادي باتخاذ موقف شديد من الامم المتحدة والتصرف بمعزل عنها . حين نبحث عن تفسير لهذا التوجه الامريكي للعمل المنفرد فيما يتعلق بقضية فلسطين خارج المنظمة الاممية إبان الثمانينات ، نجد ان بداياته تعود الي النصف الثاني من عام ١٩٦٧ في اعقاب الحرب ، وانه متصل بالطور الذي دخله التوازن الدولي آنذاك وهو طور الانفراج وبمتطلبات الاستراتيجية الامريكية الكونية. وقد تبلورت قناعة امريكية بأن هذه المتطلبات تقتضي اسناد دور خاص لاسرائيل في حماية المصالح الامريكية النفطية في المنطقة العربية علي الصعيد الاقليمي ، وفي الترتيبات الامريكية الامنية تجاه الاتحاد السوفيتي علي الصعيد العالمي . وهكذا نبتت فكرة التحالف الاستراتيجي الامريكي الاسرائيلي الذي استكمل صورته الرسمية في الفترة الاولي من عهد الرئيس ريغان ، وتحددت السياسة الامريكية بتمكين اسرائيل من الاستمرار في احتلال الاراضي العربية التي استولت عليها عام ١٩٦٧ والسكوت عمليا علي القرارات الاسرائيلية بضم القدس ثم الجولان ورهن الانسحاب الاسرائيلي من سيناء بشروط تلبي المصالح الامريكية والاستراتيجية الامنية عند ابرام معاهدة ١٩٧٩ بين اسرائيل ومصر باشراف الولايات المتحدة . وكان متوقعا وهذا هو الحال ان تخضع السياسة الامريكية نشاطها في المنظمة الاممية لتنسجم مع هذه الخطوط وتخدمها ، الامر الذي ادي بها الي عدم الالتفات لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ومحاولة الالتفاف عليها .

تصل بنا هذه النظرة التحليلية التي القيناها علي المنظمة الاممية الي استخلاص نتيجتين تتعلقان بالتساؤل المطروح .

الاولي ان مواقف الولايات المتحدة الامريكية من قضية فلسطين فى

المنظمة الاممية خضعت في غالب الاحيان لاعتبارات المصالح ولم تعط الاولوية للاعتبارات الاخلاقية وكانت محكومة بمنطق القوة .

الاخري ان قيام المنظمة الاممية بتطبيق احكام الشرعية الدولية في قضية فلسطين كان متعذرا لان قوة عظمي هي الولايات المتحدة اصبحت طرفا مباشرا فيها بحكم تحالفها الاستراتيجي مع اسرائيل . ولا يمكن للامم المتحدة ان تفرض تطبيق الشرعية الدولية اذا عارضتها قوة عظمي وذلك بحكم تنظيمها.

يجدر بنا ان نقفز لنتأمل في اسلوب التعامل مع القرارات الاممية الصادرة حين لا تتفق مع مصالح دولة كبري . فالدولة الكبري تعمد الي تقديم تفسيرها الخاص لمضمون القرار الصادر. وهذا التفسير يفرغ القرار من مضمونة ويدخل المعنيين به في حوار لا طائل من ورائه.ومثل علي ذلك ما حدث مع القرار الاممي ٢٤٢ الصادر عن مجلس الامن الذي لا يزال الحوار مستمرا بشأنه فيما يتعلق بكلمة "الاراضي" اهي معرفة كما في النص الفرنسي ام نكرة كما في النص الانكليزي . وقد اعتمدت الولايات المتحدة الصيغة النكرة وتركت تحديد نسبة ما يتم الانسحاب من الاراضي للتفاوض واعلنت في الوقت نفسه انها مع القدس الموحدة وانها لا تعتبر المستوطنات التي اقامتها سلطات الاحتـــــلال " ليست غير شرعية ولكنهـــا عقبة في طريق التفاوض " وهكذا لا يبقي من جوهر القرار شيء والامر نفسه نجده عند الحديث عن " حقوق شعب " فهي احيانا " امال " او " طموحات " وتلبيتها تتجسد في " ادارة ذاتية " او "حكم ذاتي " او " حكومة ذاتية " ويجري تجنب لفظ " شعب " وتعبير " حق تقرير المصير" . وان لنا ان نتصور اثر هذه اللغة المستخدمة في التعامل علي نظرة الشعوب للقرارات الاممية وهي تتوق الي العدل وتنتظر تطبيق احكام قرارات

الشرعية الدولية !! وبخاصة نظرة اولئك الذين يكتوون بنار الاحتلال وممارساته مستهدفين بعدوان مستمر حيث الاحتلال حسب الشرعية الدولية عدوان مستمر.

واضح مما سبق ان المنظمة الامية لم تكن صاحبة قرار حاسم في القضايا التي لم تشأ القوي العظمي لها ان تحل في اطار الامم المتحدة . وهذه الحقيقة لا تمثل مفاجأة لانها متفقة مع تكوين المنظمة الامية . يلفت النظر ان هناك من يري مع دافيد كوشمان كويل صاحب كتاب " الامم المتحدة وكيف تعمل " ان هذا الوضع هو وضع سليم " لان سلطة مجلس الامن البوليسية لا يمكن استخدامها بطريقة تحرج احدي الدول العظمي وتكرهها علي القتال . والفيتو نطاق وقاية ضد اي عمل تأتيه الامم المتحدة قد يؤدي الي نشوب حرب عالمية جديدة " . وقد اعتبر كويل الذي اصدر كتابه عام ١٩٥٥ ان " الفيتو اعتراف بالحقيقة ، وهي ان انهاء حدود سلطة الامم المتحدة في استعمال قوتها البوليسية الخاصة ، اجراء لا يعدوه الا حرب عالمية ". كما اعتبر " ان الفيتو حارس امين ضد اراء خطيرة تلقي في الامم المتحدة نفسها تحث علي استخدام القوة في موقف تعجز اي منظمة بشرية عن فرضه فيه " . بينما رأي عدد من المفكرين ان حلم الانسانية الذي تبلور ابان معاناتها ويلات الحرب العالمية الثانية بولادة عالم جديد مطابق لحاجاتها ومطامعها لم يتجسد في المولود الذي خرج عام ١٩٤٥ . ففي ذلك العام الذي كان يتوقع فيه هذا الحادث السعيد - كما يقول مالك بن نبي - " اخرج التاريخ سقطا مشوها ، حين اجهض علي يد " قوابل " من الاشرار . لقد سافرا البشارة بمولود اصطنعوه من لفائف منتفخة رغبة في تغيير معالم الجريمة، وفي تضليل الشعوب التي كانت تنتظر ميلاده ، كان هذا المولود الجديد هو عالم الاربعة الكبار . ولم يكن للمزورين حيلة تجنبهم من ان يسيئوا الظن بأنفسهم ويلقوا علي مستقبل الوليد

الجديد المصنوع ..! ونحن نجد انعكاسات لهذا القلق البالغ في دراسات حديثة ظهرت في الغرب عن المشاكل الجغرافية السياسية . ومثل عليها ذلك القول الذي اراد صاحبه ان يعبر عن قلقه ويصفيه في الوقت نفسه حين لفت النظر الي " ان تصفية التأثير الغربي لم تتم في الاعوام العشرة التي مضت علي قيام الامم المتحدة كما قدر ذلك عام ١٩٤٥ ". فها هو القابل الشرير وقد استعاد ثقته في العالم القديم او علي الاقل في انقاض العالم القديم .

ان هاتين النظرتين للامم المتحدة تعبران عن مدرستين سياسيتين هما " الواقعية والمثالية " كما يصطلح علي تسميتها . والفجوة بينهما كما هو واضح واسعة . وبينما يحكم الاولي "منطق القوة " الذي يصل بها الي اعتماد " توازن القوي " بغض النظر عن الاعتبارات الاخلاقية، يحكم الاخري " منطق البقاء الذي يدعوها الي اعتماد " العدل " واخذ الاعتبارات الاخلاقية بعين الاعتبار.

* * *

والان بعد ان دخلت المنظمة الاممية مرحلة جديدة في اعقاب حرب الخليج هل جد جديد يدعو الولايات المتحدة الي ان تغير سياستها في الامم المتحدة تجاه قضية فلسطين بحيث يجعل المنظمة الاممية قادرة علي تطبيق احكام الشرعية الدولية بشأنها، ويغرينا من ثم ان نتوقع تحولا ؟

ان التحرك الذي قامت به الولايات المتحدة في الاسابيع الستة التالية لايقاف العمليات القتالية وحتي كتابة هذه السطور لا يقدم علامات علي تغير اساسي في سياستها تلك . فقد تحدث الرئيس الامريكي عن عزم بلاده علي التحرك واوضح ان الاساس المعتمد للحل هو قرار مجلس الامن ٢٤٢ - و٣٣٨ ومبدأ مبادلة الارض بالسلام، واشار الي ان ضمان الامن لا يتحقق بالضرورة عن طريق الجغرافيا كما ظهر اثناء حرب الخليج ولكن لم يلبث تحرك

وزير الخارجية الامريكي ان اتبع النهج القديم الذي لم يوصل الي حل علي مدي الاربعة والعشرين عاما الماضية . وصارح الرئيس الامريكي من خلال حديث مع اربعة صحفيين عربا يوم ٩/ ٣/ ١٩٩١ بأن القرارات الاممية المعتمدة " يخضع تفسيرها لمشكلات عديدة "، وان " أمن الخليج بما فيه ايران والعراق هو فيما يبدو لي مسألة اسهل من مسألة لبنان ومسألة فلسطين حيث ان كلا منهما تتصل باسرائيل .

لا ينبغي ان ينبط همنا عن سبر اغوار وضع المنظمة الاممية ما يبدو علي السطح في هذا التحرك . فزلزال الخليج ومن قبله زلزال اوربا الشرقية لابد انهما جاءا بجديد يدعو الولايات المتحدة الي اخذه في الاعتبار . والحق اننا نقف امام عدة امور ضمن هذا الجديد .

ان الولايات المتحدة تجد نفسها اليوم وقد انفردت عمليا بصفة " القوة الاعظم " بين دول العالم. وذلك بعد ان قادت تحالفا دوليا تحت علم الامم المتحدة ومظلة الشرعية الدولية في حرب منتصرة ضد العراق كما تجد نفسها وقد رتبت علاقاتها بالاتحاد السوفييتي بشكل ادي الي انهاء الحرب الباردة ، ووقعت معه ومع بقية دول اوربا وكندا معاهدة باريس التي نظمت العلاقات في دائرة الغرب الحضارية . وها هو الرئيس السوفييتي يخاطب نواب الشعب في بلاده شارحا رؤيته للمرحلة الجديدة في العلاقات السوفيتية الامريكية " ان الاختراق الجذري في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي ارسي بداية لكل الامور الايجابية التي حدثت من ثم وجعلت من الممكن عقد المؤتمر نفسه . ولكن من ذلك ينبع ايضا ان تطبيق قراراته سوف يستند ايضا علي هيبة هاتين الدولتين الكبيرتين . ان لقاءاتي في باريس مع الرئيس جورج بوش قد اكدت استقرار الحوار السوفييتي الامريكي ونوعيته الجديدة ، وعززت بقدر اكبر الثقة والاستعداد

للتعاون في صالح السلام والامن في اطر الامم المتحدة والمسيرة الاوربية".

لقد وجدت الولايات المتحدة ان تحركها في المنظمة الاممية اثناء ادارتها ازمة الخليج واثناء الحرب ثم بعد الحرب كان ناجحا للغاية .وقد وفر لها غطاء الشرعية الدولية وكشف بمجمله عن صمود العلاقات الجديدة مع الاتحاد السوفيتي. واوصل الي صدور قراري مجلس الامن رقم ٦٨٧ ورقم ٦٨٨ وكل منهما مثل سابقة في مجاله ، واولهما متعلق بشروط وقف اطلاق النار الدائم علي العراق والاخر متعلق بأوضاع الاكراد داخل العراق . ولاشك ان هذا النجاح يغري الولايات المتحدة باعتماد المنظمة الاممية ساحة رئيسية للتحرك في اطار تنفيذ السياسات الخارجية الامريكية علي الصعيد الدولي . وهذا يعني ان تقوي الاصوات الامريكية التي تؤيد التحرك الامريكي الايجابي في الامم المتحدة ، وان تضعف الاصوات الاخري المخالفة . وطبيعي ان التوجه سوف يدعو الادارة الامريكية الي الحفاظ علي حد ادني من هيبة المنظمة الاممية لتكون لها مصداقيتها، وان تلتفت بخاصة الي دفع شبهة الكيل بمكيالين عنها .

تجد الولايات المتحدة نفسها اليوم ايضا امام مجموعة حقائق استراتيجية كشفت عنها الازمة والحرب تدعوها الي مراجعة سياساتها في منطقة الوطن العربي واعادة النظر في الدور الذي اسندته لاسرائيل في استراتيجيها لفترة ما قبل الحرب. ومن هذه الحقائق ان هذا الدور الاسرائيلي المفترض في حماية مصالحها النفطية لم يثبت جدواه تماما كما ان الدور الاسرائيلي في ترتيباتها الامنية تجاه الاتحاد السوفييتي قد تضاءل بعد انتهاء الحرب الباردة ، وان دعم العدوان الاسرائيلي المستمر في المنظمة الاممية يمثل عبئا ثقيلا معنويا علي السياسة الامريكية ، وان الحاجة ماسة الي نظام عربي يسهم في متطلبات امن المنطقة تكون مصر فيه ، الامر الذي يستوجب تغيير السياسة الامريكية ، التي دأبت علي عزل مصر عن محيطها واستبدال نظام اقليمي بالنظام الغربي يكون لاسرائيل فيه

دور خاص ويد عليا ، وان الانتفاضة الفلسطينية استمرت في اشد ظروف الازمة صعوبة مؤكدة قوة روح الانتفاض التي عبرت عن نفسها بصور عدة في المنطقة ككل ، وان العمق الاسرائيلي يمكن ان يوصل اليه عربيا وليس الامر حكرا علي اسرائيل ان تضرب العمق العرب، وان التجمع الاسرائيلي يعاني من ضغوطات في داخله ظهرت اثارها في جبتهه الداخلية وعلي اجهزته الامنية ، وان عددا من الدول العربية دخل معها التحالف الدولي الذي اقامته.

تجد الولايات المتحدة نفسها اليوم امام هذا الوعد الذي اجمعت عليه الاسرة الدولية والتزمت به بالسعي لايجاد حل عادل لقضية فلسطين والصراع العربي الاسرائيلي . وهي مدعوة للوفاء به. السؤال الذي يبرز عند هذا الحد هو كيف سيكون تصرف الولايات المتحدة في ضوء هذا الجديد ؟

٦ نحو السلام في الشرق الأوسط بعد حرب الخليج

السفير بيتر كونستابل

السيد رئيس الجلسة، ارحب بهذه الفرصة لمخاطبتكم في هذه الندوة عن حرب الخليج ومستقبل الشرق الاوسط واهنئكم علي اختياركم لهذا التوقيت الملائم لعقد مثل هذه الندوة وعلي قائمة الموضوعات التي تطرحها اجندة اعمال الندوة. ولا داعي لان اكرر للحاضرين حجم الفزع الذي سببته حرب الخليج وحجم النفقات. لقد جرت العادة وجرى القول ان تكون عملية السلام في الشرق الاوسط مرتبطة بحدث جلل يحرك عملية السلام ليكون بمثابة العامل المساعد CATALYST علي القيام بمثل هذا النوع من التحرك. والحروب عادة ما تكون بمثابة احداث محركة وعادة ما تترك خلفها مشاكل جديدة وغير متوقعة وتترك كذلك بذور التغيير التي تتضح بعد عدة سنوات، كذلك تترك هذه الحروب خلفها الفرص الجديدة التي يجب وان تنتهز اذا ما كان هناك فهم صحيح لها. والفهم الصحيح يمثل مهمة لنا جميعا في مثل ندوتنا هذه. فعلينا اذا ان نتفهم الوضع ونحدد ما هي تلك الفرص المتاحة للسلام والتعاون التي قد تكون مما تركته هذه الحرب وعلينا ايضا ان نتعرف علي كيفية صياغة هذه الفرص لصالح السلام والتعاون.

ان مبادرة السلام والتعاون في الشرق الاوسط مبنية علي اساس ان حرب الخليج قد تسببت في الكثير من الاضطراب في الشرق الاوسط الامر الذي يصعب معالجته من خلال الانماط القديمة خاصة وان الاضطراب والغليان والاحباط

عادة ما يكون في اوج مستوي له عقب الحرب وبالتالي فإن هذا يزيد الامور سوءا خاصة فيما يتعلق بالصراعات الممتدة الموجودة بالفعل في المنطقة مما يخلق مزيدا من المشاكل، ولكن مع كل هذا فإن الحرب قد خلقت فرصا للقيام بالمبادرات الجديدة وبالتالي فإن الظروف قد تكون موائمة لتبني منهج شامل لمعالجة قضايا المنطقة التي قد يكون من شأنها كسر حلقة الجمود التي تجسدت في العقد المنصرم.

انني سعيد علي وجه الخصوص بتوجيه الدعوة لي لحضور هذه الندوة التي تضم هذا الجمع من الباحثين المتميزين وهذا الجمع من هؤلاء الذين لديهم الخبرة الكبيرة والمراكز المرموقة في الشرق الاوسط .. كذلك فانني سعيد لان هذه المناسبة تمثل فرصة رائعة لمناقشة منهج جديد واسلوب جديد لمعالجة قضية السلام والامن في الشرق الاوسط . فان هذا المنهج يعالج نطاق اوسع من القضايا اكثر مما كانت عليه الامور في السابق.

وسوف اقدم في كلمتي هذه ما استوحيته من نموذج هلسنكي او بمعني ادق من مؤتمر الامن الاوروبي للامن والتعاون الذي كان السبب في انطلاقه الامال الفكرية للافكار التي سوف اطرحها.

ان هدف مبادرة السلام والتعاون في الشرق الاوسط هي خطة لتنمية وتنسيق سلسلة من الانشطةالخاصة التي تشجع علي تبني منهج شامل ومتعدد القنوات يخدم كل من دعم عملية السلام علي الصعيد الرسمي وتطوير مستوي اخر غير حكومي يكون نطاق انشطته وعلاقاته اوسع ويكون من شأنه تدعيم التعاون والامن في المنطقة . ان المفهوم الجوهري هو تقديم وتشجيع عمليات وطرق مفاوضات مبتكرة وغير رسمية بالمنطقة بحيث تكون مماثلة لتلك التي استخدمت في مؤتمر هلسنكي الخاص بالامن والتعاون في اوروبا.

لقد كان مؤتمر هلسنكي ولا يزال يمثل تجربة ناجحة في اوروبا، ومن الطبيعي النظر اليه علي كونه نموذجا ليس فقط للشرق الاوسط ولكن ايضا للمناطق التي تعاني من وجود صراعات مركبة في العالم. وبالرغم من ذلك فان مؤتمر هلسنكي لا يمكن اتخاذه كنموذج برمته ولكن يمكن الاستفادة ببعض مكوناته فيما يتعلق بالشرق الاوسط. واذا فهمنا السبب وراء هذه المقولة فإن هذا بالتالي سوف يساعدنا علي تعريف وقبول المكونات التي يكون لها فاعليتها وترك تلك المكونات التي لا تتطابق ووافع صراعات الشرق الاوسط والتي لا تمثل ارضية مناسبة لها. وكذلك علينا ان نبتكر المكونات التي نري الحاجة اليها. ان عملية السلام في الشرق الاوسط تحتاج الي اعادة خلق السياق الملائم ثقافيا وسياسيا. وبينما يمكن لمن هو خارج منطقة الشرق الاوسط ان يساعد ويشجع علي تحقق الاطار، الا ان المهمة تعتمد اساسا علي الذين ينتمون الي منطقة الشرق الاوسط بذاتهم.

ولعلي اقدم قائمة ببعض تلك الاختلافات بين اوروبا والشرق الاوسط والتي لها علاقة مباشرة بعملية نقل نموذج هلسنكي وتطبيقه علي حالة الشرق الاوسط. وهنا نتذكر انه في اوروبا، وحتي في احلك ايام الحرب الباردة، حافظت الحكومات المختلفة علي ابقاء علاقاتها الدبلوماسية وكانت تتبني تقليد الاتصال المباشر، اما فيما يتعلق بالدول العربية ، باستثناء مصر فليس هناك علاقات دبلوماسية مع اسرائيل ولا توجد بينها وبين اسرائيل اتصالات. وفي هذا السياق، كما تعرفون، يجب ان يكون موضوع جمع الاطراف المناسبة لمائدة المفاوضات هو الموضوع الذي يمثل مهمة صعبة للغاية.

ان الصراعات في اوروبا كانت ثنائية في طبيعتها، اما في الشرق الاوسط فان الصراعات متعددة الاطراف وكذلك فهي اكثر تعقيدا من تلك الصراعات التي ظهرت في اوروبا عقب الحرب العالمية.

ان لاوربا عدد كبير من الاكاديميين والخبراء والمنظمات الخاصة التي تعاملت ولعدة سنوات مع القضايا التي اصبحت في نهاية المطاف علي جدول اعمال مؤتمر هلسنكي للتعاون والامن. ولقد لعبت كل هذه الاطراف غير الرسمية دورا اساسيا في تحريك الحكومات نحو ديناميكيات عمليات مؤتمر هلسنكي . اما في الشرق الاوسط فهناك شبكة اقل تطورا ونموا تجمع بين جهد الاكاديميين وخبراء المنظمات الخاصة وبالتالي تكون عملية دفع الجهود نحو الاكاديميين وخبراء المنظمات الخاصة وبالتالي تكون عملية دفع الجهود نحو ديناميكيات الحلول اقل في المنطقة.

وفي اوروبا ، فان مؤتمر هلسنكي كان يمثل احد عمليات عديدة كانت تخاطب قضايا الامن والسياسة ذات الطبيعة الحرجة ولكن كان هناك ايضا قنوات ثنائية ومتعددة تلعب دورا رئيسيا في تسوية قضايا اوروبا الداخلية وقضايا الشرق والغرب . اما في الشرق الاوسط، فهناك عمليات اخري قليلة ان لم تكن غير موجودة نهائيا تستطيع التعامل مع قضايا المنطقة برمتها. وما نستنتجه من هذه النقطة ليس واضحا بالقدر الكافي ولكنه يفيد بان وجود مشروع علي غرار مؤتمر هلسنكي في الشرق الاوسط قد لا يلعب نفس الدور الذي لعبه مؤتمر هلسنكي في اوروبا.

ومن وجهة نظرنا، فان الواجهة البراقة لمؤتمر هلسنكي لم تكن تتمثل في المؤتمر في حد ذاته ولكن في الاسلوب والطريقة الفريدة التي استخدمت فيه وكانت ذات قنوات واوجه متعددة وعمليات مفتوحة، والتي تم التوصل من خلالها الي قرارات بالاجماع، حتي اذا جاء وقت التفاوض الفعلي نري ان القضايا قد اصبحت واضحة المعالم ومقبولة للاطراف المعنية . اننا يجب وان نذكر ان مؤتمر هلسنكي لم يكن مؤتمر في وقت معلوم فقط انما كان بمثابة عمليات ذات طابع استمراري استمرت لاكثر من خمسة عشر عاما وهذا قد حقق وجود اطار لنطاق

اوسع من المناقشات والمفاوضات . وبينما نتوقع حدوث مؤتمر علي غرار مؤتمر هلسنكي في نهاية الامر في الشرق الاوسط، فإن هذه المبادرة سيكون من شأنها ان تدعم العمليات غير الرسمية وليس ان تدعم مؤتمرا يحدث في وقت معلوم وينتهي الامر.

لقد كانت الاجندة المرنة لمؤتمر هلسنكي من اهم ما يميزه عن المبادرات التي سبقته وكانت اقل نجاحا. فلقد قدمت هذه الاجندة المرنة شئ مختلفا للمشتركين با لمؤتمر . وبالتالي فان تنظيم مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط طبقا لنفس المبادىء قد يتيح للمشتركين الفرصة للتركيز المبدئي علي الوصول لاتفاقيات اسهل تتعلق باتخاذ اجراءات من شأنها بناء الثقة، ان الفكرة هي الحفاظ علي اطار يتسع وبالقدر الكافي لمعالجة اي موضوع يستجد علي ساحة الناقشة وايجاد اتفاقيات مبكرة يكون لها السبب في بناء الثقة اثناء العمليات التفاوضية.

ففي الشرق الاوسط يتطلب امر المشاركة الواسعة النطاق منهج مرن ويتسم بالجاذبية لكافة الاطراف .. خاصة لكل من الفلسطينيين والاسرائيليين. وبالنسبة للاسرائيليين والفلسطينيين فان المبادرة قد تمثل الفرصة لكي يندمج كل منهما مع الاخر في اطار خاص يتيح لهم الفرصة للتحدث بخصوص موضوعات عديدة ومشاكل متنوعة في المنطقة ليس بالشرط وان تكون مشاكل الحدود، ولكن يمكن التحدث بخصوص اي مشاكل خاصة بالاسرائيليين فسوف تكون بدورها مشاكل خاصة بالعرب . وهنا يكون للمبادرة وجهها الاجابي لانها سوف تطرح مفاهيم قد نجحت تماما في اوربا وكانت تتضمن " خفض القوات المتبادل" "واجراءات بناء الثقة" . ان الفكرة المركزية هي ان نعطي الاطراف الحافز علي الحضور والمشاركة.

وفي سياق الشرق الاوسط، من الممكن للمراقب ان يتصور ان تبني اسلوب

وجود القنوات المتعددة سوف ينتج عنه في النهاية تبادل المصالح الخاصة بالقضايا الامنية والاقتصادية التي تسمح بالوصول الي تسوية بخصوص المشكلة الرئيسية وهي مشكلة الارض. فالعملية اذا قد تساهم في انشاء عدة اوعية مماثلة لما حدث في اوروبا بحيث تكون ذات نطاق واسع يسمح بتناول كافة الموضوعات وبقدر كافي من الغموض بحيث لا يغلق الباب امام بعض القضايا ذات الطبيعة المعقدة.

لقد كانت المرونة في الشكل والصياغة اللغوية من الخصائص المميزة لمؤتمر هلسنكي للامن والتعاون وهذا الامر هام ويمكن تبنيه في حالة الشرق الاوسط. لقد كانت اتفاقيات هلسنكي اتفاقيات دولية ملمزمة سياسيا ولم تكن معاهدات، وفي السياق الاوروبي قد سمح بتجنب الاعتراف الرسمي بضم الاتحاد السوفيتي لجمهوريات البلطيق وبالتالي كان هذا امرا مقبولا انه من الممكن الوصل الي صيغ جديدة اكثر ابتكارية للاتفاقيات تبتعد عن تعقيدات المعاهدات التقليدية.

واذا ما اخذنا بعين الاعتبار الطبيعة الاشتراطية والمرتبطة بعمليات الاوعية المتعددة ، فانه من الممكن خلق تصور للمستقبل يساعد علي المساهمة في عملية السلام. اننا ندرك جميعا وجود عقبات سيكولوجية كبيرة من كافة الاطراف تعوق عملية الوصول الي تسوية للاختلافات في الشرق الاوسط. ولكن هذه العقبات من الممكن وان يتم التغلب عليها اذا ما كانت صورة المستقبل بعد التسوية بالقدر الكافي من الجاذبية بحيث يصعب رفضها من قبل الاطراف المعنية وفي هذه العملية يستطيع المشاركون ان يتعاملوا مع القضايا من منطلق الوصول الي السلام في نهاية المطاف، ثم يتم العمل المتحسب لحل العقبات التي تقف في طريق السلام.

ان الطبيعة المتحسبة للعمل سوف تحث هؤلاء الذين يشعرون بميلهم للابتعاد

عن المشاركة في ان يدخلوا في الحوار. ان منهج القنوات المتعددة سوف يوجد الميكانيزم اللازم لوضع القضايا السياسة الصعبة في داخل العملية دون ان يتسبب في الوصول الي الطريق المسدود . فالعمل باسلوب الاوعية المنفصلة اي معالجة كل امر على حدى، سوف يؤدي في النهاية الي الوصول الي معايير بناء الثقة من خلال قضايا المياه علي سبيل المثال وسيكون لهذا اثره الايجابي علي قضايا الامن بالتالي والتي كانت ستصل الي مرحلة الطريق المسدود بانتهاج مناهج اخري.

ما الذي ينبغي عمله؟ لقد كان مؤتمر هلسنكي بمثابة عملية رسمية تمولها الحكومات ، وكان بحق شاملا من الناحية الجغرافية . ومع ذلك فلقد استغرق الامر عدة سنوات من النشاط من خلال مجموعة صغيرة من الافراد، ومركز الابحاث وبعض المسئولين الرسميين قبل ان يتحقق وجود جهد ذو نطاق اوسع من الحكومات ذاتها . ومن الهام ان نلاحظ ان منهج جيمس بيكر في تعامله مع حكومات الشرق الاوسط ومع الفلسطينيين في رحلاته الراهنة، تفيد بان حكومة الولايات المتحدة وبعض الحكومات الاخري تفكر بنفس اسلوب " التفاوض ذو القنوات والاوجه المتعددة" واذا كان الامر هكذا، فانه يبدو لنا بغض النظر عن الاسم المعطي لتلك المفاوضات ، فإن هذا السلوك التفاوض يستعين بمكونات رئيسية من الاسلوب المتبع في مؤتمر هلسنكي .

انه لمن المبالغ فيه القول بان منظمة خاصة مثل منظمة "البحث عن ارضية متشركة". كالمنظمة التي انتمي اليها، يمكن وان تكون بدلا من الحكومات المعنية في هذا الامر اننا نؤمن ، بالرغم من ذلك ، اننا وكذلك الاخرون لدينا دورا مهما وحيويا يمكننا وان نقوم به لدعم وتكملة عمليات التفاوض الرسمية.

وفي النهاية، يظل هدفنا هو ان نري الحكومات في المنطقة تجتمع سويا في

اطار مؤتمرا للسلام والتعاون، بحيث تكون كل انشطتة منصبة في هذا التوجه لتحقيق ذلك الهدف الذي سيتغرق تحقيقه لبعض الوقت .

انني وزميلي ، رئيس المنظمة الام لمنظمة " البحث عن الارضية المشتركة " ، نسافر معا في الوقت الراهن بين دول الشرق الاوسط لمناقشة هذه الافكار مع عدد كبير من المسئولين والافراد . اننا لا نريد الحصول علي توثيق رسمي لمقترحاتنا، ولكننا نأمل في ان نجد التفاهم او حتي التشجيع لاستكشاف الجهود التي قد تساهم بمرور الوقت - في الوصول الي السلام في نهاية المطاف في المنطقة كذلك فاننا نأمل ان تكون هذه المناقشات لها هدف كسب وتعلم الحكمة من المتحدثين هنا عن قضية الشرق الاوسط حتي نستطيع سويا تنقيح وتنمية افكارنا وطريقة تفكيرنا وان يتم تكييف هذه الافكار في النهاية لتناسب الواقع السياسي والثقافي بالطريقة التي تمكننا من تنمية وتطوير برنامجا ايجابيا. كذلك فإن هناك حاجة عاجلة للربط الاكثر احكاما بين المنظمات والافراد الذين يعملون في الشرق الاوسط بهدف تسجيل الانشطة الممارسة والتي تهم الاطراف المختلفة . اننا نؤمن ان هذا النوع من الانشطة الهامة التي قد تدعم وتقوي عملية التواصل ليس فقط بين الامريكيين والاخرين من الشرق الاوسط ولكن ايضا تلك التي قد تدعم وتقوي عملية التواصل بين الافراد في المنطقة ، مما يتيح في نهاية الامر تحقيق حوار ايجابي مستقبلا وكذلك في المساعدةعلي التعرف علي مفاتيح التفاوض الناجح بخصوص القضايا المختلفة . اي وجود دارا للمقاصة او المعاوضة سيكون مهمته تحقيق هذه الامور وسوف يساعد ايضا علي تحديد نطاق النشاط المطلوب ممارسته بخصوص نواحي القصور والمبادرات المطلوبة بخصوص التغلب علي اوجه ذلك القصور.

اننا نؤمن ايضا بوجود دورا لمنظمتنا يجب وان تعلبه في جمع الافراد سويا للمشاركة في التعرف علي المعلومات والمفاهيم الخاصة بمبادرات السلام

والتعاون في الشرق الاوسط ولتشجيع الاخرين علي ان يفكروا في مثل هذه المفاهيم وفي بناء عملهم علي هذا الاسس في المنطقة . اننا لا نريد ان نتنافس مع الاخرين او نستبدل جهودهم وانشطتهم بجهودنا وانشطتنا ولكننا نؤمن ان كل هذه الانشطة جميعها يجب وان تتركز وتتجمع لتشجع الناس في هذه المنطقة من العالم علي ان يفكروا في حل المشكلة بطرق جديدة.

وفي النهاية، فإننا نري انفسنا كمساهمين من خلال انشطتنا في توعية الرأي العام، في كل من الولايات المتحدة وفي المنطقة، بامكانيات الوصول الي صيغ واساليب تفاوضية جديدة بخصوص معالجة ازمة الشرق الاوسط، علي المستويين الرسمي وغير الرسمي . اننا ايضا علي اتصال مع المنظمات الاوروبية التي تشاركنا اهتماماتنا.

المحور الرابع

ازمة الخليج واعادة البناء الاقتصادي العربي

(٧) ازمة الخليج والبحث عن نظام اقتصادي عربي جديد

د. حازم الببلاوي

اصبح من الظواهر التي تكاد ان تكون متكرره هي ان تبزغ الامال في تحقيق نهضة عربية عقب كل اضطراب سياسي يحدث في المنطقة . فلقد كان هذا هو الحال عقب انتهاء الحربين العالميتين حيث حدثت الثورة العربية في اثناء الحرب العالمية الاولي وتم انشاء الجامعة العربية في اثناء الحرب العالمية الثانية . وكان كل من الحدثين يجسد مثل تلك الامال.

وفي اواخر السبعينات من القرن الحالي، بعثرت امال جديدة لاقامة نظام عربي جديد عقب حرب اكتوبر ١٩٧٣ وما تلاها من تطورات علي صعيد النفط وهو ما عرف "بالصدمات البترولية " ولقد تسببت " الدولارات البترولية" في وجود تصورات وطموحات كبيرة لاقامة نظام اقتصادي عربي جديد . والان اذا ما نظرنا الي ازمة الخليج عام ١٩٩١ فاننا لا نجدها تمثل استثناء في كونها ايضا سبب في العودة الي الامل في اقامة ذلك النظام الاقتصادي الجديد. فلقد ساعد البحث عن ترتيبات الامن المنطقة علي اثارة مثل هذه الامال القديمة وتأكد في

هذه المرة ان تحقيق مثل هذا النظام الجديد يعد بمثابة متطلب اولي واساسي لايجاد الاستقرار السياسي. فلا غرو اذا ارتبطت ترتيبات وحفظ الامن في المنطقة ارتبطا وثيقا بترتيبات وخطط التنمية الاقتصادية في المنطقة ككل.

الدروس المستفادة من الماضي

ان التاريخ العربي الحديث للامة العربية ، ورغم نجاحات متفرقة هنا وهناك يمثل في واقعه قصة طويلة من الاحباط وخيبة الامل من الناحيتين الاقتصادية والسياسية وعلي وجه الخصوص ، فإن الثورة البترولية قد اثبتت انها لا تعدو ان تكون سرابا اكثر منها فرصة حقيقية. فالاموال البترولية علي ضخامتها في بداية الثورة البترولية الا انها في تناقص كبير، كذلك فان الحلم الطويل باقامة نظام اقتصادي عربي جديد لا يمثل في الواقع الا سرابا كما كان قبل الثورة البترولية (والصدمات البترولية) ان لم يكن الامر قد اصبح اكثر سوءا في هذا الصدد.

بل ان التطورات التي حدثت قد فتحت مجالات كبيرة لانفاق المال البترولي مما جعل استغلاله في البناء والتنمية غير واردا حيث ان الجزء الاكبر من هذا المال قد ذهب هباءا في عمليات الدمار المتلاحقة،علي سبيل المثال الحرب الاهلية اللبنانية، حرب ايران والعراق المفتوحة وما اكثر ما احدثه غزو الكويت في هذا الصدد.

وفي دراسة مسابقة بعنوان " حقبة النفط العربي" ١٩٧٣:١٩٨٣ "، قصة الفرصة الضائعة والتي نشرت في مجلة الشئون العربية في ربيع ١٩٨٦، حاولت ان اوضح كينونة "الفرصة الضائعة" اثناء حقبة النفط العربي واوضحت ان نزعة الدول العربية الغنية في الا تستثمر اموالها في الدول العربية الفقيرة قد ادي الي تخلف المنطقة . كلها بينما ذهبت الثروة العربية الجديدة لتستقر في الدول الاكثر تقدما ولتتقلص بصفة مستمرة.

لقد ثبت ان المنطقة العربية مثلها مثل مناطق جغرافية عديدة في العالم تنطبق عليها الملاحظة القائلة بأن العدد الكبير من السكان يتواجدون عادة في مراكز تفتقد الي رأس المال ، وان البترول وبالتالي المال يتوفر في المراكز التي فيها وجود المصادر البشرية وغير البشرية. وبما ان هذا التناقض الذي تجمع في المنطقة العربية كان ينبغي وان يكون الحافز القوي علي التكامل الا ان غياب القيادة الواعية قد تسبب في ضياع فرصة هذا التكامل.

ان التناقض بين هذين المركزين لا يكمن في طبيعة المصادر الموجودة با لمنطقة فقط ولكنه يرجع الي الاختلاف في الحصافة والعقلية الاقتصادية. فبينما يتوالد الدخل عادة في العملية الانتاجية في مراكز التنمية ، فإن الحال في مراكز المال البترولي يكاد يكون بمثابة كسب غير متوقع والنتيجة تكون اذا نوعا من التناقض بين متطلبات التنمية من ناحية ونوع من هيمنة العقلية القاصرة من الناحية الاخري. واكثر من ذلك فان حقبة النفط كانت تعني اكثر من مجرد وجود تناقض بين مراكز التنمية ومراكز المال، فلقد كانت تعني في حقبة سيادة المراكز المالية وبالتالي سادت عقلية التأخير لقد اوضح عقد كامل من الحقبة البترولية ان العالم العربي باجمعه علي مستوي كل من الدول الغنية بالبترول والدول قليلة الانتاج، قد اصبح اقتصاده هو اقتصاد بترولي . ايضا فانه من منظور توازنا القوي في المنطقة تصدرت الدول الغنية بانتاجها للبترول مكان الصدارة بينما تراجع مستوي ومكانة الدول غير البترولية . لقد تمحورت السياسات العربية حول التنمية في مراكز الانتاج الرئيسية في مصر وسوريا والعراق ولحقبة طويلة. ومصر علي وجه الخصوص رأت نفسها ، وكذلك راها معظم العرب علي كونها الدولة العربية القائدة . ولكن هذا الامر، بطبيعة الحال، كان من وقت لاخر محل جدل ولا يؤخذ علي كونه حقيقة مسلم بها . ولقد انفجرت حدة التناقس بين بلاد المركز مثل مصر والعراق من وقت الي اخر . ولكن تبقي الحقيقة بالرغم من ذلك، في

ان سياسات المراكز العربية قد تشكلت في مراكز الزراعة في وادي النيل وفي منطقة الهلال الخصيب.

ولقد تغير كل هذا بعد اكتشاف البترول بكميات كبيرة في المنطقة العربية. وهنا لم يتغير فقط موقع العرب من ناحية القيمة الاستراتيجية علي " ساحة الشطرنج " العالمية بسبب ارقام انتاج البترول والاحتياطي منه، ولكن لان الدول العربية الغنية بالبترول بدأت تلعب دورا اكثر كفاءة وتأثيرا علي ساحة السياسات العربية وتحولت هنا " عضلات المال " الي نفوذ سياسي اكبر.

ولم يكن الدور الذي لعبه بارونات البترول الجدد شيئا مشجعا علي وجه الخصوص فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في المنطقة بل علي اكثر من ذلك كانا هذا الدور غير مرضي عنه فيما يتعلق بالاستقرار السياسي العالمي. وبالرغم من ان الامداد بالبترول لم ينقطع في اي وقت الا ان الصمدات في اسعار البترول قد تسببت في وجود عامل من عدم اليقين والتأكد لم يعرف مثله من قبل. ولقد هدد ذلك الامر، بزعزعة الاستقرار في النظام الاقتصادي . وحقيقة ، فان العالم قد تخطي بسلام صدمتي البترول في عامي ١٩٧٣ ، ١٩٧٨ ولكن ليس بدون الم وتكاليف باهظة.

وينبغي ان نذكر ان مشكلة اسعار النفط لم تكن تكمن في الزيادة المستمرة او الطبيعة المفاجئة وغير المتوقعة لها . فالاستقرار الاقتصادي له عدو وهو عدم اليقين.

لقد ثبت ان اسعار البترول وعملية امداده تمثل مشكلة اقل بكثير من مشكلة اموال النفط الفائضة والتي اوجدت عاملا مخلا كبيرا لاقتصاد النظام الدولي. فمشكلات مثل العجز في ميزان المدفوعات وتضخم ذلك العجز من المشكلات ذات العلاقة بالوجود المفاجئ لفائض العائدات البترولية. ولقد انعكس التضخم

علي دول العالم الثالث فمشكلة المديونية الخارجية في العالم الثالث مرتبطة ارتباطا كبيرا بفائض البترول .

ولقد اوضحت في ابحاث سابقة كيف ان التضخم العالمي في السبعينيات كان نتيجة للظهور المفاجيء لفائض عائدات البترول . وعند وجود ذلك التضخم كانت الدول النامية هي اكثر الدول تضررا لانها كانت اقل الدول قدرة علي التكيف مع هذا المستجد وكان عليها ان تتحمل النتائج وعلي حد قول مدير صندوق النقد الدولي فلقد وصلت خسائر هذه الدول الي ما يقارب (٨٠) بليون دولار في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٩ . والمراقب يمكنه ان يضيف الي ذلك ما يماثله من خسارة نتيجة لما عرف بالصدمة البترولية الثانية.

انه لمن المبالغ فيه ان نصل مما سبق عرضه الي الاستنتاج القائل بان الحقبة البترولية وصعود دور الدول المنتجة للبترول علي الساحة العالمية كان مخيبا للامال علي صعيدي التنمية الاقتصادية في المنطقة وعلي استقرار الاقتصاد العالمي .

ازمة الخليج والاستقرار

لقد فوجيء العالم بالغزو العراقي للكويت في اغسطس ١٩٩٠ . فلقد حدث هذا الغزو في الوقت الذي انتهت فترة الحرب الباردة والتي اوحت بان هناك شيء من الثقة بدأ يغلب علي تفكير العالم.

ولكن بهذا الغزو تبدد وهم الاستقرار في العالم . فلقد كانت المفاجأة ليست من قبل العراق فقط ولكن كانت المفاجأة من البلاد التي تعاطفت مع العراق ومن الجماهير العريضة التي تعاملت مع هذا الغزو في العديد من البلدان العربية. وهنا نقول بانه اذا كانت الدول الغنية بالبترول قد فشلت في تنفيذ برامج للتنمية في المنطقة فان الثروات المادية لهذه البلدان لم تفشل في استثارة جماهير الدول المجاورة خاصة القطاع العريض الذي يشعر بالاحباط بين الجماهير العربية .

وفي الحقيقة انانا لا يمكننا فصل الغزو العراقي عن الطبيعة المغامرة للحزب الحاكم في العراق. الا انه من الخطأ الجسيم ان نتغاضي النظر عن حظايا عدم توظيف مال البترول لخدمة المنطقة كما يري ذلك القطاع الاكبر من الامة العربية.

لقد فشلت المساعدة الاقتصادية التي تعطيها دول الخليج الي الدول العربية الفقيرة لتضفي نوع من الشرعية علي هذه الدول الخليجية ، لقد بقوا ولفترة طويلة كلحن نشاز في خضم محيط من الفقراء من حولهم مما خلق جو من عدم الاستقرار المستمر . ومن هنا بدت الكويت وكأنها جائزة ممكن الحصول عليها ومن هنا غضت العديد من الدول العربية الطرف عن العدوان العراقي علي امل ان يكون هذا الغزو البداية نحو مزايا اقتصادية افضل لها. انه ليس من الاستنتاجات البعيدة ان استخدام الدولارات البترولية قد فشل ايضا في اختبار الامن والاستقرار في المنطقة كما فشل استخدام التنمية الاقتصادية . وعلي كل ، فلقد كان اداء النظم البترولية اداءا ضعيفا في تحقيق تقدم اقتصادي بالمنطقة كما كان حال نفس هذا الاداء في تدعيم الاستقرار المالي العالمي ، والي الان فلقد ثبت ان هذا النظام الراهن غير قادر علي حماية امن المنطقة.

الحاجة الي نظام عربي جديد

ان عدم ملائمة النظام العربي الراهن لم يسبب الاحباط للطموحات العربية للتنمية فقط ولكنه تسبب في تهديد وزعزعة استقرار الاقتصاد العالمي . ان العالم لا يستطيع تحمل انقطاع امدادات البترول. وكذلك لا يستطيع تحمل وجود عدم الاستقرار في مثل هذه المنطقة الحيوية من العالم . ففي الماضي، كانت بوادر عدم الاستقرار وحدوثه في بلاد الشرق الاوسط غير المنتجة للبترول . ولكن بعد حدوث ازمةالخليج فلقد انتشر "الفيروس" الان الي الدول المنتجة للبترول . وهذا امر جلل وخطير ، ولقد اصبح هذا الخطر ليس علي المنطقة ، فحسب ، ولكن اصبح

خطرا علي العالم كله. وهنا نجد انفسنا امام لعبة غير صفرية ، حيث ان مكاسب النظام الفرعي وهو النظام العربي في هذه الحالة ليست متوافقة مع مكاسب النظام الكوني الرئيسي - وهو في هذه الحالة النظام الاقتصادي العالمي. وهذا الامر يمثل اهمية خاصة للمنطقة العربية حيث ان النظرة والفهم العام للامور للجماهير العربية تفترض ان هناك دائما تناقض بين الطموحات القومية ومتطلبات النظام الدولي.

لقد اصبح من المدركات الان ان الاستقرار السياسي في المنطقة يمثل المطلب الاساس لكي تستمر عمليات امداد البترول دون انقطاع . كذلك اتضح وجوب استخدام نسبة مئوية محددة (قانونيا) من فائض الاموال البترولية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فان هذا الامر سوف يساعد علي تضييق الهوة بين البلدان العربية وتصحيح عدم التوازن الحاد بين بلدان المنطقة . لقد اوضحت ازمة الخليج بما لا يدع مجالا للشك انه يمكن الحفاظ علي الاستقرار ، فقط من خلال التنمية الاقتصادية والسياسية .ومن هذا المنطلق فان ازمة الخليج ، وبالرغم من حجم الدمار والخسائر التي احدثتها الا ان ما تمخض عنها يعطي نوع من الامل.

ان الاعتقاد بان ايجاد نظام عربي جديد يعتمد فقط علي تغيرات ينبغي وان تحدث في دول البترول العربية ليمثل خطأ جسيما في الحسابات العربية . فإنه من المتعين احداث تغييرات في التركيبات الاقتصادية والسياسية في دول المركز العربي ايضا فهذه الدول في حاجة اكبر الي احداث مثل هذه التغيرات اذا ما اردنا ان نحقق هذا النظام العربي الجديد المنشود.

اذا فاذا لم تحدث في هذه الدول تغيرات هيكلية حقيقية من الناحيتين الاقتصادية والسياسية ، فإن الدعوة الي ايجاد نظام عربي جديد سوف تظل مجرد حادث عابر اخر ينتمي الي عالم احلام اليقظة العربية. ومن هنا لابد وان نعتبر

النداءات الي تحقيق الديمقراطية والتنمية ليست تعبيرا عن الطموحات القومية ولكن لابد وان تعتبر موجبات عالمية الان.

ان ما ذكرته يحدد قواعد اللعبة الجديدة ويتطلب بالتالي قواعد جديدة لممارسة هذه اللعبة وفي نهاية المطاف يتطلب الامر ايضا لاعبين جدد.

(٨) افكار حول موقف الولايات المتحدة من العالم العربي في اعقاب ازمة الخليج

د. دان تشريجي

قد تمثل ازمة الخليج خطا فاصلا في التاريخ الحديث للشرق الاوسط ولا يمكننا التأكد من هذا الامر الا بمرور الوقت في المستقبل . فما ننتظر معرفته هوهل ان التأثير النهائي لازمة الخليج سوف يغير من مناخ البيئة السياسية في الشرق الاوسط نحو اتجاه ايجابي الي الحد الذي يجعل من الممارسة السياسية شيئا اكثر نفعا لاكبر عدد من الناس واقل تهديدا الي المنطقة وللعالم بالتالي ام لا؟

وكون المنطقة بحاجة الي التغيير ، فإن هذا قد اصبح من المسلمات. وهنا اشار البروفسور وليد قزيحه الي حقيقة واحدة صعبة بينما كانت تتوالي احداث ازمة الخليج في عام ١٩٩٠ عندما استعرض السياسات المختلفة للاعبين الرئيسيين في المنطقة وكذلك الي دور وسائل الاعلام في دعم مواقفهم علي مستوي الجماهير. ولقد وصل البروفسور قزيحه الي الاستنتاج القائل بان " مكيافيللي مشي مرتفع الهامة في منطقة الشرق الاوسط اليوم". ان المقارنة المتوازية بين ايطاليا في القرن السادس عشر والعالم العربي اليوم ليست بالامر الجديد، وبوضوح ، لا تمثل اداة تحليلية معصومة من الخطأ. ومع ذلك ، فإن لهذه الاداة قيمتها في تذكيرنا ان ممارسة السياسة من الممكن تصنيفها ، وان مكان حدوث مثل هذه الممارسات السياسي يؤثر علي كينونة وطبيعة هذه الممارسات الي حد بعيد بكل تأكيد.

وبايجاز ، فاننا لا يمكن وان نفكر في ازمة الخليج بمعزل عن الواقع او انها قد حدثت من فراغ. فلقد كانت الازمة ممثلة لنمو متزايد للبيئة التي حدثت من فراغ . فلقد كانت الازمة ممثلة لنمو متزايد للبيئة التي حدثت فيها ويجب ان نتفهمها في هذا السياق فقط . لقد حدثت هذه الازمة ، بالطبع ، مباشرة بسبب تحرك صدام حسين في محاولته لان يزيد من قوة العراق علي حساب دول صغيرة مجاورة ومع ذلك ، فبأمره القوات العراقية لكي تغزو الكويت ، فقد لعب صدام اللعبة السياسية طبقا للقواعد السائدة في المنطقة. فإن البيئة السياسية للعالم العربي كانت تشهد ولاتزال ممارسات مفادها ان السياسة هي جهد اللاعبين السياسيين للحصول علي القوة والقدرة كنهاية في حد ذاتها، وان القدرة او القوة هي المبرر الذاتي لذلك. ولقد تأكدت هذه الممارسات علي مستوي كافة اللاعبين بالقابهم المختلفة في العقود السابقة با لمنطقة.

وبالتالي فان ما حدث من نتيجة تجسدت في ازمة الخليج ما هو الا تجسيد لمثل هذه الممارسات السياسية. ان الفجوة بين الخطابة السياسية والواقع السياسى ، بين القيم الظاهرية والواقعية قد اصبح من الملامح التي تؤثر علي سياسات العالم العربي.

وعلي الاقل ، فان جذور سياق ما حدث في ازمة الخليج ١٩٩٠ - ١٩٩١ قد تكونت بفعل تداخل اربع عوامل ترتبط ارتباطا مباشرا بالبيئة السياسية للمنطقة، ويؤثر علي هذه العوامل الاربع عاملا خامسا سنذكره فيما يلي ولكن سنتعرض اولا. لتلك العوامل الاربع ذات الطبيعة التوليدية وهي كما يلي :

١- ازمة الشخصية العربية

وتعود هذه الازمة بدورها الي خاصية مركزية انعكست في اهتمامات السياسات

العربية في هذا القرن. وهي ذات علاقة وثيقة بالاسئلة التي تتعلق بعمق نظام القيم الثقافية والذي من شأن ان يقدم اطارا للعلاقات بين العرب انفسهم والعلاقة بين العرب وغير العرب.

٢ - تأثير الازمة علي دور العالم العربي في الاقتصاد العالمي :

لقد ادي الدور الرئيسي للمنطقة في الاقتصاد العالمي، كمورد رئيس للبترول الي التأكيد علي الاهمية الاستراتيجية والحيوية لهذه المنطقة بالنسبة للعالم وبالاضافة الي ذلك فلقد اثر هذا الدور بصورة كبيرة للغاية علي ديناميكيات السياسات الاقليمية.

واهم تبعات هذا الامر هو استخدام البترول وعائداته في اقامة شبكة من العلاقات السياسية والمالية بين الدول المنتجة للبترول والنخبة السياسية عبر العالم العربي والابقاء علي هذه الشبكة من العلاقات . ولم تكن هذه الشبكة من العلاقات غير موجودة قبل الحرب العربية الاسرائيلية في عام ١٩٦٧ ، الا انها قد اكتسبت قوة دفع كبيرة عقب مؤتمر الخرطوم الذي اعقب حرب ١٩٦٧ وازدادت قوة الدفع هذه منذ ذلك التاريخ واصبحت من سمات العلاقات العربية العربية. لقد كان لهذه الممارسات عدة اوجه: فلقد ساعدت علي ابقاء الفجوة بين القيم التي يدعي اليها وبين القيم الحقيقية علي كافة الاصعده السياسية، كذلك ادت الي تدهور وشيوع نغمة التهكم السياسي علي المستوي الشعبي، وعلي العموم فلقد ادت شرعية الانظمة العربية الى الدعم الذي حصل عليه صدام حسين من الشارع العربي علي اتساع العالم العربي اثناء هذه الازمة والذي من الممكن فهمه الي حد بعيد من خلال كونه تصديق وموافقة من قبل الشارع العربي علي ذلك

التحرك الذي وصف بانه تحرك راديكالي لا يعرف الحلول الوسط وكان يهدف الي قطع اوصال ذلك الاسلوب المهادن في مقابل المال والذي شاع في سياسات المنطقة.

٣ - تأثير سياسة الولايات المتحدة علي المنطقة :

حاولت الولايات المتحدة ، مثلها في ذلك مثل كافة القوي العظمي في السابق، ان تدخل الي منطقة الشرق الاوسط من منطلق مصالحها البحتة هذا في اطار دورها كلاعب رئيس علي الساحة العالمية عقب الحرب العالمية الثانية، وفي هذا السياق لا تقيم الولايات المتحدة اعتبارا كبيرا للقضايا الرئيسية التي يراها اهل المنطقة. فلقد تضمنت اهداف الولايات المتحدة تأمين امدادات البترول من المنطقة مع احتواء محاولات الاتحاد السوفيتي لاختراق المنطقة، وتدعيم النفوذ الامريكي في العالم العربي، وتأمين امن ووجود اسرائيل كدولة ذات سيادة لقد كانت هذه هي اهداف الولايات المتحدة في المنطقة لمدة العقود الاربع الماضية. ولقد ظلت هذه الاهداف بمسمياتها ثابتة منذ ذلك الحين.

لقد اوضحت في بحث اخر ان سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الاوسط ، خاصة منذ ١٩٦٧ ، قد تغيرت في اطار تعريف الاهداف من الناحية العملية فقط. وينحصر هذا التغير في تعريف الأهداف ما بين مصطلحات التقريب، وتعظيم المنافع فتوجه التعريفات في اطار التقريب، مبني علي الافتراض القائل بتحقيق نسبة كبيرة فيما يتعلق بالهدف الموضوع وليس تحقيقه بالكامل وبالتالي فان جهد تحقيق الاهداف يتضمن قبول الحلول الوسط ، المرونة، وقدر من المهادنة لصالح الوصول الي نتيجة مبناها "افضل الممكن". اما المناظير الخاصة " بتعظيم المنافع وتحقيق اقصي قدر من النتائج ، من الناحية الاخري، فتهدف الي تحقيق الاهداف كاملة دون اي نقص. وفي العقدين الاخيرين يبدو ان صانعي القرار الامريكي ينحو نحوا يتسم بخصائص توجه نمط" تعظيم المنافع".

وما ترتب علي ذلك نراه بوضوح كبير خاصة في فترتي رئاسة الرئيس الامريكي رونالد ريجان، حيث كان هناك تناقضا واضحا بين المبادئ العالمية التي من المفترض ان تتضمنها بصورة واضحة السياسة الامريكية الخارجية والسياسة الامريكية التي تمارس في الواقع في منطقة الشرق الاوسط. ومن ضمن المبادىء التي تم تجاهلها في هذا الصدد هي حق تقرير المصير، وعدم قبول اكتساب الاراضي بالقوة، عدم قبول العدوان،ضرورة التمسك بالقانون الدولي واحترام ارادة الامم المتحدة. وبالرغم من التبرير المقدم سابقا لتجاهل هذه المبادىء مثل ان ذلك كان من متطلبات الحرب الباردة" الخ ، فان تجاهل هذه المبادىء قد اتخذ عدة اشكال تأرجحت بين خطيئة الارتكاب والخوف، علي سبيل المثال، تجسد ذلك في التأييد الضمني الذي اعطته الولايات المتحدة للغزو الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ورفضها لقيام الدولة الفلسطينية تحت اي ظرف من الظروف.وفشلها في القيام بتحدي اسرائيل بطريقة فعالة بخصوص الممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة.

٤ - المشكلة الفلسطينية :

بسبب طبيعة هذه المشكلة ، تطورها التاريخي، مدتها وتكلفتها علي الصعيد الانساني، فإنها مشكلة من تلك المشكلات التي تجبر المراقب علي ان ينظر اليها من خلال العلاقة بين المبدأ والفعل في السلوك السياسي. ففي داخل العالم العرب، اصبحت هذه القضية ولفترة طويلة عنصر اساسي لصلاحية اي ايديولوجية او برنامج سياسي يسعي لاكتساب التأييد الجماهيري.وبالنسبة للفاعلين السياسيين من غير العرب فلقد فرضت هذه المشكلة ذاتها، وبطريقة مضطردة ، كقضية يمكن الحكم عليها من منطلق تطبيق المبادىء العالمية علي الشرق الاوسط . وفي كلتا الحالتين اصبحت القضية الفلسطينية اكثر من كونها صراع بين الفلسطينيين اكثر من كونهاصراع بين الفلسطينيين والاسرائيليين بكثير،

فهذه القضية بمثابة المرآة الكبرى التي تعكس وتلقي الضوء علي العلاقة بين البلاغة والممارسة . ان استعراض تاريخ هذه القضية يؤكد للمراقب ان كل من الجانب العربي وغير العربي قد سمحا لان تكون البلاغة بعيدة عن الواقع، وان تكون الممارسة مبنية علي مبدأ نفعي.

ولاعادة ماقلته: فان الحجة هي ان غزو العراق للكويت كان متمشيا مع طبيعة البيئة السياسية للمنطقة ، واتصف من كافة الاوجه - بممارسة السياسة كإسلوب لتحقيق القوة لصالح القوة فقط. وانه يوجد علي الاقل بعض الظواهر الرئيسية التي تتقاطع مع بعضها البعض لتشكل اتجاه نمو البيئة السياسية للمنطقة وهذه الظواهر هي: ازمة الشخصية العربية ، العلاقة بين العالم العربي والاقتصاد العالمي، وتأثير سياسات الولايات المتحدة على المنطقة، والمشكلة الفلسطينية.

وبما ان هذه الملامح كانت ولا تزال هي الملامح المكونة للبيئة السياسية للشرق الاوسط، يظل السؤال المطروح هو لماذا ساعدت هذه الملامح علي اشعال ازمة ١٩٩٠ - ١٩٩١؟ والاجابة تكمن في وجود عامل مؤثر خامس وهو : البيئة السياسية العالمية، وتتمثل اهم ملامح تلك البيئة في الوقت الراهن في انتهاء الحرب الباردة، ويجب هنا ان يترك الامر للمؤرخين ليحددوا طبيعة تلك الحسابات الخاطئة الرئيسية التي اجراها صدام حسين : هل فشل في ادراك ان طبيعة البيئة الدولية الجديد سوف تغلق الباب امام اي احتمال للتدخل السوفيتي لحماية غزوه للكويت؟ او انه قد اقتنع بان البيئة الدولية الجديدة سوف تجعل واشنطن تهادن في عملية سقوط الكويت في يده لكي تتعامل فيما بعد مع عراق ضخم؟ مهما يكن الامر، فلقد عكست ازمة الخليج الحقيقة القائلة بأن البيئة الدولية فيما بعد الحرب العالمية الثانية قد تغيرت ولكنه لم يتم استبدالها بعد بمكون بديل.

لقد كانت النتائج هي المغامرة بالنسبة للعالم والفاجعة بالنسبة للعراق. وبناء علي ما سبق فان هناك بعض الدروس المستفادة نوجزها فيما يلي :

– عكست الازمة مشكلة التنمية السياسية في العالم العربي. فلا يزال الي الان مفهوم " التنمية السياسية" مفهوما غامضا ، فهناك شيئا يدعم مقولة كارل براون في تحليله السياسي والتاريخي للمنطقة وهي " ان لا يمكن السيطرة علي الشرق الاوسط".

– لا يستطيع اي فاعل سياسي رئيس بها في ذلك الولايات المتحدة ان يتجاهل العالم العربي .وان متطلبات الاقتصاد الكوني تدعونا الي ذلك.

– وإذا كان من غير المستطاع السيطرة علي العالم العربي، فان ديناميكيات العالم العربي السياسية الراهنة ، مع ذلك ، من الممكن وان تطرح تهديدا للمنطقة ذاتها وللعالم علي النطاق الاوسع.

ان نجاح قوات التحالف في الحرب ضد العراق كان نجاحا مبهرا، ومع ذلك،فإن درجة النجاح لم تكن مؤكدة بصورة حتمية قبل بدءوانتهاء المعارك.وحتي الان ، فهناك اعتقادا بانه لو كانت هناك قيادة اكثر حنكة وخبرة في العراق لاستطاع العراق الحاق خسائر فادحة والنيل من نصر التحالف فاذا ما اعتبرنا الان العوامل المتعددة لخبرة النمو في العالم العربي وانتشار اسلحة الدمار الشامل به، فليس هناك ما يضمن مستقبليا،عدم ظهور تهديدات اكثر خطورة للاستقرار العالمي من هذه المنطقة.

– في ظل الظروف السياسية الراهنة، والتي تمثل نهايةللحرب الباردة، فإن مكمن الخطر للمصالح الامريكية الخاصة بتأمين الامداد المنتظم للبترول هو خطر اقليمي يتمثل من العوامل الموجودة في المنطقة. اذا فإنه من صالح الولايات المتحدة ان تعمل علي تحييد او ازالة مكامن التهديد لعدم الاستقراء التي قد تؤثر علي المنطقة ككل.

– لقد اوضحت ازمة الخليج(للذين كان لديهم شك) ان القضية الفلسطينية

هي القضية الرئيسية في المنطقة وتمثل مصدرا رئيسيا لعدم الاستقرار في العالم العرب. ولقد قدم صدام حسين مثلا جيدا حين استخدم القضية لصالح اهوائه ونجح في استقطاب قطاع عريض من الجماهير.

ان ما سبق عرضه يتضمن ان تقوم الولايات المتحدة بالتالي لصالح سياستها المستقبلية في العالم العربي.

اولا : قبل اي شيء يجب ان تكون الممارسة الامريكية متمشية مع المبدأ .وفي اطارنهاية الحرب الباردة يجب ان يعتمد الدفاع الاستراتيجي عن المصالح البترولية في العالم العربي علي الادوات السياسية وليس علي الادوات العسكرية.

كذلك ، وبالنظر الي المخاطر الكامنة في استمرار الديناميكيات السياسية التي سادت الشرق الاوسط، فان علي واشنطن ان تبذل قصاري الجهود الممكنة لتأييد تسوية للنزاع العربي الاسرائيلي والذي سوف يكون من الناحية الواقعية في اطار يقترح ويكون مقبول لطبيعة العلاقات بين العرب وغير العرب وينبغي ان يكون الهدف من مثل هذا الاقتراح هو ايجادنوع من انماط التفاعل الواضحة والتي يمكن التنبأ بها فأنه ينبغي ايجاد "نظام جديد" ولنقل ان ذلك يكمن في الاطار المقترح والذي يجب وان يحدد من خلاله طبيعة المتطلبات التي يجب ان يقوم بها العالم العربي ، في نفس الوقت الذي توضع فيه حدود التدخل الاجنبي في الشئون السياسية للمنطقة.

وبالنظر الي تاريخ التدخل الامريكي الحديث في العالم العربي، فإن هناك نوع من التهكم شاع في مقولات العديد من المراقبين بخصوص اعلان الولايات المتحدة عن اتخاذها في نهاية الامر المبدأ السياسي كمنطلق لسياستها في معالجة ازمة الخليج. ومع ذلك فإن المنطق الحتمي لهذا الامر هو شيء مفهوم في سياق

مرحلة ما بعد انتهاء الحرب الباردة . وهنا تجدر بنا الاشارة الي المناظرة التي دارت بين هنري كيسنجر وبريزنسكي . ومغزي هذه المناظرة هي انها قدمت وجهتي النظر الاساسيتين بخصوص الازمة فوجهة نظر كيسنجر والصحيحة تتمل في التحليل القائل بان النجاح في بلع الكويت من قبل العراق سوف يؤدي الي مشاكل اكبر في المستقبل ووجهة نظر بريزنسكي تتمثل في الاصرار علي ان يتم تكوين رد الفعل الامريكي بخصوص الازمة بصورة منعزلة تحتمها فقط المصالح المادية للغرب في بترول العالم العربي، وهذان المنظوران قد قدما الفكر الشامل الذي يبرر السياسية الامريكية للرأي العام الامريكي . فوجهه نظر كيسنجر ربما كانت مجردة الي حد بعيد،وغير محددة للامور بشكـل ملمـوس امـا مـقـولة بريزنسكي فربما كانت ناقصة وعلي اي حال، فلقد اعتمد جورج بوش علي تبني ما عرف "بالمبدأ السياسي" والملاحظ اذا في هذا الامر هو ان نغمة التهكم علي مستوي الرأي العام الامريكي بخصوص "المبدأ السياسي" قد تلاشت ولكنها ظلت متواجدة في العالم العربي.

ومع ذلك ، فان التهكم، لا ينبغي وان يصبح كوميديا صارخة، كما ان الاعمال الخيرية ليس بالشرط وان تنبع من فاعلين خيرين . فبغياب الاتحاد السوفيتي عن الساحة الي حد معين ، فان اولويات السياسة الامريكية في العالم العربي تتطلب اساس قوي لتقوم عليه . والامر الذي اكتسب اهمية سياسية كنقيض للعناصر العسكرية البحتة في حماية المصالح الاستراتيجية الامريكية في المنطقة يتطلب ارضاء الجانب القوي للفلسطينيين دون تعريض اسرائيل للخطر ان مثل هذا المنطلق الاساسي الذي ينبغي وان تتخذه الولايات المتحدة كنقطة انتقال ، لم يتم انتهاجه بعد .

ويستنتج من هذا الامر ان يحدث اصطدام بين الولايات المتحدة والحكومة الاسرائيلية الراهنـة . وهـنا تكمن مشكلة التعامل مع هذه القضية التي سوف

تجبر اي ادارة امريكية تحاول نهج امر "المبدأ" في حل القضية الفلسطينية في ادارة صراع (لا يستهان به) علي المستوي الداخلي. ومع ذلك فان اهم الدروس المستفادة، من ازمة الخليج هو ان الثمن يناسب ويساوي الجهد المبذول . والا فان البديل هو السماح لنفس ديناميكيات التفاعل الموجودة بالشرق الاوسط في ان تتخذ مجراها المعروف، وهذا من شأنه ان يجر العالم الي محرقة والي مشاكل غير ضرورية لا يحتاجها العالم.

وفي نفس الوقت ، فان الجهد المتقن من قبل المجتمع الدولي لايجاد نظام جديد يحول التهديدات القادمة من الشرق الاوسط الي عوامل استقرار وهدوء في العالم، يتطلب فهم الامر القائل بانه من المستحيل ومن غير المصرح به ان تكون هناك محاولة " للسيطرة" علي العالم لعربي. ولكن يجب الاشارة هنا الي ان هناك امرين مطلوبين من العالم العربي من قبل المجتمع الدولي وهما : الامر الاول: هو ان تفي المنطقة بمهمة امداد العالم بالبترول بطريقة منتظمة ومنظمة. اما الامر الثاني فهو احترام حق اسرائيل في الوجود. اذا ما اردنا بناء العلاقات الامريكية العربية علي اساس قوي مبناه القانون الدولي ومعاييره فان هذه العلاقة سوف تحقق ايضا المطلبين المشار اليهما والمتعين علي العالم العربي القيام بهما. وسوف يؤدي هذا الامر الي السيطرة علي مكامن التهديد للاستقرار في هذه المنطقة من العالم.

ومن المنظور الشمولي ، فإن وجود نظام دولي تحكمه نفس القواعد في التعامل مع الشرق الاوسط سيعود بالنفع علي الجميع وليترك العالم العربي لمعالجة مشاكله الداخلية بنفسه حتي ولو وصلت الي حد العنف طالما انه يحافظ علي ا المصالح الدولية. وربما لهذا التصور وجودا فعليا الان، حين قرر بوش عدم التدخل في المأساة الدموية التي تحدث حاليا في العراق في صراعه مع الاكراد.

اننا يجب وان نأخذ بعين الاعتبار هذه المراكز التي تعارض قيام نظام جديد

للشرق الاوسط يكون مبنيا علي تلك الاطر المطروحة انفا، في كل من اسرائيل والعالم العربي الا انها اقل في العالم العربي، ففي اسرائيل، فإن معارضة هذا النظام الجديدة موجودة وملحوظة الي حد بعيد اما علي الصعيد العربي فانني اود ان اسوق اليكم المقولة التالية لاحد الخليجيين الذين يشغلون منصب كبير في احد انظمة دول الخليج.

" يجب ان تهيمن الولايات المتحدة علي المنطقة فهمينة الولايات المتحدة هي هيمنة حميدة وان العرب الذين يفكرون بطريقة مختلفة، ويعارضون مثل هذا الامر فهم متخلفون. لقد اوضحت حرب الخليج ان هناك رئيس واحد لهذا العالم... الروس خرجوا من اللعبة... الراديكاليون العرب ايضا خرجوا من اللعبة اما نحن دول الخليج فنجلس علي المقعد الامامي للعالم العربي... اما الاخرون فعليهم ان يتخذوا مقاعد خلفية .. انتم الامريكيون ونحن دول الخليج اغنياء .. والاغنياء هم الذين يقولون للفقراء ما المطلوب منهم عمله.

قد تكون كلمات المتحدث مجرد تعبيرسريع عن نشوة النصر في حرب الخليج ولكنه اكد لي انه ينقل هذه الرسالة لواشنطن.

ومن الناحية الاخري، تعرفت علي طبيعة النظرة للاحداث الاخيرة في الاتحاد السوفيتي من خلال احد الباحثين الكبار ممن لديهم اتصال وثيق بوازرة الخارجية السوفيتية ومن المؤيدين بشدة لسياسة ادوارد شيفرنازدة اثناء حرب الخليج والذي انتقد كرملين ما بعد شيفرنازدرة من خلال هذه الكلمات :

" فلنكن واضحون . فلقد اصبحت سياستنا ذات وجهين . فهناك مكونات الكارثة ولكنها لم تحدث... لماذا؟ ان هذا يرجع الي نضج الادارة الامريكية في فهم الضغوط التي عملت في ظلها الحكومة."

وقال احد الباحثين السوفييت ، وهو ايضا باحث سوفيتي قريب الصلة بوزارة الخارجية وقد اتخذ اتجاه مختلف وحجته هي ان " بسمارك قد فهم جوهر السياسة. اما نحن السوفييت فكان ينبغي الا نسمح للولايات المتحدة ان تكسب كل ما كسبته. كان يجب علينا ان نأخذ موقف التحدي".

ان كل من مقولتي المسئول الخليجي والباحث السوفيتي ذو التوجه البسماركي يمثلان نوعان من التهديد لصالح وجود مناهج واساليب امريكية نحو الشرق الاوسط كي تكون السياسة الامريكية تجاه هذه المنطقة متعقلة ومثمرة. فان الاتجاه السياسي الذي تتضمنه المقولتان علي اختلفهما قد تم تجربته بالفعل وكليهما قد ادي الي حدوث ازمة الخليج. ان استمرار هذه الاتجاهات والانماط سوف يقود الشرق الاوسط والعالم الي تكرار حدوث مثل ما حدث اذا ما اضفنا الي ذلك انتشار التكنولوجيا والتسلح الحديث في المنطقة، فانه لمن الصعب تصور من هو الطرف الذي سوف يستفيد مما سيحدث في ظل تلك الاوضاع المفزعة.

المحور الخامس

ازمة الخليج ومستقبل الامن في الشرق الوسط

(٩) حرب الخليج ومستقبل الامن العربي

العميد / مراد الدسوقي

وضع الغزو العراقي للكويت ثم حرب الخليج العالم العربي امام مأزق صعب آخر ، وكشف عن زيف الشعارات السياسية التي كانت الساحة العربية تزخر بها ، كما أثبت خطأ الاساليب التي كانت تتبعها الانظمة العربية .

ومن الطريف ان سعينا من اجل نصرة قضايانا دائما ما يتناسب تناسبا عكسيا مع عدالة هذه القضايا ، اذ بقدر ما أن هذه القضايا عادلة بقدر ما يجيء عملنا لاسترداد حقوقنا المغتصبة ضعيفا ومشتتا ومفككا .

ولست من دعاة الافراط في نقد الذات ولكنه الواقع الاليم ، وبينما تسلم الشعوب العربية قيادها لزعمائها وتعطيهم كافة الصلاحيات والمصداقية وحق استخدام مقدراتها لصالح العمل علي حل قضايا هذه الشعوب . نجد زعماء من هؤلاء يتنكبون جادة الطريق ويتعمدون الدخول في صراعات جانبية ، او يعتنقون ايديولوجيات غريبة مستوردة تكون سببا في استنزاف جهودهم او تعرض بلادهم لدوامة الانقلابات العسكرية ، ومن المحتمل ان تلجأ هذه

الزعامات - اذا شعرت ان الاصوات قد بدأت ترتفع مطالبة باستعادة حقوق الشعب - الي ارتجال حرب مع جار قد يكون ايران تارة واسرائيل تارة لمجرد القضاء علي هذه الصوات واخمادها .

وصحيح اننا كعرب لنا تاريخ عريق ، ولكن لا يكفي التاريخ العريق فى واقع الامر لكي يضمن لنا دورا في الحاضر ، وما دامت قدرتنا علي المشاركة في صنع الحاضر قد توارت او ضعفت ، فإن وجودنا في المستقبل سيصبح امرا مشكوكا فيه .

ولربما كانت هذه الحرب سببا في بعث جديد للامة العربية من واقع اسس جديدة وروح جديدة . ومن ناحية اخري فإن ازمة الغزو العراقي للكويت تعتبر - في واقع الامر - من الازمات القليلة التي ولدت الحديث عن " اطروحات ما بعد الازمة " قبل ان تنتهي الازمة نفسها او حتي قبل ان تشرف علي الانتهاء ، ويرجع ذلك في معظمه الي ان جميع التقديرات حول الموقف العراقي (قدراته وامكانياته وردو افعاله) توصلت الي صعوبة ان يستمر العراق في المواجهة لامد طويل .

رؤية نقدية لمشروعات امن الخليج

مع تصاعد الازمة توالت المشروعات الامنية التي تسعي الي اعادة تشكيل الاوضاع في المنطقة مستشرفة مرحلة ما بعد الازمة ، ولكن دفع بعض هذه المشروعات تركيزها علي تحقيق مصالح معينة لبعض الاطراف ، او تجاهل بعض الاساسيات التي تحكم مواقف الدول الضالعة وظروف المنطقة والتطورات الجارية علي مساحتها .

ومن هنا جاء المشروع الامريكى الذى هدف إلى تحقيق مصلحتين استراتيجيتين اساسيتين :

قيادة الولايات المتحدة والعالم الغربي للعالم في ظروف ما بعد انتهاء الحرب الباردة .

العمل علي توفير الحماية لمصادر النفط والحفاظ علي تدفقه بسعر معقول لا يؤدي الي مضاعفة نسب التضخم في الغرب .

وللوصول الي هذه الاهداف سيجري العمل بأسلوب المراحل الزمنية المتتابعة فإما ان توصل كل منهما الي الاخري او يسير العمل بالتوازي في اثنتين او أكثر منها اعتمادا علي رفع مستوي التواجد الامريكي وتطويره في المنطقة ، وربما وصل هذا التواجد الي حد الاحتفاظ بقواعد برية وبحرية عسكرية ، ولكنه حتما سيقيم مخازن للاسلحة والمعدات في شبه الجزيرة العربية او دول الخليج المعرضة (البحرين ، قطر) حيث اثبتت حرب الخليج انه من الاسهل نقل الافراد بسرعة بينما تمثل عملية نقل المعدات عقبة في سبيل سرعة تحقيق الاهداف .

وحتي تتغلب الولايات المتحدة علي اعتراضات الرأي العام الامريكي تجاه تواجد اعداد كبيرة من القوات الامريكية في الخارج فانها ستلجأ لزيادة صادرات الاسلحة لبعض دول المنطقة مثل مصر والسعودية ، والسماح بتسليم نوعيات متطورة من الاسلحة لم يكن يسمح بها من قبل ، وذلك علي ضوء الموقف المصري الذي تميز بالايجابية والفاعلية .

ويبدو ان الولايات المتحدة بمرور الوقت ستحاول ان تدخل تغييرا سياسيا تدريجيا يسمح بممارسة الديموقراطية ، وقيام المؤسسات وابراز دور القوي الوطنية في عملية صياغة السياسة العامة وصنع القرار وذلك بهدف القضاء علي عوامل القلق والثورة في الدول الخليجية عموما .

وبينما يجري ذلك ستوجه الولايات المتحدة جزءا من اهتمامها الي الصراع

العربي الاسرائيلى ولكن بالشكل الذي لا يسمح بتوقف مسيرة تحقيق الاهداف الاستراتيجية الاساسية ، ويمكن في غضون ذلك طرح مبادىء جديدة علي اطراف النزاع عموما واسرائيل علي وجه الخصوص مثل اطروحة الارض مقابل السلام" وصحيح ان الولايات المتحدة تضغط وسوف تضغط ولكن ليس بالشكل الذي ضغطت به علي العراق ابان الازمة .

ونلاحظ علي المشروع الامريكي الاتي :

- انه وضع الصراع العربي الاسرائيلي في مرتبة متأخرة واعطاه اهمية ثانوية علي زعم ان الموقف الفلسطيني - الموقف الشعبي وموقف المنظمة - جاء مؤيدا للعمل العراقي اثناء الازمة . في الوقت الذي توقف فيه الحوار مع المنظمة ، بينما تبدو مستبعدة من اي تصور قادم للحل .

- سيؤدي هذا المشروع الي ان تشهد منطقة الشرق الاوسط موجة تسلح جديدة لم تشهدها المنطقة من قبل حيث سوف تضاعف السعودية قواتها المسلحة بمقدار ثلاث اضعاف . كما ستقيم الكويت نظاما دفاعيا محكما علي حدودها مع العراق وسوف تحصل مصر علي طائرات مقاتلة وصواريخ جديدة . كما ستدخل المنطقة الطائرات الهيلكوبتر اباشي .

- لا يضع هذا المشروع الامريكي اي قيود علي حركة اسرائيل ، ولا يحد من تطورها التسليحي، ويترك لها حرية زيادة مخزونا من الاسلحة الكيماوية والاسلحة النووية ، وستحصل علي مزيد من الاسلحة في مقابل ما ستحصل عليه مصر والسعودية .

وتمثلت النظرة الاوروبية لوضع اساس لامن الخليج في المبادىء الايطالية الاسبانية لعقد مؤتمر الامن والتعاون في الشرق الاوسط علي نمط مؤتمر الامن والتعاون الاوروبي الذي بدأ عام ١٩٧٥ في هلسنكي . بحيث يرتكز مؤتمر

الشرق الاوسط علي أسس الاوعية المتعددة (BASKET) [1] مثل احترام الدول للحدود ومحاولة حل النزاعات بالطرق السلمية ، ثم الحد من التسلح ونزع السلاح ، واخيرا تحقيق الديموقراطية والحفاظ علي حقوق الانسان ورفع المستوي الاقتصادي والاجتماعي .

ويعيب هذا المشروع انه يبدأ من مرحلة لم تظهر بعد في الشرق الاوسط، اذ لا يوجد دولة في اوربا وشاركت في مؤتمر الامن تحتل اراضي دول اخري . مثلما تفعل اسرائيل ، كما ان هدف هذه المبادرة الاوروبية في الاساس هو حماية المصالح الاوروبية جنوب البحر المتوسط من مظاهر عدم الاستقرار في الشرق الاوسط (الهجرة العربية ، المد الاسلامي ، الانعكاسات السلبية للصراعات المسلحة علي دول اوربا .... الخ) .

بالاضافة الي المحافظة علي الاسواق مفتوحة امام المنتوجات الاوروبية وتأمين امدادات النفط . وبالتالي سنجد ان النزاع العربي الاسرائيلي يقف عقبة في سبيل تحقيق الامن علي نمط مؤتمر الامن الاوروبي ، الذي يمكن اعتباره نمطا يحتذي .

ولم يمنع العدوان العراقي علي ايران من قبل ، ان يتقدم الرئيس الايراني بمشروع سلام يهدف الي توسيع نطاق مجلس التعاون الخليجي لكي يشمل ايران والعراق وكذلك سوريا (اذا ظلت محافظة علي نمط علاقاتها مع ايران)، ومن خلال اطار الثورة الاسلامية في ايران يجري استخدام القوة الناتجة عن هذا التنظيم بما في ذلك النفط لمواجهة الغرب واسرائيل وتحقيق المصالح الايرانية .

ومن الواضح ان هذا المشروع بعيد كل البعد عن تحقيق المصالح العربية

---

(١) د. عبد المنعم سعيد : ورقة مقدمة الي ندوة أزمة الخليج ، معهد الدراسات العربية ديسمبر ١٩٩٠ .

ويحول امن الخليج الي قضية معقدة متشابكة ، كما ان ايران بمسلكها خلال الحرب اثبتت انها حريصة علي اهدافها وانها تنتظر الوقت الملائم لكي تحققها كلها الامر الذي يجعلنا نستبعد هذا المشروع من قائمة حساباتنا .

المشروع المصري

اذا اقتربنا اكثر من اطراف الصراع المباشرين سنجد امامنا مشروعين اولها المشروع المصري الذي يهدف الي اعادة التأكيدعلي الدور القيادي لمصر في المنطقة العربية ، وتنمية العلاقات الخليجية المصرية في اطار منهج معتدل ويساعد علي اعطاء المشروع المصري دفعة قوية الدور الذي قامت به القوات المسلحة في حرب تحرير الكويت ووقوفها الي جانب السعودية في عملية الحشد العسكري لمواجهة العراق .

وتعتمد الخطوات التنفيذية للمشروع المصري علي اعادة احياء دور الجامعة العربية ، وان يتولي التحالف السعودي المصري السوري العمل علي صبغة المواقف العربية عموما بطبيعة الاعتدال ، مع مقاومة تدخل الدول الاقليمية (اسرائيل ، ايران ، تركيا) في شئون المنطقة . وصحيح ان هذا المشروع يحرص علي ان يتم التعامل مع الولايات المتحدة واوربا من منطلق المصالح وفي اطار من الاستقلالية والعلاقات الطيبة ، الا انه يشوبه بعض نواحي القصور .

- لم يضع هذا المشروع اطارا لحل النزاع العربي الاسرائيلي .
- اهمل المشروع معالجة الشرخ الذي نشب في جدار وحدة الفكر العربي الذي انقسم في اعقاب الغزو العراقي للكويت ما بين مؤيد للعمل العراقي ومعارض له ، وازدياد التيار المؤيد شدة خصوصا في منطقة المغرب العربي .

المشروع السعودي

اما ثاني المشروعين العربيين فهو المشروع السعودي وهو يهدف الي تكوين

تحالف احد طرفيه السعودية ودول الخليج وطرفه الاخر المنظومة الصناعية العسكرية الامريكية سعيا نحو ترسيخ الالتزام الامريكي تجاه امن الخليج الذي تقوده السعودية من خلال مجلس التعاون الخليجي .

وبعد ان اظهرت التطورات الضعف النسبي للقوات المسلحة السعودية وعدم قدرتها على مواجهة الموقف معتمدة علي امكانياتها الذاتية واضطرارها الي استدعاء القوات العربية والاجنبية ، ثم سعيها نحو تطوير قواتها المسلحة وزيادة حجمها بمقدار ثلاثة اضعاف وعقدها صفقات اسلحة متخمة مع الولايات المتحدة الامريكية ، مع الاعتماد علي القوات الامريكية لمواجهة التهديدات الداخلية والتهديدات الاقليمية يتضح ان الخوف السعودي من الخطر العربي الحقيقي بدأ يحتل مكانة بارزة في وجدان صانع القرار هناك حيث لم يدفع الخطر الاسرائيلي السعودية يوما ما لمضاعفة قواتها وتسليحها الي هذا المستوي ، ولهذا احتلت القضية الفلسطينية مكانة هامشية في المشروع السعودي الذي ركز علي قضايا يمكن ان نصفها بانها قضايا سعودية خليجية بحته .

اعلان دمشق ومستقبل الامن العربي

ينظر البعض الي اعلان دمشق للتنسيق والتعاون بين الدول العربية علي انه خطوة بالغة الاهمية ، جاءت في وقت حرج لكي تبلور المشروعات الامنية التي طرحت من قبل اطراف عربية ، وتوازن المشروعات الاخري التي طرحت من اطراف اخري وبدا انها قابلة للتنفيذ في غياب رأي عربي يقوم علي رؤية سليمة للواقع وتقدير عملي منطقي للامكانيات والظروف العربية في الوقت الراهن .

كما تتمثل اهمية اعلان دمشق في حرص الدول العربية الثمانية المشاركة علي اعتماد ميثاق جامعة الدول العربية كأحد اسس العمل ، وتأكيده علي العمل علي بناء نظام عربي جديد من اجل تعزيز العمل العربي المشترك ثم

اصراره علي العمل لكي تتمكن الامة العربية من توجيه كافة امكاناتها لمواجهة التحديات التي يتعرض لها الامن والاستقرار في المنطقة ولتحقيق حل عادل وشامل للنزاع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين علي اساس ميثاق الامم المتحدة والقرارات ذات الصلة وبذلك يكون اعلان دمشق قد تجاوز محنة الغزو العراقي للكويت ، وبعد ان تصور البعض ان العمل العراقي سوف يؤدي الي ان يكفر البعض بالعمل العربي المشترك ويسعي لكي يتقوقع علي ذاته ، عادت الاهداف العربية الاساسية لكي تحتل اولوياتها علي قائمة الاهتمامات العربية .

وبرغم كل هذه النواحي الايجابية فإن نصوص هذا الاعلان سواء في وضعه الاصلي الذي وقع في ٦ مارس ١٩٩١ او التعديل الذي ادخل عليه في يوليو ١٩٩١، تعكس جوانب قصور عديدة لعل اهمها :

- انه تجنب تفسير المبادىء التي قام عليها.

- لم يطرح الاعلان رؤي محددة لتنفيذ هذه المبادىء

كما افتقر الاعلان الي برامج العمل التي تحدد الالتزامات والاجبات. انه لم يوزع الادوار علي الاطراف المشاركة في الاعلان وبذلك فتح اعلان دمشق الباب امام الاجتهادات والتأويلات، الامر الذي ولد حالة من حالات البلبلة والشك تجاه حقيقة هذا الاعلان، ولقد تضافرت مع التقاعس العربي تجاه تنفيذ اعلان دمشق عوامل اخري عديدة منعت بلورته وجعلت منه واجهة بلا معني حقيقي.

فمن ناحية تركزت الاستراتيجية الامريكية تجاه المنطقة علي البسيطة علي كافة مقدرات الدفاع عن المصالح الغربية الحيوية في منطقة الخليج ومن ناحية اخري كان هناك حرص امريكي- اوروبي علي ان يتم ملء الفراغ الناشىء عن التراجع السوفيتي من المنطقة بقوى غربية، في الوقت الذي عملت فيه الولايات

المتحدة ودول اوروبا الرئيسية علي منع نمو اي قوي عربية تستطيع امتلاك آليات العمل الاستراتيجي واسع النطاق .

ومع الاصرار علي ان تتولي الولايات المتحدة - والغرب حماية مايطلق عليه المصالح الحيوية" في منطقة الخليج بامكانيات وقوات امريكية دائماً واوربية احيانا، كان من الضروري ان يواجه اي مشروع للاعتماد علي قوي عربية بحزم شديد وعلي هذا تعثرت كل محاولات تنفيذ اعلان دمشق بفعل عقبات خفية . ولم يكن هناك من سبيل امام الدول العربية غير الخليجية لكي توازن موقفها بعد ان باتت تقف وحيدة علي اثر انهيار الاتحاد السوفيتي الذي كانت تعتمد عليه كركيزة اساسية من ركائز الدفاع الاستراتيجي عن كيانها. وبعد الانهيار المفاجيء - شكلا- والسريع للاتحاد السوفيتي بان الغرب واثقا من صدق قناعته السابقة ان الوجود السوفيتي في منطقة الشرق الاوسط هو وجود مؤقت وضعيف الجذور بل وهش في معظم الاحيان ، ولكن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة - والغرب - من ان يعامل الدول العربية التي كانت تعتبر ان الاتحاد السوفيتي حليفها الاول - بعد انهياره معاملة السبايا أو غنائم الحرب.

واسهم حالة الضعف والتمزق التي تسود العالم العربي وتفشي الخلافات بين الانظمة العربية - فضلا عن انهيار الثقة - في توفير مناخ افضل لصالح القوى الخارجية ليس فقط العالمية بل ايضا الاقليمية ، حيث تعاظم الدور الايراني ونجحت ايران في استغلال الظروف التي افرزها المسلك العراقي لكي تخرج من عزلتها الدولية وتشارك بدور ايجابي وفعال في احداث المنطقة بعد ان غلفت مسلكها السياسي بغلاف جديد يقدم المصلحة الايرانية علي اي اعتبار اخر - حتي لو كان اعتبارا دينيا- مؤقتا، وفي الوقت الذي كانت فيه ايران تسعي لكي تطرح نفسها كقوة اقليمية - وحيدة - يستطيع العالم ان يعتمد عليها للحفاظ علي امن الخليج ، كما يستطيع ان يعتمد عليها في ضمان استمرار تدفق بترول الخليج -

شريان المصالح الغربية - دون مشاكل نظرا لانها تسيطر علي مضيق هرمز ، فانها بادرت بمجرد صدور اعلان دمشق بالاحتجاج علي تجاهلها في ترتيبات الامن، واعترضت في الوقت نفسه علي مشاركة مصر في هذه الترتيبات . وفي ظل الظروف العالمية الحالية فإن النظرة الاستراتيجية للامن يمكن ان تعتمد علي عدد من الدوائر الفرعية لتحقيق الامن ، ومن هذا المنطلق يمكن اعتماد دائرة امن خليجية ايرانية ، وكذلك دائرة امن عربية خليجية ، فضلا عن دوائر اخري، ولكن ينبغي قبل ذلك كله تحقيق شرط واحد هو الا تطغي دائرة علي دائرة، وبحيث لا تتعارض التزامات احدي الدوائر مع التزامات اي دائرة اخري مما يؤدي الي ان تصب كل الدوائر في الدائرة الاستراتيجية الاكثر شمولا .

اعلان دمشق : اتفاقيات ثنائية ام اتفاقيات جماعية :

احدث التعديل الذي ادخل علي بنود اعلان دمشق بموافقة الدول الموقع ة عليه انقلابا اساسيا في مفهوم الاعلان ومضمونه ، حيث قاد التعديل الي التخلي عن فكرة انشاء قوة سلام عربية لضمان امن وسلامة الدول العربية في المنطقة، وكان البديل لذلك في التعديل هو الاعتماد علي مبدأ الاتفاقيات الثنائية وتعليق ذلك علي مبدأ رغبة دول الخليج في الاستعانة بقوات مصرية او قوات سورية ، وبرغم صدور البروتوكول المتكامل الذي يحدد الالتزامات المتبادلة بين دول الاعلان الثماني في ابريل ١٩٩٢، الا ان هذا البروتوكول لا يحقق العمق المطلوب للبعد الامني القومي الاستراتيجي . ومع وجود دلائل قوية تشير الي سعي بعض دول اعلان دمشق الي البدء في تنفيذ الاعلان علي اسس ثنائية، فاننا نستطيع ان نفسر هذا الاتجاه بالرغبة في التخلص من مشاكل التنسيق الجماعي وتفادي الحساسيات التي يحتمل ان تكون موجودة بين دولتين او اكثر من دول الاعلان ، وفي هذا المجال سنجد ان البعض يرون هذه الاتفاقيات الثنائية بمثابة عامل سلبي يفقد اعلان دمشق جوهره في العمل العربي المشترك لتحقيق " الامن

الجماعي" بكافة جوانبه العسكرية والسياسية والامنية والاقتصادية والثقافية. في حين يري البعض الاخر ان وجود تعاون علي المستوى الثنائي افضل من عدم وجود تعاون علي الاطلاق ، خصوصا وان وجود التعاون الثنائي يحتمل ان يصبح سببا في اجتذاب اطراف اخري الي حقل - او حقول - هذا التعاون ، الامر الذي يعني تحقيق الهدف الاساسي من اعلان دمشق عمليا، خصوصا اذا كان هذا التعاون مثمرا وبناءا ويحقق مصالح اطرافة.

والحقيقة ان الاصرار علي ان يكون التعاون جماعيا او لا يكون ابدا، انما يمثل نوعا من انواع الجمود خطير الاثر خصوصا في تلك الظروف التي تمر بها الامةالعربية ، والتي تحتاج مواجهتها ان تكون هناك حركة ايجابية الي الامام سواء اكانت تلك الحركة ثنائية ام ثلاثية او غير ذلك من الاعداد والمهم ان تخلص النوايا ويكون هناك تفهم عميق لحقيقة الاخطار المحدقة بالعالم العربي.

ويعكس التعاون الكبير الذي كان بين الدول الثماني الموقعة علي اعلان دمشق في خلال الفترة التي اعقبت توقيع الاعلان، ثم تراجع معدل هذا التعاون تدريجيا حتي وصل الي مستوي الصفر تقريبا، احتمالات وجود قوى خفية تسعي لعرقلة خروج هذا الاعلان الي حيز النور، خصوصا وان دول الخليج قد اجلت اكثر من مرة اجتماعات دول الاعلان الامر الذي ادي الي حدوث بلبلة . وبذلك نعتقد ان يلحق " اعلان دمشق" بما سبقه من مشروعات قومية كبرى لجمع " الشتات العربي". وواقع الامر ان الساحة - في العالم العربي كله - تزخر بالكثير من الاقاويل والروايات، منها ما هو قائم علي تخيلات واستنباطات ، ومنها ما هو معتمد علي سوابق التجارب العربية ومازالت اثارها او نتائجها ماثلة فعلا امام الابصار ، حيث نجد من يقول ان الدول الخليجية تخشي من وجود عسكري سوري علي اراضيها حتي لا يتكرر ما حدث من سوريا في لبنان ، كما ان السعودية تخشي من وجود عسكي مصري علي اراضيها مخافاة ان يتكرر ما

حدث في اليمن عام ١٩٦٢ - ١٩٦٨، وعلي جانب اخر نري من يقول ان اجهزة الادارة الامريكية قد القت بثقلها كي لا يتبلور اعلان دمشق عن واقع عملي ايجابي، وربطت بين تقديم العون العسكري الامريكي لدول الخليج وبين منع التوصل الي صيغة تعاون عسكري من خلال اطار اعلان دمشق سواء مع مصر او مع سوريا. ومع عدم وجود ادلة عملية تجعلنا نتحقق من مدي صدق هذه المقولات، فاننا من الافضل ان نتعامل مع واقع الامور ونعالجها بموضوعية ، واضعين نصب اعيننا اننا دائما ننسي - او نتناسي علي الارجح - ضخامة امكانياتنا وحاجة الغرب لنا، واننا لسنا في حاجة الي الجديد من الاتفاقيات ، حتي تتوافر لنا نوايا العمل الجاد والمثمر . بل ينبغي في الواقع العمل اساسا علي تبديد ظواهر انعدام الثقة ، وغياب ارادة العمل العربي المشترك، والعمل علي حشد الطاقات العربية الهائلة المعطلة - عمدا - عن العمل الفعال لصالح العالم العربي .

الدروس المستفادة من حرب الخليج :

ينظر الخبراء الي حرب الخليج علي انها حرب غير عادية ، ولذلك فان الدروس المستخلصة منها هي دروس غير عادية ايضا سيفيد منها سواء هؤلاء الذين شاركوا في الحرب مشاركة فعلية او حتي هؤلاء الذين لم يشاركوا ، ويمكن ان نحصر الدروس المستفادة من حرب الخليج في الاتي :

- احتل التطور التكنولوجي مكانة بالغة الخطورة في الحرب الحديثة ، واصبحت الحرب الالكترونية عنصر اساسيا يضمن نجاح اعمال القوات الجوية التي ازدادت اهميتها وقدراتها زيادة هائلة .

وهذا الامر يضعنا امام احتمال بالغ الخطورة اذ ربما تلجأ اسرائيل الي الاستفادة من نتائج حرب الخليج وتسعي للحصول علي التكنولوجيات التي

استخدمت في حرب الخليج ضد العراق وتستخدمها ضد الدول العربية في اطار خطة شاملة لتحقيق الاهداف الاسرائيلية .

ومن هنا سيتزايد دور قوات الدفاع الجوي وقوات الانذار المبكر علي المستوي الاستراتيجي مع ضرورة ان يمتلك العالم العربي قمرا صناعيا او اكثر يكشف النوايا ويحدد احتمالات العدوان في وقت مناسب لدربه، ولن يكون سلبيا ان تركن قوات الدفاع الجوي في اي دولة عربية الي ما تملكه من وسائل دفاع جوي ووسائل انذار مستندة علي انها قد ابلت بلاء حسنا في معركة سابقة ، لان التطور مستمر في العالم . وينبغي لهذا ان تستمر هذه القوات في تحديث امكانياتها اتجاه العمل في مجال الحرب الذي يمكن ان يشمل ثلاثة اتجاهات: الالكترونية وتحت ظل الاجراءات الالكترونية المضادة(Electronic Counter measures) (Electronic Counter Counter Mea-. sureasures: E . C. C. M)

اتجاه يضمن بقاء انظمة الدفاع الجوي قادرة علي العمل الجيد والمستمر للتعامل مع اي مفاجآت محتملة نتيجة التوصل الي امكانيات مضادة جديدة قد تمكن طائرات الخصم من الاختراق والوصول الي اهدافها دون اعتراض .

اتجاه العمل في الانذار المبكر والقيادة والسيطرة سعيا وراء توفير الوقت المناسب لمنظومة الاعمال المضادة وتنسيق اعمالها لدرء الهجوم حتي قبل ان يحقق حتي مجرد اختراق المجال الجوي .

ونلاحظ هنا أن اسرائيل سيكون لديها قمرا صناعيا في القري العاجل بعد ان نجحت اعمال الاطلاقالتجريبية للقمر الصناعي الاسرائيلي أفق ١ ، افق ٢.

- بدء الاستخدام العملي للصواريخ المضادة للصواريخ :

شهدت حرب اكتوبر ١٩٧٣ بدايات استخدام الصواريخ ارض ارض في

شكلها الحديث - مثلما شهدت حرب ١٩٦٧ بدايات استخدام الصواريخ سطح .

سطح المضادة للسفن والتي اغرقت المدمرة ايلات - اذ استخدمت القوات المصرية عددا من الصواريخ ارض ارض ضد القوات الاسرائيلية خصوصا في مرحلة الثغرة . وشهدت حرب العراق وايران استمرار استخدام هذه الصواريخ ولكن ضد المدن وجاءت حرب الخليج لكي تشهد استخدام الصواريخ المضادة للصواريخ حيث استخدم الصاروخ باتريوت لاعتراض الصواريخ سكود بي المعدل التي اطلقها العراقيون علي السعودية والبحرين واسرائيل .

وصحيح ان الباترويوت لم يقم بالعمل علي الوجه الاكمل وان نسبة اعتراضه للصواريخ المهاجمة كانت لا تزيد عن ٤٥٪ ، وان حطامه المتساقطة احدثت خسائر اكثر من الخسائر التي احدثها سقوط الصواريخ سكود نفسها . ولكن ذلك يجعلنا نتذكر الدبابة في شكلها البدائى عندما استخدمت لاول مرة وادي ذلك الي تغيير مفاهيم القتال بشكل جذري برغم تواضع امكانيات الدبابة في ذلك الوقت .

ومن اللافت للانتباه أن اسرائيل باتت تملك ناصية الامور فى هذا المجال فهي تمتلك الباتريوت بالفعل - برغم انتهاء الحرب -كما تملك مشروعا لتطوير نـظام صـاروخي مضاد للصواريـخ اكثر تطورا هو النظام (حيتس) (Arrow = rltus) وينتظر ان تتضح معالمه بشكل كامل عام ١٩٩٥.

- فشل الدفاعات الثابتة في مواجهة هجوم متفوق :

اثناء الحرب العراقية الايرانية تفوق الدفاع علي الهجوم ، ولم تستكمل اثناء اي عملية هجومية - من اي جانب - تنفيذ اهدافها برغم نجاحها المبدئى

في اجتياح دفاعات الخصم . وهذا لا يرجع في واقع الامر الي قصور في الفكر الهجومي بقدر ما يرجع الي ضآلة امكانيات الطرفين وعدم تمكن اي منهم من فرض ارادته علي الطرف الاخر ، او نقل دائرة عمله العسكري الي دائرة اوسع من دائرة قدرات خصمه - وما حدث في الخليج كان عكس هذا اذ كانت القوات العراقية تتمتع بامكانيات عمل جيدة في المستوي التكتيكي واحينا في المستوي التعبوي (العملياتي) ولكنها افتقدت بشكل كامل امكانيات العمل في المستوي الاستراتيجي الذي يشمل المسرح كله وافقدها ذلك المميزات في جميع المستويات .

- اهمية الاعداد لخوض المعركة الجوية (Airland Battle):

حارب العراق معركته مع ايران مستنداً على عقيدة متتالية تأخذ بمبادىء الدفاع النمطي وتركيز الدفاعات في الامام(Defense forward). ثم طبق نفس العقيدة في معركته حول الكويت ضد القوات المتحالفة ، ومستفيدا من الخبرات التي اكتسبها في مسرح عمليات ايران ، ولم يدرك ان الوضع مختلف تمام الاختلاف حيث تمتعت القوات المتحالفة بامكانيات ضخمة اعطتها الفرصة بتجاوز جميع نقاط القوة العراقية ، واستغلت نقاط الضعف التي كانت كثيرة ومتنوعة تعتمد علي اساليب المعركة العميقة (Deep Battle) عن طريق الالتفاف (Deture)علي مواجهة وعمق كبيرين بعد تمهيد جوي لفترة طويلة من الزمن وفي غياب القوات الجوية والقوات البحرية للخصم ، مع تطبيق خطة محكمه للتمويه والخداع واخطاء تحركات القوات .

- القوات الجوية لن تستطيع حسم المعركة البرية :

برغم القذف الجوي العنيف والمستمر بكميات هائلة من الذخيرة، فإن تحقيق الانسحاب العراقي من الكويت لم يتم الا بالمعركة البرية . وكان يمكن

ان ينهزم العراق فعلا ولا ينسحب من الكويت اذا تم الاعتماد علي القوات الجوية فقط.

- ارتكب العراق اخطاء عديدة في التحضير والاعداد للعملية، وداوم علي ارتكاب اخطاء اكثر فداحة اثناء العمليات العسكرية منها الاتي :

تعرضت الحسابات الاستراتيجية لخلل خطير في تقدير قوة الخصم وتقدير ردود افعاله وابعاد عمله المقترحة .

ضحت القيادة العراقية بعدد من اهم مبادئ الحرب في سبيل تحقيق اهداف دعائية او اهداف وهمية حيث كثر حديث القيادة العراقية عن المواقع الدفاعية ومحتوياتها ومواقعها واخل ذلك بمبدأ السرية ، ثم اصرار القيادة العراقية علي ان تضع قواتها المدرعة في حفر عميقة لحمايتها من القذف الجوي ومع صعوبة تحقيق ذلك فقدت هذه القوات اهم ميزة تتمتع بها وهي خطة الحركة والقدرة علي المناورة.

لم تقم القيادة العراقية وزنا لاهمية الروح المعنوية وتوفر الدافع القوي للقتال لدي افراد الجيش العراقي في الكويت .

اعتمد العراق علي شخص صدام حسين وحده في اتخاذ القرارات المصيرية الخطيرة متناسيا ان القرار هو عمل علمي جماعي يحتاج الي تخطيط جيد ومعلومات علي اعلي درجة من المصداقية .

اهملت القيادة العراقية وضع البدائل العملية المناسبة لحل المشاكل الفنية التي يحتمل ان تواجه القوات العسكرية في مسرح العمليات وعندما انقطعت طرق الامداد وانعدام الخطط البديلة ساءت الحالة الادارية للقوات في مسرح عمليات الكويت علي وجه التحديد ، وعندما انقطعت سبل الاتصال ساد الجيش حالة من الفوضي الامر الذي رفع عدد الاسري بشكل كبير .

علي الرغم من عدم قدرة القيادة العراقية علي الحصول علي اي معلومات عن نوايا خصمها وخططه ، الا انها داومت علي التضخيم من شأن قواتها وامكانياتها القتالية ، ولم تتخذ اي اجراءات لمواجهة خطط الخصم .

- وعلي المستوي السياسي ارتكبت القيادة العراقية مجموعة من الاخطاء ايضا جعلت هزيمة القوات العسكرية في المعركة التي كانت مصممة علي خوضها امرا محققا . ويمكن اجمالي هذه الاخطاء في الاتي :-

لم تضع القيادة العراقية المتغيرات في الموقف السياسي الدولي في حساباتها وتصورت ان الاتحاد السوفيتي سيقف الي جانب العراق بقواته المسلحة ونسيت - او لعلها تناست - ان العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة قد تحولت من التنافس الي التعاون .

سعت القيادة العراقية نحو احتواء وضمان تبعية جزء لا يستهان به من النخبة المثقفة في العالم العربي حتي تضمن من يروج لتصرفاتها وافعالها التي كانت تخطط لها . واحدثت بذلك شرخا في جدار الفكر العربي يصعب مداواته .

ضربت القيادة العراقية بمبادئ الجامعة العربية وجميع المواثيق والعهود عرض الحائط وعبثت بمقدرات الامة العربية .

نتائج حرب الخليج بالنسبة للعالم العربي :

- خرجت القدرات العراقية من مجال القدرة علي موازنة الامكانيات الاسرائيلية في مجال الاسلحة التقليدية .

- فقد العراق كافة امكانياته وقدراته في مجال الحرب الكيماوية والصواريخ ارض ارض وكذلك في المجال النووي .

- اثبتت التكنولوجيا العسكرية انها قادرة علي ان تصبح تعويضا / حقيقيا عن صغر حجم الافراد كما انها اقل كلفة .

- اظهرت حرب الخليج ضعف امكانيات دول الخليج وعدم قدرتها علي مواجهة اي عدوان خارجي واحتياجها الي قوة رد خارجية .

- كشف العدوان العراقي عن قصور واضح في النظام الامني العربي وطرحت علي الساحة بقوة الصراعات العربية العربية التي كانت في شكل مستتر او اقل حدة في الماضي (من منطلق الحفاظ علي وحدة الصف في مواجهة اسرائيل) ، وعكست خطورة هذه الصراعات علي وحدة الصف العربي .

- جاءت حرب الخليج لكي تثبت استعداد الجماهير العربية للسير وراء اي زعامة عربية تسعي للعمل لاستعادة الحقوق العربية . وبرغم زيف دعاوي صدام حسين وخطأ الاسلوب الذي اتبعه الا انه حظي بقدر غير متوقع من التأييد ، حيث كانت دعائية ورشقات الصواريخ التي وجهها الي اسرائيل قد لمست وترا بالغ الحساسية في نفوس الشعوب العربية .

- اعطت حرب الخليج فرصة لدول المغرب العربي ان تتصور ان الوقت قد حان لكي تتولي دولة قيادة المشرق العربي كما حدث من قبل ايام شيشنق الاول (الليبي) والفاطميين (المغرب) .

- اكدت حرب الخليج خطر غياب الديموقراطية والاستعاضة عنها بواجهة اعلامية مزيفة ، وخضوع القرارات لمزاج رجل واحد في ظل حالة كاملة من الارهاب والقهر الداخلي ولتصفية المعارضة تصفية جسدية ، وانتشار ذلك في عدد من الاقطار العربية الاخري فضلا عن العراق ، وان كان يشكل اقل حدة ، في غياب اي نوع من الرقابة الشعبية الفعالة والقضاء علي دور المؤسسات .

- اوضحت حرب الخليج اهمية الاعتدال في مواجهة العدوان ، كما اوضحت خطورة وعمق الدور المصري الذي حافظ علي الاتزان والفاعلية في الموقف العربي عموما.

- ستؤدي حرب الخليج الي ان تغمر منطقة الشرق الاوسط موجة جديدة (عاتية) من موجات التسلح يدفع ثمنها السعودية والكويت والامارات ومصر وكذلك المغرب (بدرجة اقل) .

- كشف الغزو العراقي للكويت وحرب تحرير الكويت عن فداحة الخطأ الذي ارتكبته الانظمة العربية في مهادنة صدام حسين اتقاء لشره ، كما كشفت عن خطورة الرياء والزيف في معاملة القيادة العراقية حتي من قبل الكويتين انفسهم .

- بينت حرب الخليج وجود اطماع اخري لدي بعض الاطراف العربية علي حساب اطراف اخري انطلاقا من دعاوي الحق التاريخي ، واستعداد هذه الانظمة للدخول في نزاع مسلح لاسترداد هذه الحقوق . (اليمن تنظر الي جيزان ونجران، الاردن تنظر الي الحجاز) .

نتائج حرب الخليج بالنسبة لاسرائيل :

- تحقق هدف اسرائيل في القضاء علي القوة العسكرية العراقية خصوصا في مجال الاسلحة الكيماوية والصواريخ ارض ارض والاسلحة النووية دون ان تدفع اسرائيل شيكل واحدا بل علي العكس حصلت علي معونات مالية وعسكرية ضخمة لحملها علي ضبط النفس وعدم القيام برد انتقامي ضد العراق ازاء قيام الاخيرة باستخدام الصواريخ ارض ارض ضدها .

- اصبحت اسرائيل القوة الوحيدة في الشرق الاوسط التي تملك عناصر قوة الدمار الشامل مجتمعة : الاسلحة النووية ، السلحة الكيماوية ، الاسلحة

البيولوجية ، الصواريخ ارض ارض ذات الدقة العالية والمدي المناسب ، وزاد من حدة ذلك الزام الامم المتحدة العراق ان تقدم قوائم بما لديها من هذه الاسلحة تمهيدا لتدميرها في غضون فترة زمنية محددة ولا يوجد دولة عربية اخري – ولا كذلك دولة اخري في الشرق الاوسط – تملك هذه العناصر لا بالكفاءة ولا بالكمية التي تملكها اسرائيل ، وزاد من فاعلية امتلاك اسرائيل لهذه العناصر ، حصول اسرائيل علي صواريخ باتريوت.

– سقط مفهوم العمق الجغرافي الاستراتيجي كضرورة للحفاظ علي امن اسرائيل ، حيث لم يمنع احتلال اسرائيل للضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان من تساقط الصواريخ العراقية علي اسرائيل ، وصحيح ان هذه الصواريخ لم تكن دقيقة بدرجة عالية ، الا ان اثرها علي الاسرائيليين كان مروعا الامر الذي كشف عن ضعف الجبهة الداخلية في اسرائيل ، ووجود احساس عام لدي الافراد العاديين بعدم مشروعية الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية عموما.

– ادركت الولايات المتحدة ان السبب الاساسي وراء ضياع الاستقرار في الشرق الاوسط هو النزاع العربي الاسرائيلي وبدون حل هذا النزاع ستظل المنطقة في حالة صراع دائم . اذ لن يتنازل العرب عن حقوقهم مهما بلغت قوة الرد الاسرائيلية ، في حين يصر الاسرائيليون علي التوسع وابتلاع المزيد من الاراضي العربية من منطلق ان اسرائيل تكسب دائما بالحرب وعدم الاستقرار .

– فشلت الدعاية الاسرائيلية في الولايات المتحدة في ترسيخ قناعة ان كلمة العرب سيئة [1] لدي الرأي العام الامريكي بعد ان تعاون الامريكيون مع العرب في انجاز عمل معقد ومتشعب انتهي بانتصار حاسم من وجهة النظر الامريكية واثبت العرب جدارتهم من خلال ذلك .

---

(١) خطاب لشوارتسكوف – مجلة التايم ٣ مارس ١٩٩١ صـ ٢٣ .

- لم تعد لاسرائيي نفس الاهمية الاستراتيجية التي كانت للولايات المتحدة تعطيها لها ، اذ لم يعد الاتحاد السوفيتي علي نفس درجة العداء السابقة مع امريكا واوروبا ، كما ان دولا اخري في المنطقة اظهرت قدرا اكبر من المرونة والفاعلية تجاه الولايات المتحدة مقارنة باسرائيل ، وزاد من اثر ذلك عدم وجود شروط مسبقة او مقابل معين وهو الامر الذي درجت اسرائيل علي اتباعه في تعاملها مع الولايات المتحدة .

العقبات التي تعترض العمل علي طريق الحل :

يمكن ان نقسم هذه العقبات الي ثلاثة اقسام ، قسم يختص بالعقبات الخاصة بالعالم العربي نفسه والاخر هو ذلك الخاص بالولايات المتحدة واوربا ، والثالث خاص باسرائيل .

وتتلخص العقبات التي تعترض العمل علي طريق الحل بالنسبة للعالم العربي في الاتي : -

- غياب الديموقراطية في كثير من بلدان العالم العربي ، الامر الذي يؤدي الي غياب المشاركة الشعبية وبالتالي يمكن خداع الشعب وتستطيع الدكتاتورية ان تسيطر علي مجريات الامور .

- وجود قصور في منظمة الجامعة العربية بشكل يجعلها غير قادرة علي مواجهة الازمات والتحديات التي تعترض سبيل العالم العربي الي الرقي والتقدم .

- انتشار دعاوى البحث عن الزعامة فى العالم العربى والاحساس المتبادل بالخوف بين الانظمة العربية وبعضها البعض مع وجود رغبات ودوافع دفينة للانتقام مما يجعل اي دولة في حالة تربص دائم بسبب نزاعاتها وخلافاتها المتبادلة .

- سهولة تبادل الاتهامات بالخيانة والعمالة علي اعلي مستويات من مستويات القيادات العربية ، وكثرة الخصومات وقطع العلاقات بين الدول

العربية وبعضها البعض وسهولة العودة مرة اخري وكأن شيئًا لم يكن ، بعد ان يكون العالم العربي قد خسر ما لا يمكن تعويضه .

- صعوبة تحقيق التعاون بين الدول العربية وبعضها البعض خصوصا في المجال العسكري ، بسبب خوف الانظمة علي كرسي الحكم والرغبة في تحقيق الامجاد الشخصية .

- غموض مواقف بعض الاطراف العربية والشك لدي الاطراف العربية الاخري في حقيقة الدور الذي لعبته - ويمكن ان تلعبه - هذه الاطراف في المستقبل (الملك حسين في الاردن ، الرئيس اليمني علي عبد الله صالح) .

- عدم وجود اي شكل مؤسسي عسكري يستطيع ان يعمل بامكانياته علي حماية الوطن العربي من اي عدوان اجنبي او حتي عربي .

- زيادة العزلة بين الدول العربية خصوصا بعد وجود تيار مؤيد للعراق ، يتخذ من ما قام به من عمل ضد اسرائيل وسيلة لتلبية رغباته وتحقيق امانيه في استرداد الحقوق العربية الضائعة .

- وجود رغبة او تصور بين بعض الدول العربية للانتقام - في الوقت المناسب - من الدول التي ايدت العراق وخصوصا فلسطين واليمن والاردن.

- الافتقار الي البديل المناسب في الوقت المناسب لكي يمكن معالجة المشاكل والازمات العربية حيث منعت الدول العربية المعارضة العراقية من العمل في مرحلة ما قبل الازمة ، وها هي تسعي لجمع شمل هذه المعارضة لايجاد البديل المناسب لصدام حسين .

- غياب المشاركة الشعبية وعزوف فيئات من المثقفين عن المشاركة في العمل الوطني تحت دوافع شتي منها اليأس ، والخوف ، وعدم وضوح الرؤية ،

وحرص بعض القيادات السياسية علي ازالة اي عناصر قد يمثل وجودها اطفاء لبريق زعامتها او يحتمل ان يؤدي لمعاناتها الي فقدانها كرسي الحكم .

- خوف الدول العربية الغنية من تطلعات الدول العربية الفقيرة ، وانصراف قطاعات عريضة من اثرياء الدول العربية نحو تنمية اموالهم وانفاقها ببذخ في الدول العربية الفقيرة او في اوروبا ، وحرص هذه الدول علي استثمار اموالها في اوروبا وامريكا والامتناع عن استثمارها في العالم العربي .

اما العقبات التي تعترض العمل الامريكي علي طريق الحل فيمكن ان نصل اليه عند مراجعة الدور الذي لعبه - ومازال يلعبه - الرئيس جورج بوش، وهذا الدور ليس جديدا في واقع الامر ، وانما هو استكمال نمط انساني بدأه الرئيس الامريكي وودرو ويلسون في عام ١٩١٧ [١] عندما كان يؤكد ضرورة احترام حقوق الشعوب الصغيرة التي كانت تسعي للحصول علي استقلالها من الاستعمار في عالم ذلك الوقت. ولكن يبدو ان بوش يواجه موقفا جد مختلف اذ عليه ان يعالج المسألة في ظل الظروف الاتية :

- هل سيتمكن الرئيس بوش من ان يضغط علي اسرائيل بنفس القوة التي ضغط بها علي العراق لكي تقبل تنفيذا قرارات الامم المتحدة؟ .

- هل سيقبل لرئيس بوش خوض اي حرب اخري ضد طرف لا ينصاع لتنفيذ ارادة المجتمع الدولي حتي لو كان هذا الطرف هو اسرائيل.

- من الذي سيقوم بتسديد النفقات ومن يضمن ان تكون الخسائر قليلة مثلما حدث في حرب الخليج .

---

(١) جيرو ساليم بوست ١٥ ابريل ١٩٩١ ص ٢ .

– الرأي العام الامريكي يستطيع ان يؤثر علي صانع القرار ، والقوي الصهيونية تتحكم في وسائل الاعلام التي تقود الرأي العام كما تتحكم في العديد من الاطراف الفاعلة في الكونجرس الامريكي وهذه يمكنها التأثير علي القرارات التي تحرك العمل الامريكي او عرقلة اي جهود امريكية او افتعال قضايا هامشية لشغل الرأي العام الامريكي او صرف انتباهه للابقاء علي حالة التوتر في المنطقة علي ما هي عليه لان في هذا مصلحة اسرائيل .

– تأثير الصناعة الامريكية عموما وصناعة الاسلحة والمعدات العسكرية علي وجه الخصوص علي القرار الامريكي ورغبتها في الابقاء علي حالة النزاع في الشرق الاوسط مستمرة حتي تظل اسواق بيع السلاح مفتوحة امامهم كما اثبت حرب الخليج.

– محدودية خيارات العمل امام المخطط الامريكي وانحصارها في مبدأ الارض مقابل السلام " وصعوبة تصور الموقف الامريكي في حالة رفض اسرائيل لهذا المبدأ .

العقبات التي تعترض العمل الاسرائيلي علي طريق الحل :

– فصل اسرائيل لعملية الصلح مع العرب واعادة الحقوق المشروعة للفلسطينيين وانكار اسرائيل لوجود منظمة التحرير الفلسطينية تماما وسعيها نحو وقف الحوار بين فلسطين والمنظمة .

ـ الاحساس الاسرائيلى الغريزى والعميق بالخطر والخوف من استخدام الدول العربية لما تملكه من اسلحة تقليدية (في احدث استطلاع للرأي اجراء مركز جافي للدراسات الاستراتيجية في اسرائيل عبر ٧٥٪ من الذين شملهم الاستطلاع عن هذا الخوف) (١) .

(١) جيرو ساليم بوست ١٥ ابريل ١٩٩١ صـ٢ .

- امتلاك اسرائيل لاسلحة ردع فوق تقليدية واسلحة تدمير شامل ، وعدم وجود مثيل لهذه الاسلحة لدي الدول العربية يجعل اسرائيل تتعامل مع الامور بمنطقة غطرسة القوة ، ويرفع لدي حكامها نغمة " انا ومن بعدي الطوفان" ويري ٩٠٪ من الاسرائيلين الذين شملهم استطلاع الرأي السابق ضرورة استخدام الاسلحة النووية تحت ظروف معينة .

- علي الرغم من ان السلام قد اصبح له الاولوية رقم (١) في قائمة الاولويات الاسرائيلية (وهي تشمل بالاضافة اليه تحقيق الغالبية اليهودية ، وتحقيق الدولة الديموقراطية وتوحيد ارض اسرائيل علي الترتيب) الا ان السعي الاسرائيلي الحقيقي نحو تحقيق هذا السلام غير موجود ويري بعض الاسرائيليين ان بيكر يستطيع ان يفعل ما يفعله ولكن اسرائيل ستقول في النهاية لا للسلام مقابل الارض.

ومن خلال تلك العقبات جميعها يمكن لنا ان نرسم دورا لكل فئة ولن يكون هذا الدور نابعا من الرغبة في ترتيب واجهة الامور علي اي وضع كان وينتهي الامر عند هذا الحد ، ولربما افلحت الولايات المتحدة في الوصول الي شكل من اشكال الامن في الشرق الاوسط مستغلة صعوبة الظروف التي تمر بها بعض الدول العربية او تحت ضغط بعض الجماعات في الولايات المتحدة ، ولكن هذا اذا حدث فانه سيكون علي حساب جوهر قضية الامن في المنطقة وهو المشكلة الفلسطينية . ولا أود ان اغرق في ما يجب علينا عمله أو ما لا يجب عمله - وما ابسط هذا - ولكن المهم ان نقضي بشكل كامل علي دوافع العدوان في الشرق الاوسط فسيعا نحو تحقيق فكرة الاقليم الآمن اما اعتمادا علي قدرات وامكانيات الشرق الاوسط نفسه او معاونته علي الوصول الي تحقيق هذا الهدف .

وإذا كانت الولايات المتحدة والغرب يرون ان للشرق الاوسط دور في بناء

صرح الاستراتيجية الدولية في مرحلتها الجديدة فان الحرص علي ان يلعب الشرق الاوسط - او دولة - هذا الدور باتقان امر ضروري عن طريق التعاون والاتصال والتدريب المتواصل .

وفي هذا المجال سوف تصبح دراسة اسباب الانقسام العربي بين مؤيد لصدام حسين ومعارض له امرا هاما حتي يمكن رأب هذا الصدع الذي تعرض له خبراء الفكر العربي ، وذلك عن طريق الحوار المنتظم والتواصل الفكري الدائم .

ويسهل ان نحدد الخطوات التي يمكن للعالم العربي ان يخطوها لكي يتجاوز ازمته ويقف صلبا في مواجهة العواصف والانواء العاتية التي يتعرض لها دوما حيث يمكن زيادة التعاون الامني بين الدول العربية وزيادة التعاون في مجال المعلومات ، والسعي نحو اقامة تنسيق عربي متقدم لكي يحل محل التنسيق الحالي المتمثل في الجامعة العربية التي يحتمل ان تكون في حاجة لتطوير مؤسساتها لكي تكون اكثر فاعلية وقدرة علي العطاء والحركة . وعندما تتقدم عملية اعادة بناء جيش الكويت ورفع قدرات الجيش السعودي فإنها ستكون فرصة سانحة لكي تفكر الدول الموقعة علي اعلان دمشق في توسيع نطاق التعاون العسكري بينها لكي يشمل دولا اكثر ويتطور شكله الي شكل مؤسسي ولا يعتمد بقاءه علي اشخاص الرؤساء بقدر ما يعتمد علي الارادة الشعبية .

وبعد ان اثبتت ازمة الخليج ان الاعتدال كان صمام الامان بالنسبة للدول العربية المعارضة للعدوان العراقي ، فإن هذه الدول تستطيع ان تلزم الولايات المتحدة واوربا بتأييد مواقفها. ودعمها لتوسيع دائرة الاعتدال واجتذاب اطراف اخري اليه بهدف ايجاد حالة من التوازن تستطيع ان تعادل اي موقف يخرج عن قواعد العرف والعلاقات الدولية وقد ييسر هذا تكوين قوة ردع ذات حجم مناسب تعفي الاقليم من استدعاء قوات اجنبية للقيام بمهمة الردع .

وسوف تكون الجيوش العربية في حاجة الي التوسع في التطبيقات التكنولوجية الحديثة ، وانشاء مراكز القيادة والسيطرة صغيرة الحجم عالية الفعالية تملك ادوات الاتصال والحصول علي المعلومات وتداولها بكفاءة وسرعة تحت ظل اقسي ظروف الشوشرة والاعاقة الالكترونية . وفي هذا المجال سوف يزداد العبء علي قوات الدفاع الجوي والقوات الجوية لاستيعاب احدث تكنولوجيا العصر وتستطيع ان تواجه اي خطر بكفاءة وسرعة .

وتعتبر القوات المصرية والقوات السورية في الخليج نواة مناسبة لتكوين قوة اكبر لحماية ثروات الخليج ومعاونة دوله علي مواصلة مسيرتها في دعم العمل العربي المشترك ، ومن المتوقع ان يزداد العبء علي هذه القوة في المستقبل القريب في مواجهة ظروف نقص المياه واحتمالات نشوب حرب بسببها بين اطراف عديدة في الشرق الاوسط.

ومن ناحية الولايات المتحدة فانها تملك في واقع الامر ناصية الموقف اذ انه ا تستطيع ان تقف موقفا مشابها للموقف الذي وقفته في مواجهة العدوان العراقي في الصلابة والاصرار والحرص علي القصف ، ولكن ذلك سيتطلب بعض التضحيات فهل تستطيع الولايات المتحدة ان تقدمها .

ومن جهة اخري تستطيع الولايات المتحدة ان تساعد في رأب الصدع في جدار الفكر العربي عن طريق المضي قدما في حل المشكلة الفلسطينية حتي لا نثبت لهؤلاء الذي ناصروا مواقف صدام حسين من دول الشمال الافريقي انما كانوا مصيبين في تصورهم ، وتستطيع المسيرة العربية ان تستمر مرة اخري . وفي كل الاحوال لا ينبغي ان تفرط الولايات المتحدة في بيع او منح الاسلحة والمعدات العسكرية لاسرائيل علي وجه الخصوص من منطلق ان ذلك سيضاعف من احتمالات نشوب الصراع المسلح مرة اخري .

وقد تستطيع اسرائيل ان تعرقل جهود التسوية وتسوف الامور وتناور

وتماطل، ولكن ذلك ليس في صالحها واطروحة " الارض في مقابل السلام يمكن ان تكون مجدية في ظل الموقف الحالي ، وعدم الوصول الي حل او الوصول الي حل باهت لا يضع القضية الفلسطينية في اعتباره سوف يعني ان تعود المنطقة مرة اخري الي الحرب ، ولكنها ستكون حربا اكثر ضراوة من اي حرب اخري نشبت من قبل .

(١٠) منظورا امريكيا لمستقبل قضايا الامن بالشرق الاوسط

د. بروس نادولي

ان الغرض من هذه الدراسة الموجزة هو القاء نظرة شاملة علي مستقبل قضايا الامن في الشرق الاوسط، ونستعرض من خلالها منظورا امريكيا في هذا الصدد خاصة عقب ازمة الخليج ، كذلك تهدف الدراسة الي النظر الي امر المصالح الامريكية والتحديات التي تواجه العالم والتعرف علي الاستراتيجيات التي يمكن انتهاجها في معاملة هذه الامور . وبالتالي فإن المنظور المقدم في هذه الدراسة هو منظورا للامن الامريكي وليس اساسا لامن المنطقة، وربما يري قارئ هذه الدراسة ان هذه المقولة في حقيقة الامر تمثل جوهر المشكلة ، وفي كلمات اخري نعني ان الفشل في اعطاء الاهتمام الكافي لكافة التعقيدات الكبيرة ومصادر التوتر في المنطقة عند تحليلنا لقضية الامن الامريكي يمثل قصورا، ولكن تبقي الحقيقة القائلة بأن الدول تبني سياساتها الامنية بناء علي ما تراه ممكن التحقق والانجاز، وعادة ما يكون هذا على المدى القصير وبما يتلائم مع ضغوط الاحداث.

وفي حالة الولايات المتحدة فإن هذا الامر يحدث دائما بسبب طبيعة النظام السياسي في الولايات المتحدة ومتطلباته التي تفضل نتائج سريعة يعقبها التنقل السريع لما يلي بعد ذلك من موضوعات متضمنة في جدول الاعمال . ولكن هذه هي الحقيقة التي ينبغي ان يتعايش معها ويألفها كل من العرب والامريكيين،

وفي النهاية، اتمني ان يلقي المنظور المقدم في هذه الدراسة الضوء علي بعض النقاط الرئيسية لا وجه الاختلافات من ناحية الموضوع والاجراءات.

السياق الاستراتيجي الاشمل :

لقد هيمنت احداث الخليج علي الساحة السياسية الداخلية الامريكية في العشرة شهور الاخيرة وربما تستمر لفترة قادمة من المستقبل القريب. ولكن يتعين ان نأخذ بعين الاعتبار ان الشرق الاوسط هو دائما عنصرا رئيسيا في سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، ولكنه يظل عنصرا واحدا وان الاهتمام الذي يحظي به الان لن يكون كذلك بعد بعض الوقت حين تطرأ علي الساحة مستجدات العناصر الاخري والموضوعات الاخرى التي تعتبر محل اهتمامات السياسة الامريكية وسوف اتحدث في هذا البحث عن اربع اولولايات ذات طابع ملح ينبغي التعامل معها وهي :

اولا : لم ينتج عن ازمةالخليج ما يغير الدور المركزي للدور الذي يقوم به "الاتحاد السوفيت" في عملية صنع السياسة الامريكية. فإن "الاتحاد السوفيتي" يظل الدولة الوحيدة التي تمثل مكمن العداء للولايات المتحدة وهي الدولة الوحيدة في العالم القادرة علي تدمير الولايات المتحدة. فبينما تبني" الاتحاد السوفيتي" موقفا متعاونا الي حد كبير وعلي الاقل لم يكن موقف "الاتحاد السوفيتي" موقفا مواجها للتحالف اثناء ازمة وحرب الخليج، فان مثل هذه السياسة السوفيتية لم تكن سهلة القبول والتقرير في "الاتحاد السوفيتي" ووجدت معارضة خاصة من هؤلاء الذين كانوا يؤيدون العراق ويقامون التحركات الامريكية وكانت حجتهم تستند الي ان جورباتشوف يفعل ما فعله مرة اخري في اوروبا الشرقية ، وهو في المرتين يعرض الامن السوفيتي للخطر بمهادنته للولايات المتحدة. وبما ان التغييرات في الاتحاد السوفيتي لم تزل الي الان سلمية فانه لا يوجد هناك ما يضمن استمرار ذلك الامر . فان ضغوط المشاكل

الاقتصادية واعادة انبعاث الروح القومية والتي تمثل عوامل عدم الاستقرار في الشرق الاوسط اليوم هي نفس عوامل عدم الاستقرار في الشرق الاوسط اليوم وهي نفس عوامل عدم الاستقرار وانهيار الامبراطورية السوفيتية بما في ذلك الجمهوريات الاسلامية . والسؤال الان هو الي اي مدى يؤثر هذا الموقف المتردي علي السياسة الخارجية والمحلية في الاتحاد السوفيتي ؟ يبقي هذا هو السؤال الرئيسي الخاص بقضايا امن الولايات المتحدة ، وهناك عدة سيناريوهات قائمة من الممكن وان تحدث وهي كلها اكثر سوءا من بعضها بالنسبة لقضايا الامن الامريكي وكلها اكثر سوءا من تلك الازمة التي مر العالم بها في الخليج .

ثانيا : كنهاية للحرب الباردة ، والي حد بعيد، فإن اوروبا كانت مركز الجاذبية للتخطيط لامن الولايات المتحدة في الـ ٤٥ سنة الماضية وهي تعتبر في حالة من عدم الاستقرار واعادة التشكل في الوقت الراهن اذا فمن ناحية شرق الولايات المتحدة، هناك اضطرابات اقتصادية وعرقية اما من ناحية غرب الولايات المتحدة فان شركاء امريكا في عملية صنع الامن ولمدة طويلة قد بدأوا في اتخاذ طرق مختلفة لهم وهذا الامر في حالة ازدياد ولقد اتضح ذلك حديثا اثناء حرب الخليج عندما استخدم اتحاد غرب اوروبا كمركبة تحرك رئيسية بهدف ممارسة سياسة امنية جماعية خارج نطاق حلف شمال الاطلنطي . ان هذا الميكانيزم الجديد يتطلب التعامل معه باهتمام امريكي مستمر وان يكون لهذا الاهتمام الاولوية . كذلك فان تركيا، والتي تعتبر من عدة اوجه في منتصف الطريق سواء في علاقاتها مع اوروبا الغربية او مع الولايات المتحدة ذاتها تتطلب اهتماما متزايدا، خاصة في ظل المشكلة الكردية المتفاقمة في الوقت الراهن.

ثالثا : في اسيا المحيط الباسفيكي ،تري الولايات المتحدة نفسها في مواجهة تحديات اقتصادية متزايدة وتؤثر علي امنها ونفوذها من قبل اليابان وكوريا الجنوبية، والفليبين والصين . ان هذه الاهتمامات ليست بجديدة ، ولكنها

اصبحت تتطلب مزيدا من الاهتمام من قبل الولايات المتحدة . ولقد كان هناك نوع من الاستياء الامريكي، اثناء عمليات درع الصحراء من التحرك الياباني البطئ للاسهام في هذه العملية وزاد من هذا الاستياء الامريكي تلك الممارسات اليابانية التجارية غير العادلة السابقة ، هذا في الوقت الذي رأت فيه اليابان ان مكمن الخطر بالنسبة لشريان الحياة الاقتصادي لها معرض للخطر بسبب الغزو العراقي للكويت وكذلك بالتواجد العسكري الامريكي في هذه البقعة من العالم . واذا كانت نتائج الازمة علي غير ما حدث وكانت ليست في صالح التحالف، لكانت هناك تأثيرات سلبية كبيرة علي العلاقات اليابانية الامريكية . والامر لا يزال يعتمد علي سعر البترول عقب الحرب والتدمير الذي حدث للحقول الكويتية، فان هذه العوامل قد تبقي علي التوتر في علاقات اليابان وامريكا .

رابعا : والعالم الاخير الذي يحدد معطيات السياق الاستراتيجي الاشمل للولايات المتحدة و حالة الاقتصاد الامريكي وحالة الضغوط الداخلية المتنامية المطالبة باعادة ترتيب الاولويات علي المستوي القومي. فهناك اراء قائلة باننا من الناحية الاقتصادية في حاجة الي ان نكون علي مستوي منافسة اكبر، وان قاعدتنا التكنولوجية في حالة تدهور، وان نظامنا التعليمي والصحي في حالة من التردي . كل هذه الامور مجتمعة بالاضافة الي انهيار حزب وارسوا وكذلك الخسارة الكبيرة التي تكبدتها الة الحرب العراقية يعني ان امن الولايات المتحدة القومي سوف يتم تعريفه من خلال المصطلحات والمفاهيم الاقتصادية وليس من خلال المفاهيم والمصطلحات العسكرية . فقبل ازمة الخليج ، كان العسكرية الامريكية تواجهه ضغوط كبيرة علي صعيد الميزانية، وباختصار فلقد تم تأجيل البت في هذه الامور لحين الانتهاء من عمليتي درع وعاصفة الصحراء ولكي تعود الامور الي ما كانت عليه الان، فانه ينبغي من الان فصاعدا خفض ميزانية الدفاع الامريكية وبالتالي ستقل التعهدات العسكرية الامريكية في الخارج وهذ يطبيعة الحال ، يتضمن الشرق الاوسط.

بعض الاستنتاجات الخاصة بمستقبل
الامن افي الشرق الاوسط

ان السياق الاستراتيجي الاشمل الذي تحدثنا عنه لا يعني ان هناك تدهورا وانحدارا علي الصعيد الامريكي ، ولكن هذا السياق نضعه في محاولة لاعادة التكيف مع التغيرات العميقة التي تحدث وستحدث في العالم، لنجد مكاننا في هذا العالم . وهنا اقر بأن ما يعرف بـ " السلام علي الطريقة الامريكية" PAX AMRICANA" سيكون له تأثيره علي المنطقة ولكن اذا كان المقصود بهذا المصطلح هو وجود الولايات المتحدة الامريكية كقوة قادرة علي التدخل الكبير سياسيا واقتصاديا في المنطقة بحيث توجه الاحداث وتملي السياسات ، فانني اقول ان هذا محض خيال . فهناك متطلبات واولويات اخري تحول دون تحقيق ذلك الامر . انه ومن منظور هؤلاء الذين ينتمون لهذه المنطقة فان لهذا الامر ايجابياته وسلبياته . اما الايجابيات فتمكن في ان الولايات المتحدة لن تريد الهيمنة علي المنطقة. اما السلبيات فهي ان الولايات المتحدة يحتمل وان تتجنب متاهات التدخل الضروري لاحداث التغيرات الرئيسية او زيادة سرعة حدوثها، سواء علي صعيد الشئون العربية او علي صعيد الصراع العربي الاسرائيلي او الفلسطيني الاسرائيلي . واكثر الخوف من انتهاج مفهوم " السلام علي الطريقة الامريكية" هو خوف التدخل الامريكي الجزئي والمحدود . فبينما من المتحتم علي الولايات المتحدة ان تستجيب الي التعامل مع القوي العديدة الاخري والمتطلبات التي كانت سائدة قبل حرب الخليج ، تبقي الحقيقة في انه للولايات المتحدة مصالح هامة ومستمرة في هذه المنطقة . و علي الولايات المتحدة ان تقوم بحماية هذه

المصالح . والسؤال المطروح بالتالي اذا لم يكن في شكل حماية هذه المصالح من خلال " السلام علي الطريقة الامريكية" ففي شكل اخر تتم حماية هذه المصالح؟.

وهنا يوجد ثلاثة بدائل وهي :

١ - ايجاد نظام امن جماعي بين دول المنطقة مدعم من قبل القوي الخارجة بما في ذلك الولايات المتحدة من خلال الامم المتحدة وعلي هذا النظام الجماعي ان يتعهد بعدم الاعتداء بين الدول المكونة له وان يوافق علي التصدي لاي دولة تقوم بالاعتداء .

٢ - تحالف اقليمي يقام من خلال هيكل يسمح بمشاركة مجموعة معينة من الدول تجمعها المصالح الاقتصادية والعسكرية بحيث تتعاون فيما بينها وبصورة منتظمة من اجل الدفاع عن مصالحها وامنها.

٣ - ظهور قوة واحدة صديقة كقوة سياسية وعسكرية مهيمنة في المنطقة .

وكل من هذه البدائل الثلاثة تطرح بدورها بدائل وتحديات اخري للولايات المتحدة.

الامن الجماعي :

ان افضل البدائل من ناحية المبدأ واقربها الي الصورة الايجابية للنظام العالمي الجديد ، هو تلك الترتيبات التي يكون من شأنها خدمة اهداف عديدة للولايات المتحدة وهي :

اولا : ان خفض احتمالات الصراع المسلح من خلال العمل المشترك سوف يقلل من اتاحة فرص المقامرة بوقف امدادات البترول بالتالي .

ثانيا: اذا ما ظهر الي حيز الوجود نوع من الامن الجماعي الحقيقي، فانه

سيكون من شأنه تقليل احتمال التدخل العسكري المباشر للولايات المتحدةان لم يؤد هذا الامن الجماعي الي استبعاد ذلك الامر كلية في حالة نشوب اي صراع .

ثالثا : ان الامن الجماعي يمكن وان يتحقق علي مستويات معتدلة من التسلح وتجنيب المنطقة لعملية سباق التسلح والحصول علي اسلحة الفتك الجماعي.

اما علي الجانب السلبي فهناك عددا من المشاكل التي تكتنف عمليات التنفيذ وهي كالاتي :

١ - كيف يكون الامن الجماعي جماعيا؟ خصوصا ، هل هناك مكان للعراق في هذا الامن الجماعي؟ واذا كانت الاجابة حاليا "بلا" اذا ما هي التغييرات ستكون ضرورية للعراق ليصبح جزء من ترتيبات الامن الجماعي؟

وكيف تستطيع الدول الحفاظ علي العقوبات الاقتصادية المفروضة علي العراق لمنعها من تكرار ما اقدمت عليه وتهديد جيرانها في الوقت الذي تحاول تشجيعها لتكون عضوا في اي ترتيبات جماعية؟ ايضا من الاسئلة المطروحة في هذا الصدد هي :

هل ممكن ان يكون لاحد اي امل جاد في قيام امن جماعي مؤثر في غياب او استبعاد العراق؟ وماذا عن ايران واسرائيل؟

وفي النهاية اذا ما استبدعنا هذه البلاد التي قد تسبب العديد من المشاكل، فهل هناك اجماع سياسي عزبي للحفاظ علي ترتيبات الامن الجماعي ؟

٢ - اما البديل الثاني فهو وجود هيكل للتحالف الاقليمي طبقا لاعلان دمشق والذي يتكون من دول مجلس التعاون الخليجي + مصر وسوريا وهي لمعادلة المعروفة (GCC + 2).

ومن الناحية الايجابية فإن هذه الترتيبات سوف يكون من شأنها ربط الدول العربية الثمانية برباط قوي بعد تحالفها في مواجهة العدوان العراقي، وهذا الامر سيمثل سابقة في صدد التعاون المستقبلي .

ولكن علي الاقل فانه بتأجيل الاجابة علي الاسئلة الخاصة بايران والعراق واسرائيل ، فانه قد يكون من صالح الولايات المتحدة سياسيا في ان تقلل وجودها المستمر عسكريا في المنطقة . وقد يتيح ذلك للولايات المتحدة بعض الفرص في ان توجد مسافة بين امن الخليج وبين النزاع العربي الاسرائيلي والفلسطيني .

اما علي صعيد السلبيات من المنظور الامريكي، فان التحالفات عادة ما تؤسس لمواجهة خصوم معينين او تهديدات محددة . فمن الناحية التاريخية في الخليج كان التهديد للولايات المتحدة يتمثل في ذلك التهديد الذي يتسبب فيه الاتحاد السوفيتي واحتمالات تحركاته مما قد ينتج عنه عدم استقرار في المنطقة وبالتالي تتهدد المصالح الامريكية بها . ولكن بانتهاء الحرب الباردة فالسؤال المطروح هو "الي ضد من يكون هذا التحالف موجها" ؟ .

انه لمن المؤكد انه ليس في صالح الولايات المتحدة ان تقيم في الخليج تحالفا ضد ايران" .

اما البديل الثالث ، فهـو ظهور قوة مهيمنة واحدة . وهذا الامر يعاني من وجود مشكلتين تنبعان من الاعتماد الكبير علي قوة دولة واحدة، وفي حالة الخليج فليس هناك دولة واحدة مرشحة لتولي هذا الأمر .

وفي النهاية ، فإن البديل الرابع هو الاعتماد علي وجود عسكري امريكي ممتد الاجل في المنطقة ، وهذا الامر لن يكون البقاء مكتوبا له من الناحيةالسياسية داخل الشرق الاوسط، وليس هو ايضا ممكنا من وجهه النظر الامريكية ، اذا ما اخذنا بعين الاعتبار السياق الاستراتيجي الاشمل الذي حددنا معطياته آنفا .

والخلاصة هي ان لا يوجد اطار واضح للولايات المتحدة بحيث يمكنها انتهاجه في عملية البحث عن هيكل امني للمنطقة . والنتيجة المحتمل الوصول اليها هي انتهاج اسلوب جزئيا، براجماتيا في محاولة التكيف مع الاحتمالات السياسية المتغيرة في المنطقة ، ولكنني اقطع بانه لمن الامور المحبطة في هذه المنطقة الا يكون للولايات المتحدة اهداف ونوايا واضحة المعالم بخصوص الشرق الاوسط.

المحور السادس

أزمة الخليج وتضميد الجراح العربية

(١١) مدواة الجراح بعد حرب الخليج

د. احمد كمال ابو المجد

مدخل :

١ ـ قبل ان تبدأ العمليات العسكرية لتحرير الكويت من الاحتلال العراقيي تحدث الرئيس الامريكي ، كما تحدث عدد من معاونيه الكبار عن طبيعة المرحلة التي سوف تعق تحرير الكويت ، واصفين اياها بانها سوف تكون مرحلة «العمل من اجل مداواة الجروح» HEALING وذلك فى وقت كنا ـ نحن العرب ـ مأخوذين بالحيرة والدهشة منقسمين علي انفسنا في محاولة فهم ماجلري وما يجري، ومختلفين بيننا ـ فرقا كثيرة ـ حول الموقف الصحيح الذي ينبغي ان يتخذه العربي ازاء أطراف الازمة .

وكمدخل لهذه الدراسة نسجل ان تصريحات الرئيس الامريكي حول مرحلة مداواة الجروح في ذلك الوقت المبكر قد حملت الينا رسائل ثلاث لابد ان نستوضحها قبل ان نقدم تصورنا لمرحلة «مداواة الجروح»

الرسالة الاولي :

ان الرئيس الامريكي كان قد حدد لنفسه ولامته دورا واضحا في حل الازمة ، هو دور التدخل المباشر لانهاء الاحتلال العراقي للكويت بالقوة المسلحة .

الرسالة الثانية :

انه كان يعرف ـ مقدما ـ ان هذا التحرير سوف يكون له ثمن باهظ وسوف ينطوي علي تدمير شديد للعراق وعلي خسائر مادية وبشرية هائلة تصيب الشعب العراقي ومعه الامة العربية الاسلامية .

الرسالة الثالثة :

انه تحسب لردود افعال هذا الموقف عربيا واسلاميا ودوليا وما يؤدي اليه بصفة خاصة من رفض عربي لصورة التدخل الامريكي او لحجمه ، وحجم القوة المستخدمة فيه ، ومن قلق يثيره لوجود العسكري اللامريكي ، ومن تصدع في علاة الولايات المتحدة ببعض حلفائها التقليديين في النطقة العربية .. وكان الرئيس الامريكي فيما يبدو منتبها الي وجود «مخزون نفسي» مضاد للولايات المتحدة لدى جانب كبير من الغرب والمسلمين .. وكان يخشي ان يؤدي الاستخدام الواسع للقوةعند العراق الي اثارة هذا المخزون النفسي المضاد .

وقد لايخرج تماما عن نطاق هذه الدراسة ان نقرر ان الرئيس الامريكي كان ـــ كذلك ـــ يدير الازمة وعينه علي اوروبا وسائر حلفائها فيها .. وكان ـــ في ادارة هذا الجزء من الازمة يحاول التوفيق بين اعتبارين : الاول : تجنب اثارة غضب اوروبي حاد نتيجة انفراد الولايات المتحدة بمواقف سياسية وعسكرية حادة ، في وقت يجتز فيه «النظام الدولي الجديد» مرحلته الاولي ، ولايزال محتاجا الي تثبيت والي محافظة علي روح التجمع والتحالف والتعامل علي اساس القواعد الدولية السياسية الجديدة . الاعتبار الثاني : استخدام ظروف الازمة لتثبت قيادة الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد ، ولاستبعاد كل محاولة لمنافستها في هذه القايدة وذلك عن طريق اداء الدولر الاكبر سياسيا وعسكريا لتصنعه الازمة ، باسم المجتمع الدولي كله ولحسابه وكان النظام الدولي الجديد يفوض الولايات المتحدة

في العمل باسمه عند الشدائد وغير خاف ان التسليم للولايات المتحدة بهذا الوضع الخاص وبالدور القيادي من شأنه ان يحقق لها مكاسب اقتصادية واستراتيجية هائلة في المستقبل القريب والبعيد .

٢ ــ والذي يعنينا من هذا كله ان الحديث المريكي عن «مدواواة الحجروح» او العمل علي التئامها كان حلقة ثانية من حلقات «الفعل الامريكي» المخطط او المدبر ، او المباشر علي اقل تقدير لحل الازمة وحماية المصالح الامريكية في منطقة النزاع بالمعني الواسع لتلك المصالح .

اما حديثنا اليوم ــ نحن العرب ــ عن رأب الصدع ، ومداواة الجروح ،فإنه ادخل ــ في رد الفعل المتأخر ــ لافعال ونشاطات قام بها الاخرون لترتيب امورنا واوضعانا نحن .. ولامور ونوازل حلت بنا كما يحل القضاء والقدر .. نرضي بها او نسخط .. بغير اختيار منا ، وبغير ان يكون لارادتنا دور فعال في وقوعها .. وهذا ه‍لله الشكل الغالب لظواهلر حياتنا السياسية ، ولاسلوب تعاملنا مع ازماتنا ومشاكلنا , حتي انني اميل في احيان كثيرة الي وصف تلك الظواهر والازمات بانها تدخل حياتنا علي انها ظواهر طبيعية او كونية ، لا علي انها ظواهر سياسية .

٣ ــ والحديث عن مدواواة الجروح قد يعني اننا متقبلون لما وقع ، او متقبلون علي الاقل لاوضاعنا التي افرزت الازمة .. غاية الامر اننا منزعجون لوقوعه ، حريصون علي ازالة اثارة المباشرة «ليعود» الامر وتعود الوضاع كما كانت قبل الازمة .. وهو موقف ــ ان صح ــ فإنه يحمل دلالات خطيرة ، وتكشف عن موقف غريب من التريخ ، وعن قدرة فذة علي تجاهل التداعيات الحتمية للاحداث التاريخية ، الكبيرة .. كما انه يكشف عن امر اخر سوءا ، وهو فرض اصحاب المصلحة في استبقاء الاوضاع العربية الفاسدة غلي تثبيت مواقفهم ، عن طريق مواصلة سياسة التجاهل لمؤشرات التغيير والاكتفاء بمداواة سطحية للجروح ، وتؤذيه بانهيارات اشد جسامة وخطورة .

فهل هذا هو المنهج الذي نقبله ونلتزم به ونحق نتحدث عن مداوا الجروح العربية .. وهل هذا المنهج قابل للتطبيق في واقع الحياة العربية والعالمية . ورؤوس الظروف الموضوعية التي يمر بها العالم كله ؟؟؟

ان اختيار منهج لمداواة الجروح العربية امر بالغ الصعوبة اذ هو يقتضي دقة كاملة في تحديد امور ثلاثة .

الامر الاول :

تشخيص هذه الجلروح تشخيصا موضوعيا دقيقا بعيدا عن اهواء الانحيازات المختلفة التي صاحبت الازمة في مرحلتها الساخنة .

الامر الثاني:

التقدير المسئول لفرص التغيير في الواقع العربي ، وللاتجاهات الرئيسية لهذا التغيير .. والسرعة المناسبة لانجازه .. وترتيب الاولويات في مكوناته .. مع حساب المخاطر المصاحبة لكل خطوة ولكل درجة من درجات السرعة .. وللاثار الجانبية لذلك كله .

الامر الثالث :

ملاحظة ان التغيير داخل دولة من الدول ، او داخل مجموعة منها كمجموعة الدول العربية او الدول الاسلامية ، لم يعد ــ في عصرنا هذا ــ امرا داخليا او محليا متروكا لاصحابه .. وانما صار جزءا داخلا بالضرورة في عموم الظواهر العالمية ، متأثرا برغبات ومصالح اطراف اخري .. محكوما ــ ولو جزءيا ، بقدرة تلك الاطراف الاخري علي التدخل لوقف هذا التغيير او لدفعه قدما .. ومعني هذا كله ان الاعداد لأي تغييرات علي الساحة العربية ، والعمل علي تحقيق تلك التغييرات .. ينبغي ان يصاحبها جهد موكب علي الساحة الدولية .. ورصد دقيق لمواقف القوي الخارجية التي يعنيها امر هذا التغيير .. واذا غفلت القوي والاحزاب

والجماعات العربية عن هذا الامر الثالث ، فانها تعرض شعوبها لمفاجآت قد تكون بالغة الخطوة . وقد تجهض محاولات التغيير او تقضي بها الي نتائج مغايرة تماما لما هدف اليه اصحابها ..

٤ ـ واذا كنا هنا بصدد تناول موضوع واحد هو « مداواة الجروح العربية .. فإن هذه المداواة لن تكون من نوع واحد ولا علي مستوي واحد من الجذرية والعمق .. ذلك ان بعض الجروح التي وقعت قد تكون جروحا سطحية يمكن علاجها بحلول سطحية او عاجلة .. ولكن جروحا آخري قد وقعت فأصابت الجسد العربي اصابات جسمية وعميقة .. او كشفت عن خلل اساسي في بعض اجهزة الجسد العربي ، ومن ثم فان علاجها يحتاج الي اساليب مختلفة تتدخل لمداواة ذلك الخلل تجنبا ولتكرار الاغراض في مناسبات اخري قد تكون اقرب الينا مما نظنه .

ولابد هنا ان نفرق بين الخسائر التي وقعت .. وهي بالغة الجسامة وبين اعراض الازمة التي صاحبت وقوع تلك الخسائر ، والجراح التي سببتها تلك الاعراض .. وهذ الامر الاخير هو محور هذه الدراسة .

اما الخسائر فحسبنا ان نورد قائمة بأهمها .. علي النحو التالي :

١ ـ سقوط مئات الالاف من الحضايا .. قتلي وجرحي ومشردين هائمين علي وجودهم .. تتعاقب موجاتهم حتي بعد تحرير الكويت .. وحسبنا ان نشر الي موجات الاكراد الهاربين من جحيم الي جحيم في مأساة عربية اسلامية لا مثيل لها..

٢ ـ تدمير هائل للمنشآت وللبنية الاساسية في كل من الكويت والعراق .

٣ ـ تهديد خطير للبيئة في الكويت وما جاورها من دول الخليج ، نتيجة اشعال النار في آبار البترول في عملية اهلاك وتعمد للحت والنشل .. تشكل جريمة انسانية لا تغتفر ..

٤ ــ تدمير جانب كبير من رصيد القوة العسكرية العربية ، باستخدامه اولا استخداما عدوانيا مشروع ، ثم بتقديمة لقمة سائغة لقوة عسكرية متفوقة ..وتبديد الجمد الهائل والمال الهائل الذي انفق من اجل اعداده .

٥ ــ تبدد الثروة العربية في الانفاق علي معركة خاطئة ، ثم في تمويل الاعمال العسكرية لمحو اثار العدوان الخاطىء ، ثم أخيراً فى اعادة تعمير ما خربته القوة المعتدية فى الكويت ، وما تم تخريبه فى العراق .. بسبب الحملة المجنونة التى دبرها حاكم فرد مستبد جنح به الهوي ثم خانه العقل والتعبير ، وزايله كل شعور با لمسئولية .

أما الأغراض الموضحة التى كشفت عنها الأزمة ، فأهمها :

١ـ هشاشة نظام الامن العربي ، وعجز آليات المحافظة عليه ..

٢ـ عجز المنظمات العربية والإسلامية عن اداء دور فعال وحاسم لمواجهة أزمة من النوع الذي وقع .

٣ ـ ضعف كثير من الأنظمة السياسية العربية ، وعجز القوى الغربية عن فرض ارادة على مكانها بما يحمي مصالحها لا يردع بعض هؤلاء الحكام عن سوق شعوبهم إلى مصائر لم تخترها هذه الشعوب .. وعجز نظم أخرى عن ادارة الأزمات التي تتعرض بأي درجة معقولة من درجات الكفاءة .

٤ ـ استعداد كثير من الشعوب العربية لقبول الحماية الأجنبية والتواجد الأجنبي العسكري والسياسي رغم التاريخ الطويل في اعلان رفض كل صور التدخل أو التواجد الأجنبي في المنطقة .

٥ ـ استعداد كثير من الأنظمة العربية لتبديد ما بنته أحلام طويلة من علاقات ود وتعاون وعمل مشترك ، والانتقال السريع إلى موقف التصادم الحاد ، والخصومة الكاملة ، والوصول في هذا كله إلى مستويات تهدد مستقبل التعاون ، وتحول دون

مواصلة العمل المشترك لسنوات طويلة .. وهذه ظاهرة بالغة الخطورة لانها متكررة الوقـوع ، ولأنها تضـع الشعوب في مواقف بالغـة الصعوبـة حين تطالبهـا ـ فجأة ـ بوقف كل مظاهر التعاون والتحالف ، والدخول فى موق القطيعة والخصومة .. لأن الحكام قرروا ذلك فجأة .. ان تكرار هذا الانتقال السريع إلى مواقف الخصومة والعداء .. قد أثمر ـ فعلا ـ ثمرة خبيثة .. هي زوال الثقة بين صيغ التعاون العربي ، والاعتقاد الجازم بانها يمكن ان تنهار فى لحظات .. ولهذا قل الحماس لكل تجربة جديدة .. واستقر اليقين بانها تجارب غابرة تحمل وراءها بواعث خفية ، وتحمل فى ثناياها أسباب زوالها وفنائها .

٦ ـ زلزال هائل تعرض له « العقل العربي » ـ وزلزال آخر تعرض له « الوجدان المسلم » .. نتيجة ما ظهر من وجود خلل أساسي في منهج التفكير السائد لدى جانب كبير من الساسة ومن المثقفين العرب .. وما ظهر كله من غياب عدد من القيم الأساسية الإسلامية عند كثير من الأفراد والجماعات والأحزاب التي ترفع شعارات إسلامية .. وهو غياب قد يرجع إلى نقص المعرفة وغياب العلم الحقيقي ، وانتشار السذاجة السياسية التي تصاحبها اخطاء جسيمة فى الحساب والتقدير .. كما قد يرجع إلى خلل تربوي تغيب فيـه القيم الأسـاسية التي يجعـل من الأسـلام « دينا قيما » ، وتجعل منه في نهاية المطاف « رحمة للناس » .

٧ ـ ولما كان من العسير في هذه الدراسة الموجزة التعرض لكل هذه الظواهر بالتحليل ، وتقـديم مقترحات لمـداواة الجروح الناتجـة عنها فإننـا سوف نجتـزىء ـ مؤقتاً ـ بالحديث عن أمور أربعة نتناولها دون التزام بترتيبها من حيث الأهمية :

أولاً : ظاهرة الانتقال المفاجىء من التعاون ومظاهر الوحدة إلى جو الخصومة الحادة وتبادل الاتهام بالخيانة . وتشخصيا لهذه الظاهرة على انها تعبير عن الأمور التالية ..

١ ـ الكذب على الشعوب والمبالغة والتهويل فى وصف جهود التعاون

ومظـاهره .. وكثيراً ما تكون مظاهر التعاون تعبيرا عن حسابات أنظمة الحكم في خدمة مصالحها الضيقة ، ولحقيقة اطماعها الخاصة ، سواء كانت اطماع حكام أفراد ، أو طموعات أحزاب وانظمة .. ويجري تقديم هذه « الوافقات العارضة » على انها انجازات كبيرة .. وذلك كذب وتزييف آن الأوان للتوقف عنه .. وان للكتاب والباحثين والمثقفين ان يكون لهم دور واضح في تنبيه الشعوب إلى مثل هذا التزيف .. والتوقف عن ممالأة الأنظمة الحاكمة في رشاقة والامتناع عن المشاركة في خداع الشعوب بالاطراء والثناء لكل جهد حكومي يدعي أصحابه انهم يعملون من أجل الوحدة العربية والإسلامية .

٢ ـ انفراد الحكومات العربية والإسلامية بتحديد الخطوط الرئيسية لسياساتها الخارجية ، وبقاء الشعوب واليادات السياسية الأخرى ، وجماهير المثقفين والمتخصصين بعيدين تماماً عن المشاركة في رسم تلك السياسات .. اننا نسجل هنا ـ مع الأسف الشديد ـ ان الشعوب العربية لم تستشر في اقامة العديد من اثار الوحدة الاقليمية التي شهدتها الساحة العربية خلال السنوات العشر الأخيرة .. فأقمت اطرا لم تتوفر لها شروط القيام والاستمرار ، ولم تتضح للشعوب أهدافها الحقيقية ولم تسد في داخلها القدر الأدنى من جو التعاون الحقيقي والصادق . فكأن انهيارها عند أول امتحان أمراً محتماً .

٣ـ سيطرة الحكومات على أجهزة الاعلام ، مم أدى إلى اندفاع تلك الأجهزة في كثير من الاحيان علىٰ الأقل ـ إلى المزايدة على مواقف الحكومات امعاناً في ارضائها . فإذا وجه أحد الحكام كلمة نقد أو تشكيك أو عتاب لحاكم عربي آخر ، اندفعت أقلام ملونة أو مريضة أو مأجورة أو مجردة من الشعور الحقيقي با لمسئولية إلى شبه حملات اعلامية هابطة لا تحترم الحقيقة ، ولا تنفي ان في الشعوب ، ولا تحتسب للمستقبل .. منتقلة من هبوط محزن إلى الخوض فيما يليق وما لا يليق ، مما يفسد الصلاة ، ويقضي على المودات ، ويبقي في النفوس ـ والناس بشر ـ بقايا يحتاج

ازالها إلى وقت طويل .. بل ان هذا الاستخدام الشيطاني غير المسئول للقلم والكلمة في ارضاء الحكام قد أدى إلى غياب الحقيقة ، واختلاط الأمور على عامة الناس وهامتهم ، ووضع الأمة كلها في حالة محزنة من الحيرة والاضطراب .

ان المنطقة العربية كلها تتعرض اليوم لخطر عظيم يتمثل في أمرين أساسيين :

الخطر الأول :

ترتيب أوضاعها الداخلية ، ونظامها الامني ، واطرها الإقليمية .. عن طريق جهود ومخططات اطراف غير عربية .. وذلك استناداً إلى « الأزمات العربية » تجر العالم كله إلى مواجهات خطيرة يدفع الجميع ثمنها .. واستناداً كذلك الى ما أشبه الأزمة من عجز الجهود العربية .. ويتصل بهذا الخطر ـ كذلك ما أدى إليه العجز العربي من استقرار قوى عسكرية أجنبية على الأرض العربية .. وتدخل فعلي أو مستتر ـ في الشئون الداخلية للشعوب العربية وذلك تارة تشجيع نظام قائم معين ، ثم الانتقال إلى معاداته وتضخيم اخطاءه ، ثم الوقوف في ذلك كله عند حد معين ، تحسباً لأخطار قوى إقليمية أخرى .. وذلك كله في اطار على رعاية المصالح الأساسية لتلك القوى الأجنبية ، ولو كان ذلك على حساب أهم وأخص المصالح العربية .

الخطر الثاني :

استبعاد الأمة العربية والإسلامية من أن يكون لها مكان في النظام العالمي الجديد ، وإبقائها في مركز هامشي ، وحماية استمرار استعراضها في مشاكلها الداخلية وتحييد دورهما في الشئون العالمية ، حتى ما سيقبل منها بالعالم الثالث : والتعاون الطبيعي بين أقطاره .

ومن المحقق ان اداء الأمة العربية لأي دور عالمي ، وان قدرة الأقطار العربية على التقليل من أخطار التدخل الأجنبي في شئونها لا يمكن بأن يتم من خلال عمل « قطري » تنفرد به كل دولة عربية منعزلة عن جهود الدول العربية الأخرى ..

ولا بد هنا من ادخال عنصر الوقت في هذه المعادلة الدقيقة إذ لا يتصور ان يتوقف العمل العربي لتدارك الخطر من المشار اليهما حتى تصفى جميع القضايا العربية ، ولا يزال العوج والضعف عن الجسد العربي ..

وقد أزيد الأمر تحديداً فأشير إلى ان الدول العربية التي لا تزال مؤهلة ، في اعقاب الأزمة ، لاداء دور فعال لحماية المصالح العربية ، لا ولن تستطيع اداء أي دور فعال إلا إذا إلى قدر من التأييد العربي من خلال علاقات عربية ودية وإيجابية تسمح بقيام القدر الأدنى من التعاون وتوحيد الجهود ولن يمكن تحقيق شيء من هذا كله إلا إذا بدأنا جميعاً بازالة الالغام وتهيئة الساحة ـ نفسياً ـ لمثل هذا التعاون .. ولهذا اقترح الأمور الثلاثة التالية :ـ

١ ـ ان يتوقف الحكام العرب جميعا عن تبادل الحملات الاعلامية ، والتشهير بعضهم ببعض .. فان ذلك ـ من الآن على الأقل ـ لا يخدم غرضاً مفهوماً .

٢ ـ ان تتوقف أجهزة الاعلام عن متابعة حملاتها الشائنة التي زايدت من خلالها بعض الأقلام ـ كما قدمنا ـ على الحملات المعتدلة بعض الحكام مأزق الأزمة .

٣ـ ان يتوجه عدد من المثقفين الذين تربطهم بالحكومات العربية وبالاحزاب والجماعات العربية والاسلامية روابط مودة وثقة إلى تحرك سريع عبر الحدود العربية لازالة اثار الحملات الاعلامية والحكومية .. وتفتح الأبواب من جديد امام حوار مباشر ثنائي وجماعي .. يتبادل فيه الجميع وجهات النظر ، ويحددون حجم واتجاه الأقطار القائمة ، وأوليات العمل السريع لاسترداد المبادرة العربية ، والمحافظة على الاستقلال العربي في وجه أخطار التدخل .

ثانيا : هشاشة نظام الامن العربي وعجز آلياته عن توفير حماية حقيقية وفعالة لاطرافه .

ولقد كانت هذه الهشاشة قائمة وواضحة عن تعلق الأمر بأخطار خارجية قادمة من أطراف غير عربية .. وتمثلت في أمرين أساسيين :

الأول : ضعف وسائل الدفاع العربية من وجهة نظر عسكرية خالصة وهو ضعف ظهر واضح خلال مراحل الصراع العربي الاسرائيلي .

الثاني : عدم وجود ارادة سياسية واضحة حتى في مسائل الامن القومي المشترك .. وظهر جانب من هذا الغياب خلال الحرب العراقية الايرانية ووقفت اطراف عربية بجانب العراق ، ووقوف أطراف أخرى إلى جانب إيران .. وعجز النظام العربي ، بآلياته ، واطره ، ومؤسساته ، عن حسم هذه المفارقة بأجراء عربي داخلي حوار عربي جاد .

وهذه الهشاشة ظهرت بمزيد من الوضح حين جاء التهديد من جانب من أطراف عربية .. إذ ظهر بجلاء تام ان توسع أي نظام عربي تتاح له قوة عسكرية كبيرة ، ان ينطلق شرقاً وغرباً مهدداً امن سائر الأقطار العربية ، ومسجلاً امام الدنيا كلها ان الامن العربي لا يتحقق إلا من خلال جهود غير عربية .

وردم ذلك فانني لا أميل إلى التهويل من أمر هذه الظاهرة إذ هي ملازمة لكل تنظيم جماعي ، ينفرد فيه أحد أطرافه بحيازة قوة مادية متفوقة تعجز الأطراف الاخرون من مواجهتها سريفا على نحو فعال .. ولهذه الظاهرة شبيه على المستوى الدولي .. إذ ان تهديد الامن الدلي إذا وقع من جانب قوة عسكرية كبرى تعتدي على دولة صغيرة ، فان النظام الجماعي قد يعجز عن رد العدوان .. وتزول عن النظام الجماعي ـ حينئذ ـ فاعلية دون ان تزول عنه مطلقا شرعيته ومدد استمراره . وإذا كان الاعتداء العراقي على الكويت قد احتاج إلى جهد غير عربيلازالته ورده ، فان الأمر كان سيكون على ذات النحو تماماً لو وقع مثل هذا الاعتداء من دولة كبرى على دولة صغرى خارج حدود العالم العربي ، فلو افترضنا ان الولايات

المتحدة قررت القيام بعدوان على احدى دول امريكا اللاتينية ، فان من المحقق ان تعجز منظمة الدول الامريكية عن رد هذا العدوان العسكري وإن احتاج الأمر إلى جهد دولي خارج حدود المجموعة الامريكية لعلاج الأزمة الناتجة عن ذلك العدوان..

ان ما وقع داخل المجموعة العربية مجرد مثال لا يمكن ان يؤول إليه الأمر إذا كان الخارج عن القانون يملك قوة مادية أكد مما عليه القائمون على تطبيق القانون وعلى توكيد سيادته.

ولكن فاعلية القانون تظل دائماً أمراً متميزاً عن شرعية ومبررات استمرار المحافظة على وجوده.

ان قضايا الامن القومي والاقليمي ليست قضايا ذات طبيعة قانونية خاصة وانما هي مزيج من القضايا القانونية والسياسية والاقتصادية وقضايا القوة العسكرية ووسائل الردع ومواجهة العدوان ولكن الذي يحتاج إلى توكيد من جانبنا هنا هو ان إذا ظلت بعض الأطراف العربية ، خصوصاً بتلك الدول والدويلات التي لا تملك عمقاً استراتيجياً يمكنها من الدفاع عن نفسها ، اولا ، يملك قوة بشرية ، أو مادية تسمح لها بتكوين جيوش قادرة ، نقول إذا ظلت تلك الأطراف في حالة خوف مستمرة وتكرار العدوان عليها ، وإذا ظلت تعيش في فزع بين امكان وقوع هذا العدوان ، واعتقاد باستمرار العجز العربي عن رد ذلك العدوان .. فإن المخرج الطبيعي والوحيد امامها سيظل متمثلاً في طلب الحماية « الأجنبية » ، والتنازل ، دفاعاً عن النفس وعن الحياة ، عن كثير من اعتبارات الاستقلال . ومقولات رفض التدخل الأجنبي .

لذلك ، وفي ظل الظروف الموضوعية القائمة في العالم العربي ، فان اقامة نظام امن عربي فعال تغدو أمراً بالغ الضرورة، وتقتص ـ فيتقديرنا ـ السعيلتحقيق ما يلي :

أولاً : تنيمة القدرة العسكرية لسائر أطراف المجموعة العربية بحيث تتمكن

كل منها من الصمود ـ على أقل تقدير ـ لفترة تسمح لاطراف أخرى بالتدخل ، قبل ان يبلغ العدوان مداه ويغدو امرا واقعا .. تحتاج ازالته إلى جهود مضاعفة .

ثانياً : تنيمة القدرة العسكرية لدولة أو لدول عربية ذات علاقات إيجابية بسائر الدول العربية ، وذات نظام ديمقراطي بعيد ـ بحكم تلك الطبيعة الديمقراطية ـ عن المغامرات التي يدفع إليها عادة الطموح الشخصي لقيادات المنفردة بالسلطة .

ثالثاً : العمل ـ في المدى الطويل ـ على ازالة التناقضات الحادة داخل المجموعة العربية بما يزيل ، ـ ولو إلى حد ما ـ أسباب العدوان المتبادل بين الأطراف العربية ... وتلك قضية يتجاوز بحثها دراسات المدى البعيد ، والتخطيط للمستقبل .

رابعاً : إيجاد نظام عربي قضائي أو تحكمي يفصل في الخصومات والمنازعات ذات الطابع القانوني بين الدول العربية ، إذ لا شك ان غياب كل هذا النظام من شأنه ان يجعل الالتجاء إلى القوة الملحة وسيلة مبررة لفض المنازعات والحصول كل طرف على ما سيتصوره حقاً له .

خامساً : فتح ملف الأمم المتحدة وما تملكه من وسائل فض المنازعات الاقليمية ، في ضوء ما أمكن تحقيقه خلال أزمة الخليج من تجمع وحشد للقوة العسكرية لدول التحالف .

ثم استخدامها استخداماً فعالا لتصفية الاحتلال العراقي للكويت .. ان ما أمكن تحقيقه تحت ـ مظلة الأمم المتحدة خلال تلك الأزمة يشجع على بحث وسائل اضافية لجعل الجزاءات التي تملك الأمم المتحدة ترقيعها على المعتدين أكثر فاعلية وأيسر تطبيقاً .. وان كان من المؤكد ان فاعلية ذلك كله لا تظهر إذا

كانت الدولة المعتدية هي احدى الدول الكبرى (عسكريا واقتصاديا) أو احدى الدول ذات العضوية الدائمة في مجلس الامن .

ثالثاً : الحاجة الى تغييرات أساسية في نظم الحكم العربية .

ان الحاجة إلى احداث تغييرات أساسية في العديد من نظم الحكم العربية ، حاجة محلية من ناحية وعربية من ناحية أخرى .. فعلى المستوى المحلي ، لا تزال أكثر الشعوب العربية ، معزولة عن المشاركة في ادارة شئونها السياسية والاقتصادية، ولا يزال نظام « عصمة الحاكم » هو العقيدة السياسية الحقيقية والمطبقة في أكثر الدول العربية .. وهو نظام يحمل في طياته خطرين عظيمين .

الأول : خطر الجور على الرعية ، وانتهاك حقوقها وتعطيل حرياتها وملكاتها ، أو إيقاع الظلم والأذى بها .

الثاني : خطر فساد الحكم وعجزه عن اتخاذ القرارات الصائبة نتيجة انفراده بالرأى الواحد ، وحصانته ضد التضحية والمشورة وخبرة أهل الخبرة .

وعلى المستوى العربي ، فإنه انتشار استبداد الحكومات وانفراد « القادة » الملهمين في وهم انفسهم ووهم حوارييهم والعبيد من اتباعهم باتخاذ القرارات كلها .. من شأنه ان يفتح الباب على مصراعيه لمغامرات عدوانية غير مسئولة ولقرارات طائشة تعرض الأنفس والأموال والثمرات لاخطار لا حدود لها ، تدفع الشعوب ـ في النهاية ـ ثمنها ... ان من المحقق ان الحكم في العراق لو لم يكن قائماً على وضعية كريهة تمجد الحاكم وتقدسه وتغفر له ـ خوفا ورهبة ـ كل اخطائه .. لما امكن له ان يفكر وحده وان يقدر وحده .. وان يقدم على المغامرة الطائشة الحمقاء التي اقدم عليها .. وما يقال في ذلك عن النظام العراقي له أمثلة أخرى غير قليلة في عالمنا العربي وإذا كانت بعض النظم العربية لم تتورط في مثل ما تورط فيه النظام العراقي ، فإن كثيراً من أوضاعها ترشحها لمثل هذا التورط إذا دعت الدواعي إليه .

لذلك ، فان « الاصلاح الديمقراطي » للنظم العربية يغدو مطلوبا محليا من جهة ، وضرورة امن ورشد عربيين من ناحية أخرى .

ومن عجب ان كثيراً من النظم العربية تضع اصابعها في آذانها وهي تعايش موجة التحرر الديقموقراطي ، والعدول السريع عن أساليب الاستبداد في الحكم ، والعناية المتعاظمة باحترام حقوق الأفراد والاقليات .. ونتصور مع دوي الزلازل والبراكين التي أصابت نظما كانت أشد قوة وأكثر استقراراً ، ان في وسعها ان تظل في مجمن ، وهكذا يصير التغيير الديموقراطي في خيالها كالموت ، امراً يعرض للآخرين وحدهم ولكنه لا يعرض لها ابدا ، على ان قضية التغيير في نظم الحكم والنظم السياسية كلها تتخذ في العالم العربي صورتين ، أو تتم في اطارين مختلفين :

الأول : اطار الدول التي تم فيها تأسيس السلطة بعيدا عن نفوذ الأسر أو الفئات الحاكمة .. وفي هذا الاطار فان قضية التغير تدول حول محاور ثلاثة :

المحور الأول :

الأخذ بالتعددية السياسية ، والعدول عن نظام الحزب الواحد ، والرأى الواحد ، أياً كانت التسميات التي يأخذها ذلك النظام .

المحور الثاني :

تحويل المشاركة الشعبية ، حتى داخل حدودها القائمة من مشاركة شكلية إلى مشاركة حقيقية دون محاولة احتواء رغبات الجماهير أو الالتفات حولها .. ذلك ان التأخير في انجاز هذا التحول يحمل مخاطر لا حدود لها على النظم الحاكمة وعلى الاستقرار السياسي والاجتماعي كله .

المحول الثالث :

احترام الحقوق والحريات ، وتوفير ضمانات فعالة تحمي حق الحياة وحرية التعبير ، والحرية الشخصية بكل مكوناتها . وتوفير ضمانات قضائية يقوم على

تنفيذها قضاء حر مستقل عن السلطة التنفيذية .

الثاني : اطار الدول التى لم تتحرر بعد من الطابع القبلي والتي لا تزال تحكمها أسر تستند شرعية حكمها إلى أسباب واعتبارات تاريخية متعددة .

ولا بد ان نسارع هنا فنقرر ان تلك الأسر الحاكمة تتفاوت تفاوتاً كبيراً من حيث انفرادها بالسلطة أو اشراك الرعية فيها ومن حيث « تأسيس » السلطة ووجود نظام يكفل سيادة القانون ، أو اعتبار الملك أو الأمير صاحب ذات معصومة لا تمس ، ووضعه سياسياً واجتماعياً ، في مكانة خاصة تحيط بها هالات خاصة من القداسة تعززها الروح القبلية المستوطنة في تلك الدول وفي تقديرنا ـ ودون الدخول في تفصيلات عديدة لا يسمح بها المقام ـ ان الحكمة وبعد النظر وروح المسئولية كل ذلك يقتضي من هذه الأسر الحاكمة الا تتصور مطلقا ان التاريخ يتوقف عند حدودها ، أو ان ما كان ممكنا منذ نصف قرن سيظل ممكنا بعد نصف قرن آخر ذلك ان العالم كله قد صار قرية واحدة ، والرؤى الثقافية تتبادلها الشعوب ، وأخبار السياسة والاقتصاد تصب في اذان الناس وأبصارهم كل صباح ومساء .. وللتاريخ مسار لا يتوقف ولا يقاوم ..

ومع ذلك فليس مطلوبا أبدا من هذه الأسر ، ومنها من ادى ولا يزال يؤدى واجبه نحو رعيته بامانة ومسئولية وقدر غير قليل من الكفاءة ، ليس مطلوباً منها ان تستجيب لنداءات بعض فصائل المعارضة بأن تتخلى عن الحلم وان تترك ساحته لقوى مجهولة .. لا تملك سندا مقبولا لشرعيتها ، وانما المطلوب من تلك الأنظمة أمور محددة :

أولاً : المسارعة إلى تقليل الامتيازات الطبقية والاجتماعية لافرادها ، إذ ان هذه الامتيازات سبب أساسي من أسباب الاستفزاز السياسي والاجتماعي الذي يفتح الباب أمام قوى عديدة لاكتساب تأييد شعبي قد لا يكون مستحقاً .. كما ان استمرار هذه الامتيازات مصادم لروح التطور الذي يؤكد قيمة المساواة ، ويعتبر

الامتيازات الطبيعية والاجتماعية امراً مصادماً لروح العصر ، ومصادماً كذلك لقيم الإسلام الذي هو منبع ثقافة الأمة العربية وحضارتها .

ثانياً : المسارعة إلى توسيع دائرة المشاركة الشعبية في الحكم بدرجات وأساليب لا بد ان تختلف من بلد إلى بلد لاختلاف تلك البلاد من حيث مراحل التطور وروح الوعي العام ، وتأهيل الجماهير والنخبة المثقفة للمشاركة في ادارة البلاد .. ويقتضي هذا ـ فيما يقتضيه ـ انهاء احتكار الأسر الحاكمة للدور الأكبر في الوظائف والمناصب القيادية .. ان قصار النظر داخل بعض تلك الأسر ، يتصورون ذلك افتئاتاً عليهم ، وإيذاناً بانتهاء مستقبلهم في الحكم والقيادة .

وعكس ذلك هو الصحيح .. فان من شأن المبادرة إلى توسيع نطاق المشاركة الشعبية .. ان يطمح العلاقة بين الأسر الحاكمة وبين الرعية .. وان يقطع الطريق على أصحاب الدعوات المتطرفة الجانحة .. وان تفسح الطريق وتفتح الأبواب أمام تطور تدريجي لا يهتز معه الامن ولا يضيع الاستقرار ..

ان الفرص التاريخية التي تفوت قد لا تعود ..

وما يمكن اليوم قد لا يمكن غدا ..

ولا يقبل من أصحاب النظر البعيد وخبرة التجربة وروح المسئولية ان يذعنوا لاهواء قصار النظر وتطلعات من الاخيرة لهم ولا تجربة ولا معرفة .

وعلى أكتاف الداعين بين صفوف الجماهير الى توسيعا لمشاركة الشعبية ان يعاونوا على تحقيق هذا التطور التدريجي الهادىء .. وان يكون سعيهم بحساب ، ولا يحولوا هذا الدفع الواعى نحو مزيد من الديمقراطية الى معركة يخسر اطرافها جميعا ، ويفتح معها الباب لاخطار غير محسوبة.. ويتضاعف هذا الالتزام ويشتد حيث تكون الاسر الحاكمة متجاوبة ـ ولو بقدر ـ مع تيار الديمقراطية متنازلة ولو بالتدريج البطىء عن كثير من امتيازاتها القبلية القديمة .

رابعاً : بعض المهام العاجلة :

وانتقالاً من هذا الحدث عن التغيرات الأساسية ، إلى ضرورة مواجهة بعض الجراح الحادة التى افرزتها الأزمة أشير إلى أمور أربعة :

١ ـ ضرورة استعادة العراق ، داخل الصف العربي مع المحافظة على وحدة ارضه وسيادته .

ان موقف الغرب ، وخصوصاً الولايات المتحدة من هذه القضية موقف غامض متأرجح ، وقد يكون متغيرا .. ولكن الموقف العربي المبدئي ينبغي ان يقوم ـ في تقديرنا ـ على محاور ثلاثة :

(أ) ضرورة تجديد النظام العراقي من أسباب عدوانه ، وكسر شوكة طموحه غير المسئول إلى تحقيق مكاسب ولو على اشلاء اخوانه العرب والمسلمين .

(ب) ضرورة المحافظة على وحدة العراق بجميع فئاته ووحدة أراضيه وتأجيل حسم الجانب السياسي من قضية الأكراد .. على ان يفتح ملف تلك القضية بعد تحقيق المحافظة على سيادة العراق ووحدته .

(ج) ضرورة كسر الحاجز النفسي الذي عزل الشعب العراقي عن سائر الأمة العربية نتيجة العدوان الذي مارسه نظامه .

ان بعض الأطراف العربية مؤهلة أكثر من غيرها لخدمة هذا الهدف وعلى الأطراف الاخرى ان تترك لها هامش كبيراً من حرية الحركة حتى عليه تحقيق هذا الهدف ومداواة هذا الجرح الخطير .

٢ ـ ضرورة التحرك لخدمة القضية الفلسطينية ، وتجاوز الموقف الخاطىء لقيادات منظمة التحرير خلال حرب الخليج .

ذلك ان موقف تلك القيادات يظل امراً عابراً وجزئياً وثانوياً بالقياس إلى قضية الشعب الفلسطيني . ومهما قيل من محاولة القيادة العراقية استعمال الورقة

الفلسطينية لتحقيق اهدافها الغامضة . فمن المؤكد ان ملف القضية الفلسطينية قد فتح من جديد وفي اطار ظروف دولية أفضل وغير متصور ولا هو مقبول عربياً ولا إسلامياً وتاريخياً ان ننشغل بتقييم موقف القيادات الفلسطينية عن خدمة قضية الشعب الفلسطيني .

ان تجاوز الاخطاء وارد ومطلوب ، ولو اتخذ هذا التجاوز صورة تأجيل النظر في موقف القيادات الفلسطينية ونظر القضية العاجلة والكبرى وهي قضية الصراع العربي الاسرائيلي ومحورها الرئيسي وهو اقامة دولة فلسطينية مستقلة .

٣ ـ معاونة دول الخليج ، وفي مقدمتها الكويت على ان تظل محتفظة بوجهها العرب والعربي والإسلامي ، والا تتحول ريادتها أو رغماً عنها إلى كيانات تربطها علاقة خاصة جدا بالولايات المتحدة والغرب ، واعترافا بجميل ذلك الغرب في تحرير الكويت وتأييد سائر دول الخليج .. ان ذلك يقتضي جهدا مكثفا من جانب الحكومات العربية ولكنه يقتضي تعاونا خاصا وتحركا سريعا وفهما عميقا من جانب المثقفين العرب جميعا .. ومن حسن الحظ ان الجزء الأكبر من المثقفين الكويتيين والخليجيين اصحاب انتماء عربي أو اسلامي .. وان الذين ربطوا عقولهم وحكومتهم بالغرب وحده ليست لهم ـ بعد على الأقل الغلبة في صفوف ابناء الخليج .

وبعـــد ..

فهذه افكار متفرقة حول منهج مداواة الجروح العربية ، ركزنا النظر فيها على ما رأينا له أولوية خاصة في ترتيب الأعمال ، أو ما وجدناه محتاجاً إلى عمل لا يحتمل التأخير ، أو لفت نظر لا يحتمل المجاملة أو التأجيل . وعلى الله قصدنا السبيل .



(١٢) احتمالات التعاون والصراع بين العرب والغرب (*)

د . خلدون حسن النقيب

مقدمة :

ان ما يشغل تفكير العالم كافة هذه الأيام هو ماذا سيكون مستقبل المنطقة العربية بعد حرب الخليج ، وفي ظل نظام العالم الجديد ؟ . وكأن المنطقة العربية قد تحولت إلى بوتقة الاختبار لنظام العالم الجديد الذي تتضح قسماته رويداً رويداً . وسأحاول بعد ان اجتهد في تقديم اجابة أولية عن هذا السؤال الملح .

هذه الاجابة يمكن طرحها بشكل فرضية عامة تستند إلى وقائع التاريخ المعاصر ومفادها : ان التنمية الشاملة الجادة توف عناصر « الامن والاستقرار » الداخلي في البلاد العربية ، اما عناصر عدم « الامن والاستقرار » الداخلي في البلاد العربية ، اما عناصر عدم الامن والاستقرار فتظهر بسبب حالة التخلف والتبعية إلى الغرب . أي انه يمكن تحقيق الامن والاستقرار بشكل أفضل (مما هو مقترح حتى الآن) بالتنمية الشاملة المستقلة نسبيا عن الغرب ، وفي مواجهة المعارضة المحتملة للغرب .

(*) انا مدين بكثير من الأفكار الواردة في هذا المقال إلى مناقشات ندوتين عقدتا في القاهرة في شهر فبراير ، الأولى في مركز الدراسات الاستراتيجية في الأهرام والثانية في منتدى العالم الثالث . وأنا مدين بشكل خاص لورقة الدكتور إسماعيل صبري عبد الله في الندوة الثانية ، وفكرة الجماعة الاقتصادية العربية مقتبسة منها .

ونستخلص من الفرضية العامة فرضية فرعية تقول بأن العلاقات بين العرب والغرب ستكون محكومة بعلاقات المجابهة والصراع وليس بعلاقات التعاون والمهادنة ، بشكل أكثر تعقيداً مما كان الوضع عليه قبل حرب الخليج . ولتوضيح ذلك لنأخذ النفط كمؤشر ، فاننا نتوقع استناداً إلى هذه الفرضية انه : كلما ازداد اعتماد الغرب على الاحتياطي الاستراتيجي لنفط العرب (بما في ذلك استثمارات الدخل المتولد وصناعات مشتقاته) كلما ازداد استثمار الغرب لحالة التخلف ـ التمزق العربي ، كلما ازداد استثمار الغرب للتفوق التكنولوجي ـ الاستراتيجي لاسرائيل ، كأدوات ضرورية في هذا الصراع لاخضاع العرب لارادة الغرب .

ما المقصود بالصراع مع الغرب ؟

بأي معنى نتكلم عن الصراع وعن الصراع مع الغرب بشكل خاص ؟ الصراع هنا نابع من تعارض المصالح بين جماعتين كبيرتين هما العرب والغرب (بلا اعتبار للتباينات الواضحة داخل كل منهما للتبسيط) ولكن ليس من المصالح المشروعة للطرفين ، وانما من رغب طرف وهو الغرب فرض مصالحه الخاصة ، أي مطامعه غير المشروعة على الطرف الآخر عن طريق الهيمنة ، بالقهر والعنف المسلح . والصراع بهذا المعنى ليس حالة شاذة بين الأمم في التاريخ ، ولا هو حالة من الحرب المتصلة والقطيعة الكاملة بين طرفي النزاع .

الصراع مع الغرب يصب في عمليات التبادل والتعامل المبنية على التنافس للحصول على منافع وتحقق مصالح في مواجهة معارضة خفية أو علنية من طرف للطرف الآخر . ونظريا ليست هناك حدود للاشكال التي يمكن ان تتخذها هذه المجابهة في مستودع الأفعال وردود الأفعال ضمن حدود قواعد اللعبة السياسية الدولية . علما بان الصراع مع الغرب هو ليس خياراً يختاره العرب ولكنه أمر مفروض عليهم لا فكاك منه طالما ساد العلاقات الدولية منطق القهر والهيمنة . فتغليب التعاون على الصراع هو قرار يتخذه الطرفان ، بينما كل الدلائل تشير إلى ان الغرب يحسب للمنطقة غير ما يحسبه العرب ، من منطق مصالحه الخاصة فقط .

في هذا السياق هناك عدة حقائق سياسية مهملة تمخضت عنها حرب الخليج. صدام حسين مثلا لم يغير قواعد اللعبة السياسية ، كما ادعى بعض الكتاب ، فحوادث الغزو كثيرة في التاريخ المعاصر . الطرف الذي غير قواعد اللعبة السياسية هو الغرب الذي اتحد في ظل قادة دولة عظمى واحدة الولايات المتحدة . وحقيقة أخرى هي ان اخراج صدام حسين من الكويت كان قضيتنا الوطنية العاجلة غير ان هذا لا يخفي ان الحرب في وجه من وجوهها كانت حملة تأديبية تحاول جعل العراق امثلوة لغيره من دول العالم الثالث في ظل نظام العال الجديد . وهذا ما ورد نصا في تصريح رئيس الولايات المتحدة في مؤتمره الصحفي في ١/ ٣/ ١٩٩١ من ان الولايات المتحدة قد صممت هذه الحرب بحيث لا تحتاج الى استعمال قواتها المسلحة في كل نزاع مقبل ، والعنصر المهم في هذا التصريح هو توقع حدوث النزاع ، أي استمرار الصراع .

حرب الخليج في الاطار التاريخي :

اما ان الغرب ، في ظل هذا الوضع جاء محررا أو او انه سيلعب دور المحرر في منطقتنا العربية فهو أمر لا يتفق مع الواقع تماما ، بحكم منطوق فرصتنا الفرعية القائل بتعارض مصالح العرب والغرب . ولكن الذي يجعل دور الغرب معقولا هو ان صدام حسين قد عمق التمزق العربي بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخنا المعاصر حول قضية متصلة بالوهم ولا صلة لها بالواقع ، فقدرة صادم حسين على تعميق التمزق العربي قد ارتبطت بقدرته على مواجهة اسرائيل والغرب من ورائها بينما في الواقع امتلك نظام حكم صدام حسين كل عناصر الضعف التي تبدت في المجابهات السابقة في سنوات :

١٩٨٢	١٩٦٧	١٩٤٧
١٩٩١	١٩٧٣	١٩٥٦

وما عناصر الضعف هذه الا تخلفنا السياسي والاقتصادي ، وتبعيتنا للغرب حتى في أساسيات معاشنا ، وعدم قدرتنا على استيعاب التكنولوجيا العليا محليا ، وعدم كفاءة نظمنا الادارية ، وافراط نظم حكمنا في التسلطية والاهاب المنظم ضد الشعوب ، واضطراب توزيع الدخل القومي محليا واقليميا ... إلخ .

ولكن دعونا نتأمل في دورة المجابهة والصراع بين العرب والغرب من الناحية الزمنية ، ففي خلال الخمسة والأربعين سنة الاخيرة ، أي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وصلت حالات المجاهبة بين العرب والغرب إلى العنف المسلح والحروب ست مرات ، أي بواقع حالة كل سبع سنوات ونصف (٥ , ٧) في المتوسط . فهل هناك شك إذن في صدق فريضتنا الفرغية ؟

الامن عن طريق التنمية :

في كل المجابهات السابقة والحروب الست الماضية كان الهدف الأول للغرب هو الفت في عضدنا واضعاف عزيمتنا على مواصلة المقاومة لمطامع الغرب غير المشروعة وهي عدا :

١ ـ القبول باسرائيل كاداة لتحقيق الهيمنة الامبريالية على حساب الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني .

٢ ـ اخضار ثرواتنا النفطية والمالية لمصالح الغرب الخاصة ورغبته في التحكيم بطرق استثمارها .

٣ ـ منع العرب من التحول إلى قوة اقليمية قادرة على تحقيق التنمية الشاملة من خلال القرار السياسي العربي المستقل نسبيا عن الغرب .

فهزيمة صدام حسين ، من هذا المنطلق ، يجب ان لا ينظر لها على انها ورقة ضغط حقيقية على اسرائيل وقد ازيحت . ويجب ان لا ينظر الى ازاحتها على انها خطوة نحو تسوية القضية الفلسطينية حسب مصالح الغرب . كما ان ما احياه

بدون قصد حقيقي غزو صدام للكويت من قضايا هي قضايانا الحيوية التي نجح الغرب في تجميدها بقصد تهميش القدرة العربية وارباك قواها السياسية ومنعها من تطوير برنامج للتنمية الشاملة في مجابهة مطامعه غير المشروعة .

ولذلك فان اللجوء إلى الغرب لتحقيق تسوية أو وضع ترتيبات الامن في المنطقة العربية هو في خاتمة المطاف تسلم بعجزنا وتخل عن مصالحنا القومية الدائمة المشروعة ، وانهيار ارادتنا على المضي في طريق التحرر من التبعية والتخلف ، والتي هي اعراض ضعفنا التي ادت إلى جميع هزائمنا السابقة ، فلا بديل إذن عن خيار الامن من خلال التنمية على المدى القريب والبعيد .

نحو سوق عربية مشتركة :

خيار الامن عن طريق التنمية لا بد ان يقود إلى نوع من التوحيد والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية ليثبت مواقعها في مجابهة الغرب اقتصاديا وسياسيا واستراتيجيا . وهذا التوحيد يمكن ان يتخذ شكل السوق العربية المشتركة أو شكل مناسب من السوق الاوربية المشتركة على المدى البعيد . اما على المدى القريب فهناك عدد من الخطوات التي تسبق تحقيق هذا الهدف البعيد .

احدى هذه الخطوات العاجلة والملحة تتمثل في تكوين مؤسسات وهيئات عربية مشتركة تشرف على عملية اعادة اعمار الكويت والعراق ، وتعويض الدول العربية المتضررة من الحرب بمشاريع انتاجية ـ انمائية حقيقية . بدلا من توزير المناقصات على الشركات الأجنبية وكأنها مغانم حرب .

ويتبع تلك الخطوة خطوة أخرى نحو تكوين الجماعة الاقتصادية العربية أو المنظومة التنموية العربية ـ أي ان تقوم المؤسسات والهيئات العربية المشتركة بعمليات الاستثمار والانتاج والتوزيع بعد ازالة المعوقات السياسية والمالية والتشريعية . وبخاصة توفير المناخ الملائم للامن والاستقرار السياسي المتمثل في

قدر أعلى من العدالة في توزيع الدخل القومي ، وقدر أعلى من المشاركة السياسية وتوفير الضمانات الدستورية التي تهتدي بها نخب حاكمة مستنيرة .

ولتحقيق هذا كله ندعو المثقفين العرب من داخل وخارج الحكومات إلى تشكيل تكتل أو تجمع يوفر الاطار المؤسسي والبحثي لمشروع المنظومة التنموية العربية ، الذي يعمل على ادامة طرح المشروع نحو خلق رأي عام عربي مناصر له ، ووضع الدراسات عن متطلباته العملية وتحديد معوقاته وسبل التغلب عليها ، كأخذ بدائل الامن عن طريق التنمية ـ من حيث هو الطريق المؤدي إلى جعل العرب قوة اقليمية موحدة تساهم بسخاء في الحضارة والاقتصاد العالميين اخذه ومعطيه .

١٣ تضميد الجراح

د . محمد الميلي

ان تضميد الجراح ، في الحياة اليومية ، لا يكون بالتعاويذ والرقية ، ولكنه يتم دائماً باللجوء إلى الدواء الناجح أي إلى العلم .

كذلك الأمر في العلاقات بين الدول والشعوب ، وخاصة عندما يتعلق الأمر بمواجهة شروخ مثل تلك التي خلفتها حرب الخليج ، فإن تضميد الجراح يتطلب معالجة عقلانية ، لا تناولا عاطفيا . انطلاقا من هذه المسلمة ، يمكن القول ان تضميد الجراح يتطلب توفير عدد من الشروط ، بعيدا عن الأسلوب الذي يعتمد حتى الآن في تسيير العلاقات العربية ، أي الاسلوب الذي يولي أهمية كبرى للشكل ويتحاشى النقاش في العمق .

ويأتي في مقدمة الشروط المطلوب توفرها :

١ ـ تشريح مسؤولية كل طرف فيما حدث : ليس من منطلق الادانة والتجريم للآخر فحسب لان ذلك قد يتحول إلى موقف اخلاقي صوري لا يساعد على النهوض بتسيير أوضاع ما بعد الحرب ، ولكن أيضا من منطلق فهم العوامل التي افضت إلى ما حدث .

٢ ـ الوعي بطبيعة التحديات الجديدة التي برزت وتأكدت بعد الحرب .

٣ ـ تكفل المسؤولين والمفكرين العرب بالتعاطي المسؤول مع اوضاع ما بعد الحرب بتوفير شروط حوار حقيقي مع القوى أو القوة الكبرى والابتعاد عن التبرير

المنهجي للواقع وعن الاستنامة إلى سيطرة منطق القوة أو منطق الأقوى .

أولاً : تبعات التخلف :

بالنسبة للنقطة الأولى يجب التنصيص على عدد من السلبيات التي ما فتئت تطبع تصرفاتنا وعقلياتنا والتي يمكن حوصلتها فيما يلي :

١ ـ١ • ما يمكن تسميته بالتحدي الأساسي وهو التخلف . وخاصة منه التخلف الفكري . ومما يزيد في تعقيد هذه النقطة هو ان المظهر الاقتصادي والمظهر العمراني ، والتضريس الجغرافي الجديد الذي ينشأ نتيجة لمحاولات التصنيع ، بالاضافة إلى التحكم الظاهري في تكنيك التسيير المالي ، كل تلك المظاهر أصبحت هي المعايير التي تقاس بها نسبة الخروج من التخلف ، في حين ان هذه المظاهر قد تتعايش مع الوان من التخلف الفكري تحجبها بالضبط تلك المظاهر ـ المعايير .

٢ ـ١ • في هذا الاطار تجدر بالاشارة إلى « ظاهرة ـ فخ » كثيرا ما استعملت لتكريس التخلف والتشكيك في القدرات الذاتية لهذا البلد العربي أو ذاك ـ وهي تتمثل في عدم التمييز ، أثناء نقد مرحلة ما (يصدر غالباً هذا النقد من اعداء وننجر اليه انجرارا) بين الايجابيات والسلبيات . فكثير ما ننجر إلى خطة الاعداء الذي يسحبون السلبيات على الايجابيات . فنعمد إلى التبسيط المجحف والتعميم الظالم ، بما يؤدي عمليا إلى بتر جزء من تاريخنا لا يخلو من إيجابيات . خصوصا ونحن نعرف ان اعادة النظر في الماضي القريب داخل هذا البلد أو ذاك غالبا ما تكون نتيجة تطور ايجابي يفرض الانتقال إلى نسق أعلى من التنظيم أكثر تجاوبا مع المتغيرات الجديدة التي ظهرت .

وإذا كان الغرب له مبرراته ، عندما يعمد إلى الادانة المطلقة لمرحلة كاملة تكون غالباً هي المرحلة استبعد الغرب من تسييرها ، فما هو عذرنا نحن في هذا اللون من تعذيب النفس وتجريح الذات والتشكيك في المقدرات .

ان الفشل الذي تمنى به تجربة ما لا يعني ان كل ما قامت عليه من مبادىء مدان ومهيء ، ولكن غالباً ما يعني ان النظام الذي أشرف عليها استفزغ امكانياته وادى مهام مرحلة ، وان عليه ان يستجيب للمستجدات ويستوعب المتغيرات التي يكون قد ساعد هو نفسه على تشكيلها ، أو يذهب راضيا ان أراد ان يتجنب الاصطدام بالواقع الجديد الذي سوف يكتسحه .

٣ ـ ١ يتصل بالنقطة الأولى دائماً ظاهرة الميل إلى القاء التبعية دائماً على الآخرين . مع الجهل أو غير المتعمد ـ نتيجة التخلف الفكري في كل الأحوال ـ للعوامل الداخلية والذاتية ودورها فيما نصاب به .

ان التقليل من شأن العوامل الداخلية وتضخيم العوامل الخارجية وحدها هو الذي يغذي لدينا ظاهرة التفسير التآمري للتاريخ . وذلك لا يعني انه لا وجود أساساً لمثل هذا التفسير . ولكنه يعني ان ذلك لا يعفينا من نصيبنا .

في المسؤولية عما يحدث . فالعدو أو الخصم لا يتوقف عن وضع الخطط المعادية لنا . ولكن تلك الخطط لا تنجح إلا عندما توجد نقاط ضعف داخلية فينا تستغلها وتكون هي حليفَهُ الأساسي .

ان حلم السيطرة على منابع النفط العربية ليس جديداً ، ولكن نقاط الضعف الداخلية هي التي اغرت الغرب بتحويل الحلم إلى مخطط قابل للتنفيذ .

ان المطلوب منا في معالجة الوضع الراهن ان ننكب على البحث المعمق لما حدث ويحدث ، وان لا نكتفي بالانفعال السطحي والتعامل العاطفي بالاستنكار والاستهجان وما يولده من أدبيات الشتائم في أسوأ الأحوال أو المواعظ الاخلاقية في أحسنها .

ثانياً : التحديات الجديدة :

بالنسبة للنقطة الثانية هناك مجموعة تحديات جديدة افرزتها حرب الخليج تتمثل اساساً فيما يلي :

١٠ ـ٢ • اعادة الاعتبار للاستعمار . والواقع ان التنظير لاعادة الاعتبار للاستعمار كان قد بدأ منذ سنوات عديدة .

ولقد سبق لي ان تحدثت عن هذه الظاهرة منذ أكثر من ثلاث سنوات في سلسلة مقالات نشرت في نوفمبر ١٩٨٧ .

لكن الجديد في الأمر ان حرب الخليج اتاحت الفرصة للقوى الاستعمارية ان تعود في ظل شرعية دولية وترحيب اقليمي ، ومعنى ذلك ان هذه القو وجدت فرصة ذهبية للتخلص من عقدة الذنب الناتجة عن ممارساتها الماضية التي يثور ضدها الضمير الانساني حتى داخل البلدان الاستعمارية نفسها ، وفي نفس الوقت تكون قد تخلصت من عقدة الهزام السياسية التي منيت بها في مواجهة حركات التحرية .

٢ ـ٢ • ويترتب على ما سبق ، ليس فقط تهيئة الأفكار لتلميع الاستعمار القديم وتعميق شعور الاحباط داخل النفس العربية ولكن يترتب على ذلك أيضاً نقل عقدة الذنب وعقد الهزيمة منهم إلينا ، حتى نشك فيما كان يعتبر ثوابت ومسلمات أو مقدسات .

٣ ـ٢ • كما يترتب على ما سبق اخراج الهيمنة الجديدة في حلة براقة ، اليست هي مهمة تحرير ؟

ويساعد على تمرير هذا الاخراج ما يلاحط من انزلاق العالم كله تدريجياً نحو تبقديس قيم جديدة تبتعد ببطء لكن بثبات عن قيم العمل والابداع والانتاج وما يرتبط بها من جهد انساني ، لفائدة قيم المضاربة والتنمية السريعة لرأس مال لم يتسبب في تراكمه عمل الانسان .

ومن مخاطر هذه الظواهر انها تحجب حقائق الصراع المرتبطة بالتحديات الجديدة ، وتهدد بنسف ما تبقى من امكانيات الحوار بين الشمال والجنوب ، ذلك ان الانقسامات التي ظهرت في ضوء حرب الخليج بين دول الجنوب ـ تصبغُ نوعاً

من المعقولية والمصداقية على القول بانه لا صراع بين الجنوب والشمال ، طالما ان هناك بلدانا من الجنوب كانت ضمن التحالف الدولي الذي يتزعمه الشمال .

ومما يزيد من خطورة هذه الظواهر التي تساعد على تزييف معطيات الحوار البناء بين مختلف الأطراف العربية ، أن الأجيال الجديدة في عدد من البلدان التي تحررت من الاستعمار باساليب كفاح مختلفة لكنها شاقة في كل الأحوال ، أصبحت (من شأنها ان SURVIE تتخبط داخل البلدان غير النفطية في مشاكل بقاء) تحجب عنها مدارات الصراع المرتبطة بالتحديات الجديدة .

ثالثاً : بين الصراع غير المتكافىء والحوار البديل عن المواجهة :

بالنسبة للنقطة الثالثة ، يتطلب الأمر ، بعد تحقيق الشرطين الأول والثاني ، الوعي بطبيعة واوجه الصراع الجديد .

وإذا كان يبدو لبعضنا ان أوضاع ما بعد الحرب تجعل عبثا كل محاولة مواجهة ، نظرا لانفراد دولة عظمى بالهيمنة على صياغة معطيات العالم الجديد المراد تشكيله، فالحقيقة أكثر تعقيدا مما قد توحي به ظواهر الأمور ومظاهرها الطافية على السطح .

١ ـ٣ • ان الوعي بالمعطيات الجديدة للصراع والمواجهة بين الشمال والجنوب يتطلب في جملة ما يتطلبه حصر الامكانيات المتاحة والمقدرات المتوفرة وتحليل عناصر الضعف ودراسة وسائل تطويرها إلى عناصر قوة .

في هذا الاطار ينبغي ان نتجنب عددا من المحاذير يأتي في مقدمتها الانسياق وراء اغراء الاستسلام ، على اساس ان اليأس يمثل احدى الراحتين .

ان اخطر ما في هذا المحذور انه يسد الأبواب في وجه الحلم الذي يعبىء والأمل الذي يشحذ الهمم . قد يبدو هذا الكلام ضربا من ضروب الرومانيسية التي جعتلنا ننساق وراء بعض الأوهام . في حين ان الحلم هو الملاذ الأخير

للجماهير التي تجد امامها الأبواب مغلقة . والحلم يمكن تحويله إلى طاقة معبئة ان هو استخدم في اطار مشروع مجتمعي واقعي وطموح في الوقت نفسه . كما ان تجاهل دور الحلم ، حلم المحرومين والمضطهدين على الخصوص ، قد يجعل منه عامل تدمير وتخريب . فمن أي شيء يخشى الحالم الذي تنسد في وجهه أبواب العيش ويفقد كل أسباب الأمل ؟

٢ ـ ٣ ٠ وهناك نوع ثان من المحاذير يتعين على المثقفين تجنبه ، وهي الانسياق نحو اغراء تبرير الواقع ، واصدار فتاوي سياسية تنظر لعودة الاستعمار وتعمل على تصويغ صوره الجديدة وجعلها مقبولة ، لأن مثل هذا المسعى يساعد على تعميق شعور الاحباط لدى الأجيال الجديدة ، ويجعل هذه فاقدة الايمان بأي مثل عليا ، مما يؤدى إلى تدمير داخلي شامل .

ان مثل هذا الوضع يفرز نوعين من الظواهر بدأت بوادرها تبرز في أكثر من بلد عربي :

ـ ظاهرة انفصال الكفاءات العالية عن قيم الوطن والوطنية ، والانصراف إلى حل مشاكلها فرديا والهجرة خارج الوطن معنى أو حسا أو هما معا .

ـ ظاهرة المتعلمين الذين تفرزهم انظمة تعليم قاصرة أو عاجزة ، والذين يشكلون طبقة شبه دنيا لا هي بالمثقفة ولا هي بالامية .

وخطورة هذا الصنف من انصاف المتعلمين تتمثل في قابليتهم للتعبئة وراء أي شعار سطحي جذاب . ومثل هؤلاء يصبحون ، وخاصة في البلدان التي يطغى فيها البؤس ، واسطة تستعمل في تعبئة جماهير متعطشة تعجز النظم عن تلبية أبسط احتياجاتها . وخطر هذا الوضع انه يجعل من صنف « اشباه المتعلمين ـ الواسطة » مجرد ناقل غير واع لتوجيهات لا تعرف دائماً المصادر التي تطبخها وتصوغ شعاراتها .

ان ما سبق ذكره من ظواهر هو الذي يفسر إلى حد كبير بعض ما تتسم به مواقفنا والوان سلوكنا من متناقضات : فالحاكم أو المثقف في مكان ما يدين مثلا نظام الحزب الواحد باعتباره مصدر كل الآثام ، لكنه في نفس الوقت يجتهد من أجل تبرير نظام لا يقل عنه احادية رأي ووحدانية توجيه في مكان آخر .

ومن نافلة القول بان العلاج السليم لذلك كله يتمثل في اقرار الديموقراطية أولاً وأخيراً ، أي قبل كل شيء وبعد كل شيء .

ان اعتماد النهج الديموقراطي داخلياً ، هو الذي يسمح بتطوير المونولوج إلى حوار .. هو الذي يضع حدا لادبيات الشتائم أو الوعظ الصوري ، ويسمح لكل طرف ان يسمع ويحاول ان يفهم ما يقوله الطرف الآخر .

وباختصار ان الوضع المأساوي الذي نعيشه يتطلب معالجة علمية وعقلية ، لا تتردد في تشريح تاريخنا ، القريب والبعيد ، حتى نستخرج منه الدروس والعبر التي تضع ايدينا على بعض مصادر الداء الذي أصاب بنانا العقلية بالتخلف .

كانت كما قال د . علي الدين 1990 اوث 2 إن الأزمة التي تفجرت في هلال ، ازمةتْ عيوبنا ، وفضحت نقاط ضعفنا ، وكشفت قصور تفكيرها ، والطابع الغريزي ـ وليس العاطفي فقط ـ لانفعالاتنا .

فعلينا أن نواجه أنفسنا بالحقائق ، وأن نتحاور فيما بيننا عن أضمن الطرق لتصحيح المعوج في بنياتنا الفكرية ، والتخلص من التخلف العقلي وترتيب الأولويات على أساس مصالح أجيال القرن القادم .

المحور السابع

ازمة الخليج ومستقبل الديمقراطية

(١٤) مستقبل الديموقراطية بعد الازمة

د. فؤاد زكريا

كان الاعتقاد السائد، قبل أزمة الخليج، هو أن الديمقراطية مطلب أساسي للشعوب كلها، وأن الأنظمة العربية هي التي تقف عقبة دون تحقيق هذا المطلب. ولما كانت النخبة المثقفة تعد نفسها ناطقة بلبسان الشعوب، لا الحكومات، فقد أخذ ت علي عاتقها مهمة الدعوة إلي الديمقراطية بوصفها حلا لأهم المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وامتلأت الأدبيات الثقافية العربية، فضلا عن وسائل الإعلام الجماهيرية، بالكتابات المرتكزة علي هذه الفكرة التي تبدو بديهية واضحة بذاتها وهي أن الديمقراطية هي الهدف الأول لكل تحرك شعبي، وأن الحكومات هي التي تقمع هذا التحرك لأنها تعد الديمقراطية خطرا علي بقائها.

وكان مما يعزز هذا الاعتقاد، أن الشعوب العربية كانت هي ضحايا التشريعات والممارسات غير الديمقراطية للأنظمة، وأن المثقفين كانوا هم الذين يتحملون النصيب الأكبر من هذه التضحيات. ففي أحسن الأحوال تسلب حريتهم في النقد والمعارضة، وفي أسوأها تمارس ضدهم شتي صنوف

الاضطهاد والتعذيب . وهكذا كانت للشعوب ، وللنخبة المثقفة بوجه خاص ، مصلحة حقيقية في الديمقراطية. فإلي جانب اسهامها في حل المشكلات الكبري للمجتمع ، فإن الأخذ بها كفيل بأن يمنع القمع ويهيئ جوا تأمن فيه الشعوب علي نفسها من عدوان السلطة .

كان هذا التحليل يبدو أمرا مسلما به قبل أزمة الثاني من أغسطس ، ولم يكن يخطر ببال أحد أن يطرحه للمناقشة أو التساؤل . ولكن الغزو العراقي للكويت كان تكذيبا صارخا لهذه البديهية المزعومة ، مثلما كان تكذيبا لبديهيات أخري عديدة ظل الفكر العربي يسلم بها أمدا طويلا . فمنذ اللحظة الاولي انشطر العالم العربي نصفين : نصف معارض للغزو ونصف مؤيد له .

وعلينا ان نتنبه جيدا إلي ما حدث في الأيام القليلة الأولي بعد الغزو : ذلك لأنه قد ظهرت في وقت لاحق أراء واسعة الانتشار تفسر موقف التأييد الصريح أو الضمني للغزو العراقي من خلال مبدأ التصدي للتدخل الأجنبي. ووفقا لهذا التفسير فإن القوي الشعبية العربية ساندت صدام حسين ، لانها تقر بمبدأ الغزو، أو تتجاهل الطبيعة القمعية للنظام العراقي ، بل لأنها شعرت بخطورة النتائج المترتبة علي استدعاء القوات الأجنبية ، والامريكية بوجه خاص ، للتدخل في حل هذه الأزمة . ويمضي التفسير فيقول إن الخطأ الأول ، وهو الغزو ، لا ينبغي أن يعالج بخطأ أفدح منه ، وهو استدعاء جيوش الدول الكبري إلي المنطقة ، بما يمثله من انتكاسة خطيرة للحركة الوطنية العربية .

غير أن هذا التفسير ، في واقع الامر ، قد اختلق اختلاقا في مرحلة لاحقة لكي يبرر موقفا لا يمكن الدفاع عنه ، فحقيقة الأمر أن المواقف كانت قد تحددت بوضوح منذ الأيام الأولي للغزو ، وقبل أن تطأ قدم جندي أجنبي

واحد أرض المملكة السعودية . فمنذ اللحظة الأولي كان هناك تأييد شعبي واسع النطاق ، تدعمه كتابات وأقوال صريحة للمثقفين العرب ، في الأردن والسودان واليمن وكثير من أرجاء المغرب العربي ، بل وفي مصر ذاتها . وترجع أهمية هذه الحقيقة الي أنها تكشف عن أن نصف العالم العربي كان منذ اللحظة الأولي للأزمة يعتقد أن مما يحقق طموحاته ويقربه من تحقيق أهدافه أن يتوحد مع النظام العراقي ويسانده في جريمة الغزو .

وهنا نصل الي الحقيقة الأساسية التي نود تأكيدها ، وهي أن قطاعات واسعة من الشعب العربي قد تنازلت ، بمحض اختيارها ، عن المبدأ الديمقراطي أو جعلت له مكانة ثانوية في تفكيرها . فالمسألة هنا لم تعد مسألة حكومات تقمع الرغبة " الطبيعية " لشعوبها في الديمقراطية ، وإنما هي توجه طوعي ، إرادي ، من الشعوب نفسها نحو نظام يهين الديمقراطية عملا وممارسة ومبدأ في كل لحظة من لحظات حكمه . ومن المفارقات أن بعض أنظمة الحكم العربية ، التي وقفت موقف مضادا للعراق في الأزمة الأخيرة ، كانت هي التي تولت تنبيه شعوبها الي الخطر الذي يمثله النظام العراقي علي حقوق الإنسان . وهذا أمر لم يكن يخلو من النفاق ، لأن الممارسات غير الديمقراطية نصيب مشترك بين معظم الأنظمة العربية ، مع اختلافات كبيرة كما ونوعا بطبيعة الحال . ولكن المهم أن هذا يمثل انقلابا في الأدوار ، ويشكل تغييرا جوهريا للصورة التي اعتدنا التسليم بها ، وهي أن الشعوب تتجه بطبيعتها إلي المطالبة بالديمقراطية ، ولا يمنعها من تحقيق ذلك سوي أنظمة حكمها .

وبطبيعة الحال فإن تنازل الشعوب ، في الأزمة الراهنة ، عن الديمقراطية كان يتم دائما لحساب أهداف أخري : مثل تحقيق الوحدة العربية عن طريق إذابة الكيانات الصغري في كيانات أكبر ، ووضع الثروة البترولية في يد دولة عربية كبيرة تستطيع أن تستخدمها في تحقيق توزيع أكثر عدلا للثروة ، وفي

التصدي للغرب ، ومواجهة الغطرسة الإسرائيلية بقوة عربية متفوقة . ولكن هذه الأهداف ذاتها تنطوي علي تجاهل مؤسف للمبدأ الديمقراطي : إذ يتم الدفاع عن مبدأ الوحدة العربية وكأنه لا يتحقق إلا بغزو القوي للضعيف بطريقة بربرية ، وضم شعب الي آخر رغما عن إرادته . بل يذهب البعض ، من أجل تبرير هذا الضم القسري، إلي حد حرمان الكيان الأصغر من صفته كشعب (انظر مقالا للدكتور فوزي منصور بعنوان " عن الكويت والعراق والمغول". - جريدة الاهالي ١٠/ ٤/ ١٩٩١) . وهكذا يختفي وراء قناع الوحدة العربية موقف فاشي سافر يجد له مدافعين متحمسين بين النخبة العربية المثقفة. وينطبق هذا القول نفسه علي مبدأ التوزيع العادل للثروة ، والتصدي للغرب ولإسرائيل ، إذ يتم الدفاع عن هذه المبادئ لحساب نظام لم ينجح طوال تاريخه إلا في الاحتفاظ بكرسي الحكم .

والواقع أن مبدأ التنازل عن الديمقراطية من أجل أي هدف آخر، هو في ذاته مبدأ شديد الخطورة . ومن حسن الحظ ان المسلك العراقي في الأزمة الأخيرة، بكل ما ينطوي عليه من انتهاك صارخ لكافة القوانين الدولية والأعراف الأخلاقية ، قد نبهنا إلي خطورة القيام بمثل هذا التنازل ، وإلي أن التهاون في المبدأ الديمقراطي يؤدي حتما إلي تهاون في مبادئ أساسية أخري . ومع ذلك فإن النظرة المتعمقة إلي الموضوع تقنعنا بأن فكرة التنازل عن الديمقراطية من أجل أهداف أخري ، لم تبدأ في الظهور في عالمنا العربي مع أزمة الخليج، بل يبدو أن لها جذورا أبعد وأعمق في التاريخ العربي المعاصر .

ولنضرب لذلك مثلا : ففي الستينات كانت أيديولوجية " الاشتراكية العربية " ، ذات التأثير الواسع علي العقل العربي في تلك المرحلة ، تقول بإمكان الاستغناء عن الديمقراطية السياسية أو إرجائها من أجل ما يسمي "بالديمقراطية الاجتماعية" . ومن أجل دعم هذا الموقف اخترعت مجموعة

من المبررات : كالقول إن الديمقراطية السياسية يستحيل تحققها بغير عدل اجتماعي (وهو ما يعني - في حالة بلاد العالم الثالث - إرجاء الموضوع كله إلي أجل غير محدد) وكالقول إن اسس الديمقراطية السياسية لا تصلح إلا للمجتمعات الرأسمالية ، إلخ .... ونتيجة لذلك، ظهر جيل كامل من المفكرين يستخف بالمبدأ الديمقراطي ذاته ، أو يجعل له مكانة متأخرة في سلم أولوياته ، والأهم من ذلك أنه يضع تضادا زائفا بين الديمقراطية وبين أهداف كالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، ويتصور أن الديمقراطية لا تصبح ممكنة ألا بعد أن تتحقق هذه الأهداف . ومن الواصح أن هذا الاتجاه الفكري قد وقع في خطأ أساسي ، فلم يدرك أن الديمقراطية هي الإطار أو الوعاء الذي ينبغي أن تصب فيه كل محاولات التنمية والنهوض بالمجتمع ، وأن التنازل عنها معناه إهدار كل هذه الجهود .

هذا مثال واحد لحالات التنازل الطوعـــي عن الديمقراطية من أجل أهداف يعتقد أنها أهم منها . وفي استطاعة المرء ان يأتي بأمثلة أخري عديدة: منها محاربة كافة الحريات ، بحجة انه " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة" ، ومنها ذلك الاتجاه الشائع لدي فئة واسعة من المثقفين العرب ، الذين يوجهون نقدا حادا إلي التجارب الديمقراطية المحدودة التي عرفها العالم العربي قبل أواسط هذا القرن ، ويتهمونها بالفشل ، ويهاجمون مبادئ كالتعددية والحزبية ، ويصفونها بأنها ليبرالية مستمدة من الغرب ، كذلك فإن حركات إسلامية كثيرة ، لها جذور شعبية عميقة ، تلتقط هذا الخيط فتربط بين الديمقراطية وبين الحضارة الغربية المسيحية علي نحو يبدو معه وكأن الحديث عن الديمقراطية في مجتماتنا يعني اقتلاع هذه المجتمعات من جذورها وضياع تراثها في محاكاة جوفاء لمجتمعات غريبة عنا .

هذه الأمثلة كلها تدل علي أن لدينا في العالم العربي سوابق لا يمكن

تجاهلها، لنقد الديمقراطية من حيث المبدأ ، وهو نقد لا ينبع من الأنظمة الحاكمة وحدها ، وإنما تشارك فيه تيارات ثقافية هامة ، مما يثبت أن انتهاك الديمقراطية في أزمة الخليج لم يكن مفاجئا ، وأن للموضوع خلفية هامة ، بدونها لن نستطيع أن نفهم ذلك التأييد الواسع لجريمة النظام العراقي بين أوساط ثقافية وشعبية عربية تنتمي الي اليمين واليسار معا .

وعلي ذلك فلابد لنا من إعادة تشخيص الأزمة الأخيرة في ضوء تلك الحقيقة الأساسية التي نحاول أن نركز عليها في هذه الورقة . فالتشخيص الظاهري يقول ان الافتقار التام الي أي شكل من اشكال الديمقراطية في نظام صدام هو الذي ولد الازمة : لأن الحاكم يستبد برأيه ولا يجد حوله من يصحح له مساره .وهذا تشخيص صحيح ، ولكنه لا يتناول إلا الوجه الظاهر للاحداث . أما الوجه الاكثر خفاء وعمقا فهو أن هذا الدكتاتور انما هو الصورة المكتملة لتيار قوي ، له جذور شعبية ، يستخف بالديمقراطية ويجعل لها مكانة متأخرة في سلم أولوياته . هذا التيار هو الذي جعل أعداد هائلة من المثقفين العرب ، ضمير الامة وعقلها ، تتسابق الي مهرجانات صدام ومؤتمراته وندواته واحتفالاته التي لا تنتهي ، وهي علي وعي تام بطبيعة هذا النظام وبالطريقة الدموية التي يحكم بها شعبه ، وبأن المشاركة في أي نشاط من أنشطته تعني - علي احسن الفروض - السكوت علي دكتاتورية النظام . وهذا التيار هو الذي جعل بلدان الخليج - وأنا لا أقصد هنا الحكومات وحدها ، وإنما الشعوب أيضا - تساند النظام العراقي ماديا ومعنويا طوال حربه مع إيران ، ولا تكتشف وحشيته ودمويته إلا عندما استدار اليها وجعلها هي الضحية التالية ، أن النظام هو النظام ، ودكتاتوريته هي هي منذ اللحظة الأولي لاستيلائه علي الحكم . ولا جدال في أن هذا الاكتشاف المتأخر ، الذي لا يتم إلا بعد الاكتواء بنار الاحتلال أو التهديد به ، يدل علي أن الدوافع

الديمقراطية لم يكن لها الدور الأساسي في الصراع الأخير بين الخليج وبين النظام العراقي ، وعلي أن دكتاتورية هذا النظام كانت مقبولة طالما أنها تمارس علي الأخرين .

هذه هي صورة الحاضر ، وهي تنطوي علي أهم بذور المستقبل . فقد بدا في وقت احتدام الأزمة أن جميع الأطراف ستتعلم منها درسا بليغا ، بعد أن جربت - بأصعب الطرق - حجم الكوارث التي يمكن أن يؤدي إليها الاستخفاف بالديمقراطية . ومع ذلك يبدو حتي هذه اللحظة أن الأطراف المعنية مباشرة ، وأعني الدول الخليجية ، لم تستوعب الدرس استيعابا تاما ، وأن ارادة التغيير لم تتمكن من أن تفرض نفسها بوضوح بعد أن تمت هزيمة العدوان المسلح. ويبدو أن زوال شبح التهديد العراقي لعدة سنوات ، وربما عقود ، مقبلة، قد أقنع انظمة هذه الدول بأن كل شئ أصبح علي ما يرام ، وبأن من الممكن مواصلة أساليب الحكم القديمة وكأن شيئا لم يحدث . وإذا كنا نجد بوادر تدل علي الحيوية ، وتتمثل في ذلك الخلاف الصحي بين الحكومة والمعارضة في الكويت ، فما ذلك إلا لأن الكويت هي البلد الخليجي الوحيد الذي يملك تجربة سابقة في اتجاه الديمقراطية ، أما بقية البلدان فلا تظهر فيها حتي الآن بوادر تدل علي أنها تنوي الافادة من دروس الأزمة .

* * *

ولكن ، دعونا نتجاوز إطار الرؤية العامة للموضوع، ونتأمل مستقبل الديمقراطية في إطار اكثر عينية ، وافضل وسيلة لذلك هي أن نحلل العناصر التي تشكل جوهر الديمقراطية ، لنري مدي إمكان تحقق كل منها في المستقبل المنظور ، ولعل هناك ما يشبه الاتفاق علي أن أهم عناصر الديمقراطية هي :

اولا : الحريات الاساسية ، وعلي رأسها حرية التعبير

ثانيا: المشاركة السياسية ، من خلال شكل من أشكال التمثيل النيابي.

ثالثا : وجود آليات سلمية وعقلانية لتغيير الجهاز الحاكم.

قد تكون هناك عناصر أخري هامة ، كسيادة القانون واحترام الدستور ، ولكننا سنركز علي هذه العناصر الثلاثة لأنها تلقي أضواء هامة علي المشكلة التي نحن بصددها . ومن المهم أن ندرك أن الديمقراطية الحقيقية لا تكتمل إلا إذا تحقق الشرطان الأتيان :

١ - ترابط هذه العناصر جميعا ، بمعني أن الديمقراطية الحقة لا تكتمل إلا إذا تحققت العناصر جميعا ، أما الاعتقاد بأن بعضها يمكن أن يتحقق دون البعض الأخر فإنه يشوه طبيعة الديمقراطية ويزيفها.

٢ - والشرط الثاني هو أن العنصرين الأولين لابد أن يمهدا لتحقيق العنصر الثالث ، بمعني أن حرية التعبير والمشاركة السياسية ينبغي أن يكونا هما الأساس الذي يسمح بتحقيق ذلك التغيير السلمي والعقلاني للجهاز الحاكم. فالتعبير بوصفه مؤشرا لاتجاه الرأي العام ، ينبغي أن يكون قادرا علي ممارسة تأثيره علي عملية الحكم ذاتها . والمشاركة السياسية ينبغي أن تكون حرة الي الحد الذي يسمح بالكشف عن النبض الشعبي الحقيقي ، واختبار مدي قدرة الجهاز الحاكم علي التمشي مع رغبات أغلبية المجتمع.

وينبغي في هذه الحالة أن ينظر إلي عملية الحكم علي أنها " تجربة " ، قد تصيب وقد تخطيء . فإذا كان إخفاق هذه التجربة واضحا ، استطاع العنصران الأخران للديمقراطية أن يخففا من تأثير هذا الإخفاق عن طريق إدخال تعديل جذري علي هذه التجربة ، واستبدال الجهاز الحاكم بآخر يمكن أن تكون لديه رؤية جديدة ، أو نسق مختلف من الأفكار .

ونستطيع أن تقول أن العنصرين الأولين للديمقراطية متحققان ، ولكن

بصورة جزئية ومنقوصة ، في عدد محدود من البلاد العربية ، بينما تفتقر اليها بقية هذه البلاد . ولا تبدو في الافق أية علامة تدل علي أن هذا الوضع سيتغير في المستقبل المنظور .

علي أن المشكلة الحقيقية تكمن في العنصر الثالث ، الذي يبدو تحققه مستحيلا في العالم العربي بأسره . فالوضع الحالي للأجهزة الحاكمة يرتكز علي مبدأ غير معلن ، ولكنه مطبق بدقة تامة ، هو أن الحكم عملية دائمة ، وأن القاعدة هي أن تظل الفئة الحاكمة في موقعها ، اما التغيير - الذي لا يحدث الا لضرورات قهرية تتحقق غالبا بالعنف - فهو الاستثناء . ونظرا الي أن العنصرين الأولين - حرية التعبير والمشاركة السياسية - غير مكفولين في معظم الحالات ، فإن الشروط الضرورية لتحقيق هذا العنصر الثالث غير متوافرة .

ولكن حتي في الحالات التي يتوافر فيها هذان العنصران ، استطاعت الأجهزة الحاكمة أن تفصلهما فصلا يكاد يكون تاما عن العنصر الثالث ، وهو وضع تكاد تنفرد به " ديمقراطية " العالم العربي . ففي حالة مصر مثلا ، توجد درجة لا بأس بها من حرية التعبير ، وشكل من أشكال المشاركة السياسية . ولكن هذين العنصرين لا يكاد يكون لهما تأثير علي الممارسة الفعلية لعملية الحكم . ففي استطاعة الناس أن يقولوا ما يشاءون ، ولكن ما يقولونه لا يشكل قوة ضاغطة تغير مسار الجهاز الحاكم ، أو سياساته الهامة علي الاقل . وبالمثل فإن التمثيل النيابي مخطط علي نحو يؤدي الي استمرار الجهاز الحاكم في السلطة -وهو فن اتقنته الحكومات العربية منذ وقت طويل - ويفتقر تماما الي القدرة علي تغيير هذا الجهاز ، او حتي علي اختيار قياداته.

وفي هذا الصدد ، يمكن القول إن أزمة الخليج ستمارس تأثيرها المستقبلي في اتجاهين متضادين : ذلك لأن الشعور بالخطر ، الذي هدد بزعزعة الأنظمة العربية من جذورها علي نحو لم تعرف له نظيرا منذ عشرات السنين ، يمكن أن

يؤدي الي زيادة تشبث هذه الأنظمة بمواقعها ، وقيامها بابتكار آليات أشد صرامة ، تساعدها علي تجنب تكرار هذا الخطر في المستقبل .

غير ان هناك اتجاها آخر مضادا : اذ أن نسبة لا يستهان بها من الشعوب العربية قد خرجت من المحنة برغبة عارمة في التغيير ، وبإحساس جارف بأن الاوضاع القديمة لا يجوز لها أن تستمر ، وبوعي أوضح بأن فقدان الديمقراطية مسئول عن الكوارث التي عانينا منها في السنوات الأخيرة ، والتي سيستمر تأثيرها معنا عشرات السنين . هذا الوعي بضرورة الديمقراطية باعتبارها خير ضمان ضد المغامرات الجنونية والقرارات الفردية الطائشة ، تساندُه اعتبارات إقليمية ودولية لا يمكن تجاهلها .

فعلي الصعيد الإقليمي ، هناك حاجة ملحة إلي نظام للأمن العربي يجنبنا التعرض لتهديدات المغامرين ، ويضمن لمنطقتنا حدا معقولا من الاستقرار . وإذا كان الجانب الأكبر من التفكير في هذا النظام ينصب حتي الأن علي نوع التحالفات التي يمكن الدخول فيها من أجل تحقيقه ، ومقدار القوة العسكرية اللأزمة لمساندته ، فإن الضمان الحقيقي لأمن العالم العربي لن يكون إلا بالديمقراطية . فالأمن الذي تكفله الديمقراطية هو " الامن من المنبع " ، إن جاز هذا التعبير ، وهو أمن يقوم علي مبدأ الوقاية ، علي حين أن الأمن المرتكز علي ضمانات عسكرية يقوم علي مبدأ العلاج . ومن المؤسف ان المحادثات الحالية بين الدول العربية حول نظام أمني إقليمي تكاد تغفل هذا العنصر إغفالا تاما ، مما يعني أن جذور المشاكل الامنية ستظل ضاربة في التربة العربية لوقت طويل في المستقبل .

أما علي الصعيد الدولي ، فإن السنتين الاخيرتين قد شهدتا اعترافا غير مسبوق " بعالمية " المبدأ الديمقراطي وانسانيته ، بعد أن كان المثقفون ، في اليمين واليسار معا ، يقصرون هذا المبدأ علي ثقافة الغرب الرأسمالي الليبرالي.

وأخذ العالم كله يشهد تحولات جذرية نحو الديمقراطية ، أبرزها بالطبع ما حدث في بلدان الكتلة الشرقية الاوروبية . وان كانت لها امتدادات هامة في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية . وهكذا فإن العرب سيجدون حولهم عالما يتحرك بسرعة في اتجاه الديمقراطية ، ويتجه بالتدريج ، ولكن بصورة لا تخطئها العين ، الي التخلي عن أنظمة الحكم الاوتوقراطية والدكتاتورية والقبلية. ولا ان يكون لهذا التيار العالمي الجارف انعكاساته علينا ، والا ظللنا جزيرة منعزلة من الاستبداد وسط عالم ينفض عن نفسه الاغلال .

وهكذا فإن الصورة في المستقبل مزدوجة الدلالة : احد جوانبها هو ما كشفت عنه الأزمة الاخيرة من انعدام الحساسية بضرورة الديمقراطية واولويتها، ومن استعداد لمهادنة الأنظمة الدكتاتورية بل والدفاع عنها ، علي مستوي قطاع هام من الشعب العربي وقادته الفكريين ، والجانب الآخر هو ذلك الاعتراف المتزايد بأن ضرورات البقاء ذاتها تؤكد الحاجة إلي تغيير الأساليب الاستبدادية في الحكم والاعتراف بقيمة " الانسان" الذي كاد أن يصبح منسيا في هذه المنطقة من العالم .

وليس في وسع المرء ، في هذه الفترة التي تعقب الأزمة مباشرة ، ان يحدد أي الجانبين سيكتب له الانتصار . وكل ما يمكن التنبؤ به هو أن أمامنا فترة صراع طويلة . تقتضي من أنصار الديمقراطية حشد كل طاقاتهم ، وتقتضي من خصومها او المتهاونين فيها ادراك ان المسألة لم تعد ترفا ، وانما هي الشرط الذي لا غناء عنه ان شئنا ان يكون لنا مكان في ذلك العالم الاكثر انسانية ، الذي يتوقع له ان يسود في القرن الحادي والعشرين .

(١٥) حول حرب الخليج والمسألة الديمقراطية

د. سليم نصر

ربما سيعتبر المؤرخون حرب الخليج في ١٩٩٠ - ١٩٩١ نقطة التحول الثالثة في التاريخ العربي المعاصر ، فهي لا تقل اهمية في وقعها المباشر واثارها بعيدة المدي عن انهيار السلطنة العثمانية في ١٩١٨ والذي ادي الي تشكل نظام الدول الحالي في المشرق العربي وعن حرب فلسطين في ١٩٤٨ والذي ادي الي قيام دولة اسرائيل .

أكان ذلك بسبب حجم القوي العسكرية المعبأة وضخامة القوة النارية المستخدمة (اكثر من مليون مقاتل ، وكم القصف الجوي علي العراق خلال اربعين يوم يوازي القصف علي المانيا خلال اربع سنوات في الحرب العالمية الثانية) او بسبب التكاليف الباهظة في الارواح والممتلكات والخسائر الاقتصادية (مئات الالاف من القتلي والجرحي ، مئات البلايين من الدولارات بين مصاريف حربية ومنشآت مدمرة وخسائر اقتصادية وتكاليف اعادة البناء). او بسبب التخريب الواسع لاسواق العمل والقطاعات المنتجة (اكثر من ثلاثة ملايين عامل هجروا منطقة الخليج والجزيرة العربية ، تعطيل قطاع انتاج النفط في الكويت وتدمير البنية التحتية وشبكة الخدمات البحرية والقاعدة الصناعية في العراق وارجاعه الي العصر " ما قبل الصناعي " ، تضرر قطاعات اساسية من الانتاج والخدمات في الاردن ولبنان ومصر واليمن وغيرها من الاقطار) ، او بسبب الاثار المستمرة للكوارث البيئية المتولدة من الحرب ومخاطر المجاعة والاوبئة

في المدن العراقية ومأساة اللاجئين الاكراد الفظيعة والعمليات الانتقامية وتصفية الحسابات هنا وهناك ، بسبب كل هذه العوامل وغيرها سوف تبقي معنا حرب الخليج ونتائجها لسنوات عديدة مقبلة ومما لا شك فيه ان حرب الخليج قد احدثت وسوف تحدث اعادة تشكيل للعالم العربي علي مختلف المستويات .

ومن النتائج الخطيرة المحتملة للحرب ما يهمنا هنا علي وجه الخصوص هو زعزعة نموذج الدولة التسلطية ، الابوية ، المركزية ، التي لا زالت تسيطر علي اكثرية المجتمعات العربية . فبسبب حجم الكارثة القومية ، اصبح نمط الزعيم – الدولة (انا الدولة والدولة انا) وشلته او خاصتة الحاكمة سواء في شكل انظمة "الحزب القائد " البيروقراطية الشعبية او شكل الممالك النفطية القبلية التوزيعية.. لقد اصبح ذلك النمط موضع تشكيك وتساؤل ومعارضة متصاعدة .

وقد يزداد بالفعل تغلغل الدول التسلطية العربية بسبب تتالي الفشل المأساوي والمكلف في الماضي والحاضر القريب حيث ادي هذ النمط من الحكم الي مغامرات عسكرية مدمرة وافلاس اقتصادي مخيف وتبذير وفساد واسع وقمع دموي للمعارضة السياسية والغاء سياسي للجماعات غير المتسلطة ضمن المجتمع الواحد (سواء كانت تلك الجماعات اكثريات او اقليات او جاليات مقيمة) .

لقد زاد من ازمة الدول التسلطية العربية ، بروز بدائل ديمقراطية الحكم وللتعامل السياسي وللثقافة السياسية في اكثر من مجتمع عربي في السنوات القليلة الماضية . ففي السنوات الاخيرة ادت الحركات الاجتماعية والضغوط الشعبية الي عدد من التغييرات السياسية التي يمكن ان تتراكم تدريجيا وتؤدي بالفعل الي حركة تحول ديمقراطي عربي ، في مصر والجزائر والاردن واليمن والي درجة ما في تونس والمغرب . ثم شرعنة الاحزاب السياسية وتنظيم انتخابات تتميز بنسبة

مقبولة من النزاهة والمنافسة والحد من الرقابة علي النشر والصحافة او الغاءها والسماح باصدار صحف مستقلة او معارضة واثمر هذا المناخ فرص تحقيق خطوات لتعزيز استقلال القضاء وتم في بعض الاحيان تقوية دور السلطة التشريعية تجاه السلطة التنفيذية وفي احيان اخري تدعيم الحقوق السياسية والمدنية للافراد في مواجهة الدولة واخيرا وليس اخرا بدأ يتكون رأي عام يناقش الية وعقلانية مردود القرارات ومبررات السياسات العامة وتصرفات واخلاقيات الحكام والمسؤولين .

وعلي الرغم من محدودية عدد من التحولات السابقة ومخاطر الانتكاسات واحتمال التراجعات فان حاجز التخوف قد انكسر في عدد في المجتمعات العربية واصبح البديل الديموقراطي للدولة التسلطية العربية امرا ملموسا وممكنا ولم يعد مجرد شعارات وتمنيات او نسيج خيال . لكن حرب الخليج رغم انها ساهمت في جانب من زعزعة صورة واسس الدول التسلطية فقد ادت في جانب اخر الي اعادة طرح الامور العربية علي مستوي مصير الامة الشامل ووحدة كيانها والتهديد لاستقلالها وكرامتها القومية ومقاومتها لعودة الهيمنة الغربية العسكرية والاقتصادية المباشرة وموقفها الذي اتسم بالتحدي والرفض للتوسع الاسرائيلي . ولا شك ان عمق الكارثة القومية واوجه التعامل معها قد يؤدي مجددا الي تهميش مسألة التحول الديمقراطي ومسؤوليات الدولة التسلطية بداعي ضرورات التعبئة القومية ومواجهة الغزوة الغربية والصهيونية ، لقد كان المأزق العربي منذ بداية القرن التاسع عشر والي اليوم هو في صعوبة الجمع والتوفيق بين هدف بناء القومية العربية المستقلة في عالم عداوني ومعادي وهدف التنوير الاجتماعي والسياسي الداخلي لتكوين المواطن والمجتمع القادر علي المشاركة والتقدم والتنمية .

لقد انهارت بعد حرب الخليج بشكل مريع محاولة اخري لبناء قوة عربية

مستقلــة . وكـــان محمد علي باشا قد قاد المحاولة الاولي انطلاقا من مصر في العقود الاولي في القرن التاسع عشــر . وعـــلي رغم اوجه الاختلاف التاريخية الاكيدة بين المحاولتين ، ربما تفيد المقارنة باستنتاج بعض العبر .

لقد سعت المحاولتان الي الجمع بين التراكم العسكري والتقدم الصناعي والنهضة العلمية مع حد معقول من الاهتمام لتحديث المجتمع القاعدة علي الاقل بمقاييس العصر وبالمقارنة مع الوضع الاجتماعي الذي ورثته .

ودخلت المحاولتان في نزاع مرير ودموي مع حركات اصولية تعبوية (الوهابية في الحالة الاولي والتخمينية في الحالة الثانية) اعترتها المنازع الاقليمي والنمط الواهم الذي يجب كسره باي ثمن .

وعندما اتخذت المحاولتان لاسباب عديدة وعقلانية او غير عقلانية تحول معظمها الي طموحات غير واقعية وصاحبها تكاليف مالية باهظة للحملات العسكرية السابقة واستنفاد قرارات القاعدة الداخلية ، قرار التوسع بالقوة الي خارج الدولة - ولقد اصطدمت بمصالح القوة العظمي في النظام العالمي - بريطانيا في القرن الماضي وامريكا في نهاية هذا القرن . فعندما ضم محمد علي معظم بر الشام الي ملكه وحدد صدام حسين تركيبية وامن منطقة الخليج قررت الدولة العظمي ضرب المحاولة بكل امكانياتها معتبرة ان مصالحها الحيوية طريق الهند او مخزون النفط - يقتضي التصعيد الي الاقصي .

وبالفعل تطلب ضرب المحاولتين تعبئة اقصي مستويات الالة الحربية للقوة العظمي وتسليط افتك واحدث الاسلحة علي القوة الاقليمية الصاعدة . ولقد لعب الاسطول البريطاني هذا الدور في ١٨٤٠ والطيران الامريكي ١٩٩١ وقد ثم ضرب المحاولتين في جو تفرد القوة العظمي في هيمنتها علي العالم بعد انهيار توازن دولي سابق . (تراجع فرنسا الحليفة الدولية السابقة لمحمد علي وتراجع

الاتحاد السوفييتي الحليف الدولي السابق لصدام حسين) وقد تم ضرب المحاولتين في ظل تحالف ضم قوي عربية ثانوية وقوي محلية متتبعة . (تركيا العثمانية والمعاصرة - انظمة عربية شرقية ..) مما اعطي للمواجهات جزئيا شكل الصراع الاقليمي المبرر للتدخل الخارجي .

وعلي الرغم في اوجه الاختلف في معانيها التاريخية الاخري يمكن ان نرد هزائم او فشل المحاولتين الي تخلف وقصر نظر وتعنت قيادته خاصة في الحساب غير الدقيق لموازين القوي والمبالغة في تقرير القوة الذاتية وسوء تقدير استعداد الخصم الدولي للذهاب الي اقصي درجات التصعيد للحفاظ علي "الوضع القائم" الاقليمي وما يعتبره مصالحه الحيوية . ولكن السبب الاساسي للفشل او الهزيمة يعود بالارجح الي الطابع الفردي والاستبدادي للسلطة والي غياب او ضعف المشاركة السياسية الفعلية (في الدعم او المعارضة في ابداء الرأي واتخاذ القرار والمحاسبة) والي الاعتماد شبه الكامل علي الاداة العسكرية والاجهزة الامنية القمعية والاطر البيروقراطية والي هشاشة وفساد قطاع واسع في التنمية السياسية والي هامشية وسلبية قطاعات واسعة من الشعب .

لقد اثبتت المحاولتان وخطيئة المحاولة الثانية اشـــد لانها اتـــت بعد قرن ونصف وفي ظل المتغيرات العالمية الجوهرية لنهاية القرن العشرين، اثبتت استحالة الطريق الاستبدادي والقسري للنهوض والتوحد وبناء القوة العربية المستقلة .

وهذا لا يعني بالطبع اطلاقا ان البديل هو الطريق نصف الليبرالي ، التسلطي الملطف والانفتاحي ، التبعي ، طريق الخديوي اسماعيل والديون والحماية وتغريب النخب وتسليم امورنا للغير .

التحدي الكبير الذي يواجه العرب مجددا بعد كارثة الخليج هو اكثر في اي وقت مضي ان يجمعوا بين الضروتين التاريختين ضرورة بناء القوة القومية

المشاركة بكرامة واستقلال في كتابة تاريخها وضع العالم وضرورة بناء المجتمع الديمقراطي حيث يكون الانسان العربي ، فردا وجماعات ، رجل وامرأة ، مرفوع الرأس مسموع الصوت محفوظ الحقوق ، مصانة حرياته ومطلقة طاقاته علي العمل والابداع .

المشاركون في هذا الكتاب

١ - د. احمد صدقي الدجاني

مفكر عربي ومدير عام المجلس الفلسطيني الاعلي للتربية والثقافة والعلوم وعضو المجلس الوطني الفلسطيني

٢ - د. احمد كمال ابو المجد

مفكر عربي اسلامي ووزير الاعلام المصري الاسبق واستاذ القانون بجامعة القاهرة

٣ - السفير بيتر كونستابل

دبلوماسي متقاعد ويشغل منصب السكرتير التنفيذي للجنة المنظمة لمبادرة السلام والتعاون في الشرق الاوسط

٤ - د. بروس ناردولي

خبير استراتيجي بمؤسسة راند الامريكية ، سفير سابق بوزارة الخارجية المصرية

٥ - السفير تحسين بشير

سفير سابق بوزارة الخارجية المصرية والمتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية في عهد الرئيس السادات

٦ - د. جون وتربيري

استاذ العلوم السياسية بجامعة برنستون الامريكية ومتخصص في شئون الشرق الاوسط

٧ - د. حازم الببلاوي

اقتصادي عربي ورئيس البنك المصري لتنمية الصادرات

٨ - د. حسن وجيه

علم التفاوض الاجتماعى والسياسى كلية اللغات جامعة الأزهر

٩ ـ خلدون حسن النقيب

مفكر واستاذ علم الاجتماع بجامعة الكويت

١٠ - د. دان تشريجي

استاذ العلوم السياسية بالجامعة الامريكية بالقاهرة

١١ - د. روي متحدة

مدير مركز دراسات الشرق الاوسط بجامعة هارفارد الامريكية

١٢ - د. سعد الدين ابراهيم

استاذ علم الاجتماعي السياسي بالجامعة الامريكية ورئيس مركز ابن خلدون للدراسات الانمائية

١٣ - د. سليم نصر

استاذ علم الاجتماع بالجامعة اللبنانية ومسئول برنامج العلاقات الدولية بمؤسة فورد بالقاهرة

١٤ - د. علي الدين هلال دسوقي

استاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات والبحوث السياسية بجامعة القاهرة

١٥ - د. فؤاد زكريا

مفكر عربي مصري واستاذ الفلسفة بجامعة الكويت

١٦ - أ. محمد الميلي

مفكر عربي وسفير الجزائر بالقاهرة

١٧ - العقيد / مراد الدسوقي

رئيس وحدة الابحاث العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الاهرام

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مقدمة ----------	٧
د. سعد الدين ابراهيم	
المحور الاول : ازمة الخليج ومستقبل النظام الدولي الجديد	
١ - " تأثير ازمة الخليج علي النظام العربي ----------	١٣
السفير تحسين بشير	
٢ - " الامن الاقليمي بمنطقة الشرق الاوسط بعد الأزمة " ------	٢٩
د. جون وتربيري JOHN WATERBURY	
المحور الثاني : ازمة الخليج ومستقبل النظام العربي	
٣ - " حرب الخليج والسياسات العربية العربية " ----------	٤٥
د. علي الدين هلال دسوقي	
٤ - " أفكار حول تسوية ما بعد الازمة في الشرق الاوسط. "	٥١
د. روي متحدة ROY MOTTAHEDEH	

المحور الثالث : ازمة الخليج ومستقبل الشرق الاوسط

٥ – " اضواء على قضية فلسطين بعد حرب الخليج " ---------- ٦٧
د. احمد صدقي الدجاني
٦ – " نحو السلام في الشرق الاوسط بعد حرب الخليج " ١٠١
السفير بيتر كونستابل

المحور الرابع : ازمة الخليج واعادة البناء الاقتصادي العربي

٧ – " ازمة الخليج والبحث عن نظام اقتصادي عربي جديد " ١١١
د. حازم الببلاوي
٨ – " افكار حول موقف الولايات المتحدة من العالم العربي
في اعقاب ازمة الخليج " ---------------------------------- ١١٩
د. دان تشريجي DAN TSCHIRGI

المحور الخامس : " ازمة الخليج ومستقبل الامـــــن في الشرق الاوسط "

٩ – " حرب الخليج ومستقبل الامن العربي " ------------------- ١٣١
العميد مراد الدسوقي
١٠ – " منظورا امريكيا لمستقبل قضايا الامن بالشرق الاوسط " ١٥٩
د. بروس ناردولي BRUCE NARDULLI

المحور السادس : "ازمة الخليج وتضميد الجراح العربية"

١١ - " مداواة الجروح بعد حرب الخليج " ١٦٩

د. احمد كمال ابو المجد

١٢ - " احتمالات التعاون بين العرب والغرب " ١٨٩

د. خلدون حسن النقيب

١٣ - " تضميد الجراح " ١٩٥

د. محمد الميلـــــــــي

المحور السابع : ازمة الخليج ومستقبل الديمقراطية

١٤ - " مستقبل الديمقراطية بعد الازمة " ٢٠٣

د. فؤاد زكريا

١٥ - " حول حرب الخليج والمسألة الديمقراطية " ٢١٥

د. سليم نصر

المشاركون في هذا الكتاب ٢٢١

■ دار سعاد الصباح

للنشر والتوزيع

هي مؤسسة ثقافية عربية مسجلة بدولة الكويت وجمهورية مصر العربية وتهدف إلي نشر ما هو جدير بالنشر من روائع التراث العربي والثقافة العربية المعاصرة والتجارب الابداعية للشباب العربي من المحيط إلى الخليج وكذا ترجمة ونشر روائع الثقافات الأخرى حتى تكون في متناول أبناء الأمة فهذه الدار هي حلقة وصل بين التراث والمعاصرةوبين كبار المبدعين وشبابهم وهى نافذة للعرب على العالم ونافذة للعالم على الأمة العربية وتلتزم الدار فيما تنشره بمعايير تضعها هيئة مستقلة من كبار المفكرين العرب في مجالات الابداع المختلفة .

مركز ابن خلدون

■ **مركز ابن خلدون**
للدراسات الإنمائية

هو مؤسسة بحثية مستقلة مسجلة في جمهورية مصر العربية ويقوم المركز بالدراسات والبحوث التطبيقية في مجالات الثقافة والاجتماع والسياسة والاقتصاد والتربية وينشر نتائجها على أوسع نطاق ممكن في الوطن العربي والخارج بشكل مستقل أو بالمشاركة مع مؤسسات ثقافية عربية وعالمية لها نفس الأهداف التنويرية والتنموية .



عربية للطباعة والنشر
٧، ١٠ شارع السلام ـ أرض اللواء المهندسين
ت: ٣٠٣٦٠٩٨

أزمة الخليج
ومستقبل الشرق الأوسط

رؤى عربية
وأمريكية

يحوى هذا الكتاب مجموعة من الدراسات تعبر عن وجهات نظر مجموعة من الخبراء العرب والامريكين حول أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط ويأتى هذا الاصدار فى سلسلة دراسات الخليج ولقد تم عرض ومناقشة تلك الأسئلة والتوقعات من خلال المحاور التالية :

المحور الأول : أزمة الخليج ومستقبل النظام الدولى الجديد

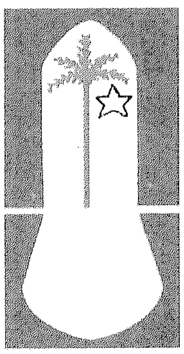
المحور الثانى : أزمة الخليج ومستقبل النظام العربى

المحور الثالث : أزمة الخليج ومستقبل الشرق الأوسط

المحور الرابع : أزمة الخليج واعادة البناء الاقتصادى العربى

المحور الخامس : أزمة الخليج ومستقبل الامن فى الشرق الأوسط

المحور السادس: أزمة الخليج وتضميد الجراح العربية



دار سعاد الصباح